الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم التجارية.

مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادةماستر أكاديمي

تخصص: مالية نقود والتأمينات.

عنوان المذكرة:

دور المراجعة الداخلية في تحسين مردودية المؤسسة

دراسة حالة وحدة أغذية الأنعام–U.A.B مستغانم -

مرإعداد الطالبتحت إشرافالأستاذة:

-مخلوف آمال - برواين شهرزاد.

أعضاء لجنة المناقشة:

- أ. سليمانعائشة ....أستاذة مساعدة.....جامعة مستغانم.....أ. رئيسا.
- أ. برواين شهرزاد....أستاذة مساعدة.....جامعة مستغانم.....أ. مقررا.
- أ. موساوي مباركة...أستاذة مساعدة.....جامعة مستغانم.....أ. مناقشة.

السنة الجامعية: 2016/2015

تشكرات

الحمد لله الذي أنار لنا درب العلم والمعرفة وأعاننا على أداء هذا الواجب

ووفقنا إلى إنجاز هذا العمل

نتوجه بجزيل الشكر والإمتنان إلى كل من ساعدنا من قريب أومن بعيد على إنجاز هذا العمل وفي تدليل مواجهنا من صعوبات ، ونخص بالذكر الأستاذة المشرفة * برواين شهرزاد * التي لم تبخل علينا بتوجيهاتها ونصائحها القيمة التي كانت عونا لنا في إتمام هذا البحث

ولا يفوتنا أن نشكر كل موظفي مؤسسة وحدة أغذية الأنعام بمستغانم

كما نتقدم بالشكر الخاص للسيدة * دعدوعة وئام * .

ونتقدم بالشكر الخاص إلى موظفي مكتبة العلوم الإقتصادية

وبالأخص مسؤوليها * بن خطاب محمد مهدي *.

والشكر لجميع أساتذة قسم العلوم الإقتصادية.

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	جدول حسابات النتائج.	44
02	عدد العمال الموزعين حسب مهنتهم.	62
03	توزيع وحدات تغذية الأنعام بالغرب حسب الولايات.	65
04	تطور رقم الاعمال في وحدة U.A.B مستغانم.	72
05	تحليل مكونات جدول حسابات النتائج.	74
06	التدفق النقدي والتمويل الذاتي في الوحدة لسنة 2010 إلى 2015.	76
07	التدفق النقدي والتمويل الذاتي في الوحدة لسنة 2013 إلى 2015.	77
08	المردودية المالية من حيث الربح.	79
09	المردودية المالية من حيث التمويل.	80
10	مقدار عناصر المردودية الاقتصادية للوحدة	81

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	العلاقة بين قسم المراجعة الداخلية والمستويات الادارية المختلفة بالشركة.	20
02	العوامل المؤثرة في المردودية.	48
03	الهيكل التنظيمي للوحدة U.A.B	63
04	نسبة تغير معدل رقم الأعمال من سنة 2011 إلى 2015.	73
05	تطور التدفق النقدي الاجمالي (الصافي) للمؤسسة من سنة 2010إلى 2015.	78
06	المردودية المالية من حيث الربح للمؤسسة من سنة 2010 /2015 .	79
07	المردودية المالية من حيث التمويل للمؤسسة خلال سنة 2010/ 2015.	80
08	نسبة تطور المردودية الاقتصادية لوحدة المؤسسة من سنة 2010 إلى 2015.	81

قائمة الملاحق

رقم الملحق	عنوانالملحق
01	جدول حسابات النتائج لسنة 2009 - 2010
02	جدول الأصول والخصوم لسنة 2010 - 2011
03	جدول الأصول والخصوم لسنة 2011 - 2012
04	جدول حسابات النتائج لسنة 2012 - 2013
05	جدول الأصول والخصوم لسنة 2012 - 2013
06	جدول حسابات النتائج لسنة 2012 - 2013
07	جدول الأصول والخصوم لسنة 2013 - 2014
08	جدول حسابات النتائج لسنة 2013 – 2014
09	جدول الأصول والخصوم لسنة 2014 – 2015
10	جدول حسابات النتائج لسنة 2014 - 2015

الإهداء

بسم الله الرحمان الرحيم

أهدي ثمرة جهدي إلى رمز الحنان التي لم تبخل علي بدعائها المستجاب إن شاء الله

أعز مالدي في الوجود * أمي الغالية *.

إلى الرحيم الذي راعني بعطفه وحنانه إلى من غرس فينا روح التسامح والمثابرة وبذل

جهدا كبيرا ليوصلني إلى نور العلم * أبي الغالي *.

إلى كل من أخواتي وبالأخص * أخي عبد القادر * حفظهم الله

إلى كل من عائلة * مخلوف وقطارني *.

إلى زوجي * محمد * وكل عائلته.

إلى جميع صديقاتي في الدراسة خاصة * أمينة وفتيحة و وئام وهند *.

إلى جميع عمال مؤسسة وحدة أغذية الأنعام بالأخص * دعدوعة وئام * و

*دلالي سهام * جازهم الله خيرا.

إلى أستاذتي ومرشدتي * بروين شهرزاد * جازاها الله خيرا وكل أساتذة

قسم العلوم الإقتصادية.

إلى جميع عمال مكتبة العلوم الإقتصادية من مسؤولها إلى حارسها جزيل

الشكر.

فليجد الجميع هنا خالص التحيات والأمنيات.

بسم الله الرحمن الرحيم

خـاتـمـة

إن التطور الكبير الذي شهدته المؤسسة عبر الزمن وكذا التطور في مجال العلاقات الإقتصادية وتوسيع نطاق المبادلات التجارية وتشابكها جعل المؤسسة تتعامل مع عدة أطرا ف مختلفة وهيئات لها مصالح بشكل مباشر أو غير مباشر في المؤسسة مما أوجب على المؤسسة تبني وظيفة جديدة داخل هيكلها التنظيمي، تسمح لها بإبلا غ كل هؤلاء المتعاملين بكل التطورات داخل المؤسسة وكذا النشاطات التي تقوم بها ولكي تقوم بهذه المهمة على أكمل وجه ،وجب أن تتمتع هذه المهمة بصفة الحياد والموضوعية في إيصال مختلف التقارير لمن يهمهم الأمر وعلى هذا الأساس نشأت المراجعة لمساعدة المؤسسة على تلبية هذه المتطلبات . ومن هنا تتجلى وظيفة المراجعة الداخلية في المؤسسة الإقتصادية بحيث كانت محورا لدراسات التي عملنا عليها في الفصلين السابقين. وللتعمق أكثر تمت الدراسة في مؤسسة وحدة أغذية الأنعام بمستغانم و من خلال ذلك تم التعرف أكثر على عملية المراجعة الداخلية و إطار عملها ودورها الأساسي داخل المؤسسة وكان اهتمامنا أكثر على واقع المراجعة الداخلية في هذه المؤسسة و تأثيرها على مردوديتها ومساهمتها في تحسينها .

فللمراجعة الداخلية دور كبير في تحسين مردودية المؤسسة وذلك من خلال تطبيق معايير المراجعة المتعارف عليها كما سمحت لنا هذه الدراسات بالتعرف على كيفية عمل المراجعة الداخلية وكيفية التعامل مع مختلف الإنحرافات المكتشفة من أجل العمل على تحسين مردودية المؤسسة وهذا ما تهدف له كل مؤسسة من أجل تحقيق الربح والإستمرارية ،فمن خلال هذا البحث تم إبراز الدور الفعال الذي تلعبه المراجعة الداخلية داخل كل مؤسسة من أجل تحسين مردوديتها وكونها أنهاتساهم في حماية أصول المؤسسة والمحافظة عليها ضد الأخطار وضمان دقة البيانات المحاسبية والمالية والتقليل من التكاليف والسهر على زيادة النواتج وإضافة القيمة، ولتحقيق ذلك على المراجع الداخلي للمؤسسة السهر على مراقبة وتدقيق حسابات المؤسسة وإعطاء حلول وتوصيات من أجل السير الحسن للمؤسسة.

فبعد معالجة وتحليل ودراسة الموضوع من كل جوانبه النظري والتطبيقي سنحاول استخلاص النتائج والتوصيات مع الرجوع غلى الفرضيات التي سبق وضعها بهدف تأكيدها أو نفيها مع إعطاء بعض الاقتراحات.

- **فيما يخص إختبار الفرضيات فقد أدت معالجة البحث إلى النتائج التالية:**

- فيما يخص الفرضية الأولى فإن المراجعة الداخلية حتمية إقتصادية و وظيفة مستقلة نسبيا، وهي تابعة للإدارة العامة. لها دور في تحسين الأداء وبالتالي تحقيق المردودية.
- فيما يخص الفرضية الثانية فعن المكانة التنظيمية للمراجعة الداخلية فإن لها دور أساسي وأهمية من حيث كونها أداة رقابية تساعد المؤسسة في مكافحة الغش والاحتيال.

خـا تـمـة

– أما الفرضية الثالثة فتم تأكيدها لأن المراجعة الداخلية تساهم في تحسين مردودية المالية لمؤسسة وحدة أغذية الأنعام من حيث أنها تساعد على إكتشاف الأخطاء والغش وكذا أن هذه الوظيفة تعمل على تحقيق النمو وتطور المؤسسة و كذا الإستقلالية المالية.

➢ **النتائج المتوصلإليها من خلال دراستنا لهذا الموضوع:**

– المراجعة داخلية وظيفة تقييم مستقلة تنشأ لفحص وتقييم كافة الأنشطة كخدمة للمنظمة و هدف المراجعة هو خدمة المنظمة ككل وليس خدمة الإدارة فقط.

– المراجع الداخلية تساهم في اكتشاف الأخطاء والانحرافات والغش والإحتيال.

– المراجع الداخلي يستعين بالمعايير والقوانيين عند أدائه لمهمته .

– هدف المراجع الداخلي هو إظهار نقاط القوة والضعف من أجل معالجتها.

– لممارسة المراجعة الداخلية يجب أن يتبع عدة خطوات وإجراءات للقيام بها بشكل الصحيح.

– يقوم المراجع الداخلي بتدقيق وفحص الحسابات وبعدها يقدم تقارير صحية وسليمة من أجل الحفاظ على سمعة المؤسسة.

– تعتبر المردودية غاية تسعى من أجلها المؤسسة إلى تحقيق استراتيجيتها.

– المراجعة الداخلية تساهم في إتخاذ القرارات داخل المؤسسة وحماية ممتلكاتها مما يحسن مردوديتها.

➢ **بعد عرض النتائج توصلنا إلى عرض مجموعة من التوصيات خاصة بالمؤسسة:**

– ضرورة العمل بالتوصيات التي يقدمها المراجع الداخلي في تقريره النهائي .

– يجب تحسين اليد العاملة من أجل تحسين مردودية المؤسسة.

– فتح فروع تابعة للمؤسسة تحوي مشاريع جديدة لتوسيع وتطوير المؤسسة.

– العمل على تغيير نظرة المسؤولية على مستوى المؤسسة بدور المراجعة الداخلية وتبيين أهميتها ومنافعها لإتخاذ القرار المناسب في الوقت المناسب.

– يجب على كل مصلحة مراقبة حساباتها بشكل الجيد كي تخلق الجو المناسب للعمل الجيد.

➢ **توصيات خاصة بدراسة:**

- على المؤسسات الجزائرية أن تعمل بلمعايير الدولية للمراجعة الداخلية لتحسين أداء وظيفة المراجعة الداخلية داخل كل مؤسسة.
- خلق ثقافة الكل يراقب والكل مراقب داخل المؤسسات من أجل توفير جو مناسب للعمل بكل إتقان.

- محاولة المشاركة في الدورات العلمية من أجل الإطلاع على التطورات الحاصلة في مجال المراجعة.

➢ **الإقتراحات:**

- مساهمة الرقابة في تحسين الأداء المالي.
- دراسة أثر الرقابة الداخلية على تحسين مردودية المالية في المؤسسات الجزائرية.

تمهيد:

إن المراجعة الداخلية أصبحت ضرورية لا يمكن الإستغناء عنها بإعتبارها أداة إدارية يتم الإعتماد عليها في القيام بعملية الإدارة في المؤسسة من أجل ضمان السير الحسن والمحافظة على الموارد المتاحة حيث ظهرت نتيجة الحاجة إلى حماية الأصول وضمان صحة البيانات الموجودة والعمل على إكتشاف الأخطاء وتمارس عملية المراجعة في ظل مجموعة من المبادئ والمعايير والقواعد والأسس من أجل إحترام هذه المهنة وتطبيقها حسب القوانين المتعارف عليها.بحيث تختص مراجعة الحسابات بفحص القوائم المالية الصادرة في نهاية السنة المالية، وعم لانتقادي لأنظمة الرقابة الداخلية والسجلات والدفاتر والتحقيق من أن بنود قائمة الدخل والمركز المالي تم عرضها بطريقة عادلة وصادقة والحصول على أدلة الإثبات الكافية والملائمة لتبرير الرأي المحايد حول سلامة وعدالة القوائم المالية وعما يجري في المؤسسة لتوصيل المعلومات إلى الأطراف المعنية وكل المتعاملين مع المؤسسة سواء زبائن ،وموردين،سلطات عمومية، مساهمين محتملين وبنوك .وذلك راجع لأن المؤسسة محل أنظار العديد من المتعاملين. ولابد للشخص الذي يقوم بهذا العمل أن يتمتع ببعض الصفات والمزايا من أهمها مستوى معين الذكاء وقوة الشخصية وعادات التفكير السليم والرغبة في إمتهان مهنة المراجعة.

ومن خلال هذا قمت بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث كالتالي:

- **المبحث الأول:** طبيعة المراجعة.
- **المبحث الثاني:** ماهية المراجعة الداخلية.
- **المبحث الثالث:** تنفيذ عملية المراجعة الداخلية.

المبحث الأول: طبيعة المراجعة.

إن المراجعة ميدان واسع، عر ف تطورات كبيرة متواصلة صاحبت تعقد النشاطات وتنوعها، مع كبر حجم المؤسسات وضخامة الوسائل البشرية، المادية والمالية المستعملة. يصعب فيها يوما بعد يوم التسيير إذ تكثر العمليات المنجزة والمعلومات المتدفقة والأخطاء والإنحرافات ،بل والتلاعبات أحيانا.

المطلبالأول: ماهية المراجعة.

المراجعة علم يتمثل في مجموعة المبادئ و المعايير والقواعد والأساليب التي يمكن بواسطتها القيام بفحص إنتقادي منظم لأنظمة الرقابة الداخلية والبيانات المثبتة في الدفاتر والسجلات والقوائم المالية للمشروع بهدف إبداء رأي فني محايد.

الفرع الأول: لمحة تاريخيةٍ عن المراجعة وطبيعة مفهومها.

- **لمحة تاريخية عن المراجعة:**

إن المراجعة قديمة قدم الإنسان في صراعه مع الطبيعة من أجل إشباع حاجاته عكس المحاسبة التي لم تعرف في شكل منظم إلا بعد إختراع الأرقام وإختيار النقود وحدة قياس قيم السلع والخدمات المتبادلة .إلا أن الأمر يختلف بالنسبة لمراجعة ومراقبة الحسابات، إذ أن هذه الأخيرة لم تظهر إلا بعد ظهور النظام المحاسبي بقواعده ونظرياته ، لفحص حسابات النظام من حيث مدى تطبيق تلك القواعد والنظريات عند التسجيل فيها.

لقد صاحب تطور المراجعة والمراقبة تطور النشاط التجاري والإقتصادي ، فمنذ النهضة التجارية بإيطاليا في القرنين ال15 وال16، والتطور مستمر الذي تبع تطور المنشآت الصناعية الضخمة في عهد الثورة الصناعية في القرن الثامن عشر ،تميز بالحاجة إلى رؤوس أموال كبيرة لمسايرة الركب ،فكانت الأموال على المخاطرة بها، مما أدى إلى ظهور شركات الأموال .وهذا أدى بدوره إلى إنفصال ،تدرجيا الملكية عن التسيير.[1]

لقد لوحظ مع مرور الزمن ،أنه من المستحيل أن يشارك كل المساهمين في التسيير ،وحتى إنتخاب وتعيين البعض منهم للقيام بتلك المهمة المتمثلة في مختلف الوظائف الحقيقية للمؤسسة غير ممكن ،في الغالب لما قد تتطلبه تلك الوظائف من كفاءات متخصصة ينبغي اقتناؤها من السوق العمل .هذا بالإضافة إلى تدخل الدولة الكبير في مختلف المجالات وتوسع أجهزتها وعليه ،فإن إنفصال ملكية رؤوس الأموال عن إدارتها كان سبب ظهور المراجعة والمراقبة ،التي يقوم بها شخص محترف ،محايد ،مستقل وخارجي ،كوسيلة تطمئن أصحاب الأموال عن نتيجة ما استثمروه وعن عدم التلاعب فيه. وإذا كان تدخل المراجع الخارجي هو بهدف إعطاء رأي محايد مدعم بأدلة .

[1] حمدي السقا، **أصول المراجعة**، الجزءالأول، مطبعة ابن حيان، دمشق، 1978-1979، ص 13.

وقرائن إثبات ،عن مدى شرعية وصدق الحسابات مما يكسب المعلومات المحاسبية قوتها القانونية ،فإن المجالات عديدة ومتشبعة الشيء الذي أدى إلى ظهور أنواع من المراجعة والمراقبة وتنوع أهدافها ،لتتعدى مجال الحسابات الختامية وعناصر المركز المالي (عناصر الذمة) من أصول وخصوم ،تدرس مختلف الوظائف في المؤسسة ،خططها تحديد الإنحرافات وأسبابها والعمل على رفع مستوى الأداء والكفاية الإقتصادية.[1]

- **طبيعة ومفهومالمراجعة:**

أولا:"إن كل منظمة كالمؤسسة تسطر أهدافا وتسعى إلى تحقيقها. وإذ اكان تحقيق تلك الأهداف يهم بالدرجة الأولى المسيرين (هم في حاجة إلى معلومات قصد التسيير الأحسن ما أمك لنشاطها)، الملا ك(مساهمون، شركاء...البعيدون في الغالب عما يجري في المؤسسة ،وهم في حاجة إلى معلومات حول النتائج والوضعية المالية لهذه الأخيرة) والعمال (المهتمون أكثر فأكثر بمشاكل التسيير والنتائج المتوصل إليها) فهو يهم الغير كذلك ،أي كل المتعاملين معها من زبائن وموردين ،سلطات عمومية ،مساهمين محتملين وبنوك وغيرهم .وعليه، فالمؤسسة محل أنظار العديد من المتعاملين ،ذوي مصالح مختلفة ومتعارضة أحيانا .ومن هذا المنطلق ينبغي تزويد هؤلاء بالمعلومات اللازمة حول النشاطات والنتائج، ولك ي تنال رضاهم لابد أن تكون تلك المعلومات بعيدة عن الشكوك ولكي تكون كذلك لابد أن تخضع إلىالمراقبة".[2]

ثانيا:"هي عملية تجميع وتقويم أدلة الإثبات وتحديد وإعداد التقارير عن مدى التوافق بين المعلومات ومعايير محددة مقدما ويجب أن تتم عملية المراجعة بواسطة شخص فني مستقل".[3]

ثالثا: "المراجعةهيفحصللمعلوماتمنطرفشخصخارجي،شريطةأن لا يكون هو الذي حضرها او إستعملها بهدفزيادةمنفعةالمعلوماتللمستعمل .[4]

---

[1] حمدي السقا، **نفس المرجع السابق** ،ص 13.

[2] محمد بوتين، **المراجعة والمراقبة الحسابات من النظرية إلى التطبيق** ، ديوان المطبوعات الجامعية ، بن عكنون، 2003، ص ص 9-11.

[3] حاتم محمد الشيشيني، **أساسيات المراجعة مدخل معاصر**، كلية التجارة ،جامعة طنطا ،دار النشر المكتبة العصرية ،2007 ،ص15.

[4] منصور حامد محمود، محمد أبو العلا الطحان ،**أساسيات المراجعة**، مركز التعليم المفتوح ،1998، صص49- 50.

الفرع الثاني: أنواع وأهداف المراجعة.

للمراجعة أهداف تعمل على سبيل تحقيقها، كما أنها تنقسم إلى عدت أنواع.

- **أنواع المراجعة:**

لا يمكن التطرق للمراجعة دون معرفة أنواعها، مع مراعات إمكانية إستخدام أكثر من أساس للتبويب في آن واحد فرغم تعدد أنواع المراجعة فهذا لا يؤثر على جوهرها والمهمة المخولة لها، فسنقوم بدراسة أنواع المراجعة :

أولا:من حيث ملكية المؤسسة.

قد تكون المؤسسة موضوع المراجعة مملوكة ملكية خاصة أو عامة أو مختلطة، ففي هذا المجال يمكن تقسيم المراجعة إلى نوعين:[1]

أ. المراجعة العامة: تنصب المراجعة العامة على المؤسسات ذات الصبغة العمومية و الحكومية في حد ذاتها، و التي تخضع للقواعد الحكومية الموضوعية، و الأموال المستقلة في هذا النوع من المؤسسات لها صبغة المال العام و تمتلكها الدولة و لها الرقابة المباشرة عليها و هي إلزامية وفقا للقانون، و يقوم جهاز الرقابة التابع للدولة بفحص حساباتها و تقديم تقريره السنوي عنها، و هذا الجهاز متخصص في الرقابة المالية و رقابة تنفيذ الموازنة و حسابات الدولة، و الإدارات و المؤسسات التابعة لها.ويتبلور دور هذا الجهاز في القيام بالسهر على الأموال العمومية المودعة في خزينة الدولة نجد هذا النوع من الرقابة خاصة لدى الدول التي كانت تنتمي للنظام الإشتراكي أين كانت المصلحة العامة هي سيدة الإقتصاد و كانت تتم عملية المراجعة من خلال عمليات رقابية مختلفة:

- مراقبة إستعمال هذه الأموال و مدى تطابق هذا الإستعمال و القوانين.
- الفصل في صحة و قانونية معاملاتها و حساباتها.
- ملاحقة و محاكمة المسؤولين المخالفين للقوانين و الأنظمة المتعلقة بها.

ب. المراجعة الخاصة :هي مراجعة المؤسسات التي تكون ملكيتها للأفراد مهما كان الشكل القانوني لهذه المؤسسات (أموال أو شركات تضامن ذات مسؤولية محدودة، جمعيات، نوادي....).

و سميت مراجعة خاصة لأن الذي يملك رأس المال عدد من الأفراد إما كبير، متوسط أو محدود كالمؤسسات الفردية.

---

[1] محمد يمين غادر، **تقييم دور أجهزة الرقابة في المجال تحقيق أهداف عملية المراجعة بشكل عام**، المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، 2003، ص16.

ثانيا : من حيث الإلزام القانوني.[1]

أ. المراجعة الإلزامية:المراجعة الإلزامية هي تلك المراجعة التي نص القانون على الوجوب القيام بها، و ألزم بها المؤسسات التي لها شكل قانون محدد، ففي الجزائر على سبيل المثال قد أخضع المشرع من خلال القانون التجاري في مادتهرقم 609 شركات المساهمة للقيام بعملية المراجعة، أما في الشركات ذات المسؤولية المحدودة و شركة التضامن فأعفاها من إلزامية القيام بعملية المراجعة.

ب. المراجعة الإختيارية:و هي المراجعة التي تختارها المؤسسة هي بنفسها دون أي إلزام قانوني، فكثيرا من الدول لا تلزم قانونيا مراجعة حسابات بعض المؤسسات، إلا أن قوانين الضرائب و التي تطلب اعتماد حسابات هذه المؤسسات و مستنداتها و بياناتها المالية من أحد المحاسبين، فالمحاسب في هذا المجال يقوم بتسجيل العمليات المالية و تصنيفها وفقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها، و استخراج البيانات الختامية لها بغض النظر عن مراجعتها من قبل مراجع خارجي مستقل.فنجد أن الشركات ذات المسؤولية المحدودة أو شركات التضامن أو ذات الشخص الوحيد يلجأ أصحابها بالإستعانة بخدمات المراجع الخارجي بغية الإطمئنان على صحة المعلومات المحاسبية الناتجة عن النظام المحاسبي المستخدم، و به الإطمئنان على نتائج الأعمال و تطورات الحالة المالية للمؤسسة، إذ أن هذه المعلومات تتخذ كأساس لتحديد حقوق الشركاء و خاصة في حالات الإنفصال أو إنضمام شريك جديد، حيث أن المشرع الجزائري نص في القانون التجاري في مادته 584 على تعيين مندوب للحسابات في حالة الإقتضاء لذلك.

ثالثا: من حيث القيام بعملية المراجعة.

أ. المراجعة الكاملة:المقصود بالمراجعة الكاملة أن يترك للمراجع إطارا غير محددا للعمل الذي يؤديه، و لا تضع الإدارة أو الجهة التي تعيين المراجع أية قيود على نطاق أو مجال عمل المراجع، كما يترك للمراجع أن يقوم ب إختبار الإختيارات الضرورية و التي يراها أنها مناسبة و ذلك إنطلاقا من خلال خبرته، و أن يبذل العناية المهنية اللازمة في عمله و هو مسؤول عن أي أضرار تنشأ عن تهاونه في أي ناحية من نواحي العمل.[2]

---

[1] ألفين أريز ، جيمس لوك ، **المراجعة مدخل متكامل** ، دار المريخ للنشر الرياضي ،2002، ص ص 24-25.

[2] عبد الفتاح محمد الصحن و آخرون، **أسس المراجعة**، دار الشباب الجامعية، الإسكندرية، 2003، ص 43.

ب. المراجعة الجزئية:و هي تلك المراجع التي يقتصر فيها عمل المراجع على بعض العمليات المحددة أو المعينة في مهمته، كأن يوكل للمراجع الخارجي بمراجعة بند معين من مجموع البنود، كمراجعة المخزون فقط أو الديون أو الحقوق، و هذا النوع من المراجعة من بين الأنواع الأكثر تطبيقا و انتشارا في المراجعة الخارجية، و في هذا النوع من المراجعة لا يكون المراجع مسؤولا عن أي أضرار قد تنشأ أو يتم إكتشافها فيما بعد، إلا عن الحالات الجزئية المكلف بمراجعتها، أي إبراء ذمة المراجع من أي قصور و إهمال في مراجعة بند لم يعهد إليه.[1]

رابعا: من حيث مدى فحص وحجم الإختيارات.[2]

أ. المراجعة الشاملة (التفصيلية):يقوم المراجع في هذا النوع من المراجعة بمراجعة جميع القيود و الدفاتر و السجلات و الحسابات و المستندات، أي القيام بمراجعة جميع المفردات محل الفحص.و هنا يمكن أن نجد الشمولية بالنسبة إلى بند معين أو قد تكون بالنسبة لجميع عمليات المؤسسة ، على حسب ما يقتضه العقد المبرم بين المراجع و أصحاب المؤسسة و الذي يوضح طبيعة و كل المراجعة و البند أو البنود المراد مراجعتها.

و نجد أن هذا النوع من المراجعة يصلح في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الحجم، أما في المؤسسات كبيرة الحجم فسوف يؤدي استخدامها إلى زيادة أعباء عملية المراجعة و تعارضها مع عاملي الوقت و التكلفة و ربما عرقلت السير العادي للنشاط داخل المؤسسة.

ب. المراجعة الإختيارية:في هذا النوع يقوم المراجع بمراجعة جزء من الكل، حيث يقوم بـإختبار عدد من المفردات (عينة) لكي تخضع لعملية الفحص ليعمم بعد ذلك نتائج هذا الفحص على مجموع المفردات (المجتمع) التي تم إختيار هذا الجزء منها.إن هذا النوع من المراجعة نجده خاصة عند قيام المراجع بعملية مراجعة مؤسسات ذات الحجم الكبير و ذات العمليات المتعددة بصورة كبيرة و التي يصعب فيها المراجعة الشاملة لكل العمليات (المفردات). و يتوقف تحديد حجم العينة إلى عدة إعتبارات، من أهمها ما يظهره فحص المراجع لنظام الرقابة الداخلية المتبع في المؤسسة من جهة و من مدى إمكانية تطبيق إجراءات المراجعة الإختيارية من جهة أخرى، إلا أن ما تم ملاحظته أنه يتم إختبار و تحديد حجم العينة إنطلاقا من رؤية شخصية يغلب عليها طابع الخبرة المكتسبة للمراجع، دون أي إستعانة بطرق علمية، لإعتماد طرق إحصائية في عملية إختبار و تحديد حجم العينة.

---

[1] محمد التهامي طواهر،صديقي مسعود،**المراجعة وتدقيق الحسابات** ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، ط1، 2005، ص 23.

[2] عبد الفتاح محمد الصحن و آخرون، **مرجع سبق ذكره**، ص44.

إلا أن وقوع المراجع في أخطاء عن عملية الفحص أثناء عملية التعميم على كافة أفراد المجتمع و التي أساسها كان حول سوء تمثيل مفردات العينة لكامل المجتمع إلى ظهور الحاجة إلى تحسين طريقة تحديد و إختيار مفردات العينة و هذا من الخلال الإعتماد على الأدوات الإحصائية المناسبة لإختيار العينة التي تمثل أحسن تمثيل لمفردات المجتمع ككل.[1]

خامسا: من حيث توقيت عملية المراجعة.

أ. المراجعة المستمرة:تتم عملية المراجعة في هذا النوع على مدار السنة المالية للمؤسسة، إذ أنه عادة ما يتم ذلك بطريقة منتظمة من برنامج عمل مضبوط مسبقا، نجد هذا النوع من المراجعة في الواقع في المؤسسات كبيرة الحجم و متعددة العمليات أين لا تصعب المراجعة المالية من تحقيق أهدافها، و لهذا النوع من المراجع مزايا أهمها : [2]

-توفير الوقت الكافي للمراجع من أجل التوسع في نطاق الفحص و زيادة حجم الإختبارات الممكنة للقيام بعمله على وجه الدقة.

-يسهل هذا الأسلوب من عرض القوائم المالية الختامية مصادق عليها في وقت مبكر من السنة المالية، و هذا من خلال قيام المراجع بعملية المراجعة خلال السنة الشيء الذي يمكنه من إبداء رأي فني محايد في الوقت المناسب.

-إمكانية إكتشاف الأخطاء و التلاعبات أولا بأول مما يساعد على إقتراح سبل العلاج في الوقت المناسب، و طرق تفاديها و عدم حدوثها في المستقبل.

-إن وجود مراجع بإمستمرار في المؤسسة له آثار نفسية على عمال المؤسسة و إدارتها من شأنه أن يقلل و بقدر كبير من الوقوع في الأخطاء و يقلل أو يمنع القيام بالتلاعبات و هذا خشية من إكتشاف الأمر بسرعة.

-هذا الأسلوب يقلل من أخطاء عملية المراجعة لأنها تتم دون أي ضغط أو إرهاق موسمي.

---

[1] عبد الفتاح محمد الصحن و آخرون، **مرجع سبق ذكره**، ص44.

[2] محمد التهامي طواهر، **مرجع سبق ذكره**، ص 30.

ب. المراجعة النهائية :إن ما يميز هذا النوع من المراجعة هو أنها تتم بعد إنتهاء السنة المالية و بعد الإنتهاء من إعداد الحسابات و البيانات الختامية، و لهذا النوع من المراجعة مزايا جاءت على أنقاض عيوب المراجعة المستمرة و هي: [1]

– التخفيف من إحتمال التلاعب والتعديل في الأرقام التي مراجعتها، لأن جميع العمليات قد تم تسويتها و إقفالها.

–عدم حدوث إرتباك في العمل داخل المؤسسة و هذا لعدم التردد المستمر على المؤسسة.

– عدم إعطاء الفرصة لظهور علاقات شخصية بين المراجع و الموظفين مما يضعف حياد و إستقلالية المراجع أثناء إبداء رأيه الفني حول ما وجده نتيجة للفحص.

– إن إجراء عملية المراجعة في وقت محدد و مستمر يضعف من إحتمالات السهو من جانب المراجعين القائمين على عملية المراجعة.

و في المقابل لا يخلو هذا النوع من عيوب فمنها: [2]

– فشله في إكتشاف ما قد يوجد بالدفاتر من أخطاء أو غش حال وقوعهما.

– إستغراقه وقتا طويلا قد يؤدي إلى تأخير تقديم التقرير في موعده.

جرت العادة على أن هذا النوع يصلح للتطبيق في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، و يقتصر في غالب الأحيان على مراجعة عناصر القوائم المالية وخاصة الميزانية تدقيقا كاملا تفصيليا و كثيرا ما يطلق عليه "بتدقيق الميزانية".

سادسا: من حيث الجهة التي تقوم بعملية المراجعة.

تنقسمإلى المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية بحيث سيتم التطرق للمراجع الخارجية فقط، أما المراجعة الداخلية فسيتم تناولها بالتفصيل في المبحث الثاني.

---

[1] عبد الفتاح محمد الصحن، و آخرون، **مرجع سبق ذكره**، ص48.

[2] عبد الله خالد أمين ، **علم تدقيق الحسابات** ، الناحية النظرية، مطبعة الإتحاد ،عمان ، 1980، ص 28.

أ. المراجعة الخارجية:جاء هذا النوع من المراجعة تبعا للجهة التي تقوم بعملية المراجعة و التي هي جهة خارجية محايدة مستقلة تمام الإستقلال عن المؤسسة، بهدف فحص السجلات البيانات و السجلات المحاسبية و الوقوف على تقييم نظام الرقابة الداخلية ثم الخلاص بعد ذلك إلى إبداء رأي فني محايد حول صدق و صحة و سلامة المعلومات المحاسبية الناتجة عن النظام المحاسبي لتلك المؤسسة و ذلك لإضفاء عليها صيغة المصداقية بدرجة ما حتى يمكنها بلعب دورها في مساعدة آلية السوق لتعمل و بفاعلية لمصالحة منتجها و مستعملها على حد سواء.[1]

- **أهداف المراجعة :**

1) الأهداف العامة للمراجعة:

سنورد الأهداف المتوخاة من المراجعة في النقاط التالية:

أ. **الوجود والتحقق:** يسعى مراجع الحسابات في المؤسسة الاقتصادية إلى التأك د من أن جميع الأصول والخصوم وجميع العناصر الواردة في الميزانية وفي القوائم المالية الختامية موجودة فعلا. حيث ان المعلومات الناتجة من نظام المعلومات المحاسبية تقر مثلا بالنسبة إلى المخزون السلعي مبلغ معين عند تاريخ معين و كمية معينة ، فيسعى المراجع إلى تحقيق من هذه المعلومات من خلال الجرد لفعلي أو المادي للمخزونات .

ب. **الملكية والمديونية:** تعمل المراجعة في هذا البند إلى إتمام البند السابق من خلال التأكد من أن كل عناصر الأصول هي ملك للمؤسسة والخصوم التزام عليها. فالوحدا ت المتواجدة في المخزونات أو الحقوق هي حق شرعي لها والديون هي مستحقة فعلا لأطراف أخرى فالمراجعة بذلك تعمل على تأكيد صدق وحقيقة المعلومات المحاسبية الناتجة عن نظام المعلومات المولد لها، والتي تقدم إلى أطراف عدة سواء داخلية أو خارجية.[2]

---

[1] محمد سمير الصبان، محمد الفيومي محمد ،**المراجعة بين التنظير والتطبيق** ، دار الجامعية، 1990 ، ص 51.

[2] لبيب عوض ، الفيومي محمد ،**أصول المراجعة** ، المكتب الجامعي الحديث ، الأزا ريطة، الإسكندرية، 1998، ص 88.

ج. الشمولية أو الكمال: [1]

بما أن الشمول هو من بين أهم الخصائص الواجب توافرها في المعلومة بات من الضروري على المعلومات المحاسبية توليد معلومات معبرة وشاملة على كل الأحداث التي تمت من خلال إحتواء هذه المعلومة المقدمة على المعطيات والمركبات الأساسية التي تمد بصلة إلى الحدث . بغية الوصول إلى الشمولية ينبغي التأكد من دقة وصحة البيانات المحاسبية المثبتة بالدفاتر والسجلات من جهة ومن جهة أخرى العمل على تجهيز هذه البيانات بشكل يسمح من توفير معلومات شاملة ومعبرة عن الوضعية الحقيقية للمؤسسة ،والذي يعتبر من بين أهم أهداف المراجعة لإعطاء المصداقية لمخرجات نظام المعلومات المحاسبية .

د. التقييم والتخصص :

تهدف المراجعة من خلال هذا البند إلى ضرورة تقييم الأحداث المحاسبة وفقا للطرق المحاسبية المعمول بها كطرق إهلاك الإستثمارات أو إطفاء المصاريف الإعدادية وتقييم المخزونات ثم تخصيص هذه العملية في الحسابات المعنية، وبانسجام مع المبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عاما ،إن الإلتزام الصارم بهذا البند من شأنه أن يضمن الآتي:

- تقليل فرص إرتكاب الأخطاء والغش.
- الإلتزام بالمبادئ المحاسبية.
- ثبات الطرق المحاسبية من دورة إلى أخرى.

هـ. العرض والإفصاح:

تسعى الأطراف الطالبة للمعلومات المحاسبية إلى الحصول على معلومات ذات مصداقية ومعبرة عن الوضعية الحقيقية للمؤسسة من خلال إفصاح هذه المعلومات، التي أعدت وفقا للمعايير الممارسة المهنية، وتم تجهيزها بشكل سليم يتماشى والمبادئ المحاسبية. إ ن هذه المعلومات تعتبر قابلة للفحص من طرف المراجع ليثبت صحة الخطوات التي تمت داخل النظام المولد له ا من جهة ومن جهة أخرى ليتأكد من مصداقيتها من خلال التمثيل الحقيقي لوضع معين داخل المؤسسة.

[1] محمد التهامي طواهري ، **مرجع سبق ذكره** ، صص17- 18.

و. إبداء رأي فني:

يسعى المراجع من خلال عملية المراجعة إلى إبداء رأي فني محايد حول المعلومات المحاسبية الناتجة عن النظام المولد لها ، لذلك ينبغي على هذا الأخير ، وفي إطار ما تمليه المراجعة القيام بالفحص والتحقيق من العناصر الآتية :[1]

- التحقق من الإجراءات والطرق المطبقة.
- مراقبة عناصر الأصول.
- التأكد من التسجيل السليم للمعلومات.
- التأكد من التسجيل السليم لكل الأعباء والنواتج التي تخص السنوات السابقة.
- محاولة كشف أنواع الغش، التلاعبوالأخطاء.
- تقييم الأداء داخل النظام والمؤسسة ككل.
- تقييم الهيكل التنظيمي.

انطلاقا مما سبق ذكره نستطيع أن القول بأن المراجع يستطيع أن يبدي رأي فني محايد حول مدى الالتزام بتطبيق المبادئ المحاسبية وعن صدق ومصداقية وصراحة المعلومات الناتجة عن نظام المعلومات المحاسبية.

في الأخير نشير إلى أن الأهداف المتوخاة من المراجعة هي إحدى الأهداف الكلية للمؤسسة، وإذا ما نجحت المراجعة في تحقيق أهدافها فهي بذلك تسهم في تحقيق الأهداف الكلية للمؤسسة.

المطلب الثاني: معايير وإجراءات المراجعة .

تعتبر معايير المراجعة المبادئ التي تحكم أية عملية مراجعة فهي تمثل الإطار الذي تقوم عليه أي عملية مراجعة.

الفرع الأول: معايير المراجعة.

أولا: المعاييرالعامة:

المعايير العامة "تهتم المعايير العامة بالتأهيل والصفات الشخصية للمراجع وعلاقتها بجوده ونوعية الأداء المطلوب، ومن ثم فإنه يجب على المراجع قبل التعاقد على مهمة المراجعة أن يقرر ما إذا كانت هذ هـ المعايير يمكن تحقيقها، واستيفاؤها عند أداء هذه المهمة "، وعلى أية حال فقد تبنى مجمع المحاسبين القانونيين الأمريكي ثلاثة معايير عامة وهي:[2]

---

[1] **نفس المرجع أعلاه** ، ص 18.

[2] حامدمنصور والطحان، محمد والحمويمحمد، **المراجعةالداخلية**،جامعة القاه رة، مصر، 1994، ص 32.

- يجب أن يتم الفحص بواسطة شخص أو أشخاص لديهم قدراً كافياً من التأهيل العملي والعلمي كمراجعين .
- يجب أن يكون لدى المراجع اتجاه فكري وعقلي محايد ومستقل في كل الأمور المتعلقة بعملية الفحص والمراجعة .
- .يجب أن يبذل المراجع العناية المهنية الواجبة والمعقولة عند أداءه لمهمة الفحص وإعداد التقرير .

وتالياً شرح موجز لهذه المعايير : [1]

1. **التأهيل العلمي والعملي**: لكي يتم الفحص والمراجعة بدرجة مقبولة و ملائمة فإن المراجع يجب أن يتوفر لديه كل من التعليم والخبرة، وينال المراجع تعليمه من خلال برامج جيدة ورسمية منظمة في المحاسبة والمراجعة، ولكون المبادئ المحاسبية المتعارف عليها تمثل المعيار الذي يطبقه ا ويستخدمه ا المراجع في تقرير ما إذا كانت القوائم المالية للعميل قد عرضت بشكل صادق وعادل، فإنه لا يمكن أن يكون هذا الشخص مراجعاً ماهراً وبارعاً قبل أن يكون محاسباً ماهراً وبارعاً. وفي مجال المراجعة المالية يخضع المراجع لمتطلبات معينة للدخول إلى ممارسة المهنة.فالمراجع المالي يجب أن يحصل على ترخيص بمزاولة المهنة من التنظيمات المهنية المختصة.ومما لا شك فيه أن كافة إجراءات المراجعة تتطلب قدراً من الحكم الشخصي، ومن ثم فإنه بغض النظر عن قدر التعلم الرسمي الذي حصل عليه المراجع، فإنه لن يكون كافياً وحده كأساس لإبداء رأيه، ولهذا فإن التعليم الرسمي المنهجي يجب أن يدعمه خبرة كافية، وذلك بالشكل الذي يمكن المراجع من إجراء ما يلزم من تقديرات حكمية وشخصية عند أداء مهمة المراجعة، ومن ثم فإن المراجعين عند كافة المستويات يجب أن ينالوا قدراً من التدريب كافياً ومناسباً للمستوى الذي يعملون عنده، وبحيث يزيد هذا التدريب كلما زاد هذا المستوى، وأن هذه الضرورة الملحة للتعليم والتدريب إنما تعتمد على "فرض التزامات المهنة"، فضلاً عن مسؤولية المراجع تجاه المجتمع والعميل. ومعنى ذلك أنه إذا لم يتوفر لدى المراجع الخبرة العلمية والفنية في معالجة أو التعامل مع مشكلة معينة من مشاكل المراجعة فإنه يجب عليه الحصول على الخبرة والمهارة اللازمة إذا ما كان الوقت يسمح أو إحالة المهمة إلى مراجع أكثر خبرة ودراية أو يرفض المهمة.[2]

---

[1] حامد منصور والطحان، **مرجع سبق ذكره**، ص 32.

[2] السقا السيدأحمد ،**المراجعة الداخلية الجوانب المالية والتشغيلية** ،الجمعيةالسعودية للنشر ، السعودية،ط1 ، 1997 ، ص 235.

2. **الإتجاه العقلي المحايد**: وهذاالمعيار يتطلب من المراجع التمسك بإستقلاله وحياده، وذلك حتى يتمكن من أداء مهمته بموضوعية ودون تحيز، فهذا الإستقلال يمثل حجر الزاوية بالنسبة لمهنة المراجعة .ومن ثم فإنه يجب

تأكيد هذا المعيار في برامج تدريب المراجعين فضلاً عن تأكيده عند الإشراف ومتابعة أداء مهمة المراجعة، فتبرير المنفعة الإقتصادية والإجتماعية لتقرير المراجعة إنما يعتمد على كونهيتضمن رأي غير متحيزعن المعلومات المحاسبية، أي أن رأي المراجع يكون لا قيمة له اجتماعياً أو اقتصادياً إذا كان المراجع غير مستقلاً عن عميله .ولهذا فإن إستقلال المراجع يكون من الأهمية بمكان كمفهوم من المفاهيم التي تعتمد عليها نظرية المراجعة، كما أنه ينتج من فرضين من فروض المراجعة هما :[1]

1) لا يوجد بالضرورة تعارض في المصالح بين المراجع والعميل.

2) إن المراجع يمارس مهمته كمراجع فقط.

وعليه فإن الفرض الأول إنما يعني أنه يكون هناك إحتمال بوجود تعارض في المصالح بين الإدارة والقوائم المالية المعدة بشكل صادق وعادل والتي تمثل موضع إهتمام المراجع، فإنه من الضروري أن يتوافر للشخص الذي يفحص هذه القوائم ويراجعها بهذا القدر من الإستقلال والحيادية، وبحيث لا يكون له علاقة بالإدارة أو الوحدة الإقتصادية موضع المراجعة يمكن أن تسبب له مكاسب من تلك القوائم المالية المعدة بشكل غير عادل وصادق.

أما الفرض الثاني فإنه يعني أنه عند تأدية المراجع للخدمات الأخرى بخلاف المراجعة (خدمات الإستشارات الإدارية والخدمات الضريبية... الخ) فإنها يجب أن تأخذ دوراً ثانوياً في الأهمية بالنسبة لمسؤولية المراجعة، فالمراجع يجب أن يكون ذلك الشخص في سلوكه ومظهرهالذي يمارس مسؤولية المراجعة وكذلك يجب أن يمارس مسئوليات وأحكام مستقلة من خلال الخطوات التالية: [2]

- كتابة برنامج المراجعة.
- جمع أدلة إثبات المراجعة.

---

[1] توماس ، وآخرون ، **المراجعة بين النظرية والتطبيق** ، تعريب : حجاج ، أحمد و سعيد ، دار المريخ ، السعودية ، ط1 ، 1989، ص 16.

[2] كمال الدين المصطفى الدهراوي ،وآخرون ،**المحاسبة والمراجعة** ، الدار الجامعية ،مصر ،2002، ص 175.

كتابة تقرير المراجعةوإستقلال المراجعين يجب أن يكون إستقلالاً في الحقيقة والمظهر أي أنه يجب أن يكون مستقلاً شكلاً وموضوعاً، والإستقلال في الحقيقة في الأمانة الفكرية أو العقلية، يجب أن يكون المراجع الداخليمستقلاً عن الأنشطة التي يراجعها، والمراجع هو الشخص الوحيد الذي يتوافر له هذا الإستقلال الفكري، و الذهني أي أن يبدو للآخرين مستقلاً كذلك، ولهذا فإنه يجب أن يكون متحرراً من أية التزامات أو مصالح مع العميل أو إدارته أو ملاك المنشأة، فعلى سبيل المثال نجد أنه على الرغم من أن المراجع قد يكون غير متحيز ذهنياً وفكرياً في علاقته بالعميل، إلا أن الطرف الثالث قد يعتقد عكس هذا إذا ما كان المراجع يملك بعض الأسهم بشركة العميل، ومن هنا فإن الإستقلال يكون من الأهمية بمكان للإحتفاظ بثقة الجمهور في مهنة المراجعة، ولهذا فقد تضمنه دليل الممارسة المهنية الصادر عن مجمع المحاسبين القانونيين الأمريكي، فضلاً عن نشرة معايير رقابة جودة الأداء و نظام رقابة جودة الأداء لشركات ومكاتب المراجعة القانونية، والتي تمثل المرشد لمساعدة شركات ومكاتب المراجعة في المحافظة على هذا الإستقلال في المظهر.

3. **العناية المهنية الواجبة** : يتطلب المعيار الثالث من المعايير العامة للمراجعة من المراجع بذل العناية المهنية الواجبة عند ممارسة عملية الفحص والمراجعة ، ويتعلق مفهوم العناية المهنية الواجبة والذي يعتمد على فرض التزامات المهنة قبل الطرف الثالثبماذا يجب أن يعمله المراجع وكيفية أداء هذا العمل، فكل فرد يقدم خدمات للمجتمع يجب أن يتحمل مسؤولية أداء مهمته كمهني وبنفس درجة المهارة العادية المتوافرة بشكل عام لدى غيره في نفس المجال، وإزاء ذلك فإن مفهوم بذل العناية المهنية الواجبة إنما يفرض مستوى من مسئولية الأداء يجب تحقيقه بواسطة كل الأشخاص المعنيين بتحقيق معايير العمل الميداني وإعداد التقرير، فالمراجع يجب أن يبذل العناية المهنية الواجبة في التحقق من أن دليل الإثبات كاف ومناسب لتدعيم وتأييد تقرير المراجعة. هذا من ناحية أما من الناحية الأخرى فإن مفهوم العناية المهنية الواجبة يعترف أن المراجع وكأي إنسان آخر معرض للخطأ في التقدير والحكم، وهذه الأنواع من الأخطاء تحدث في كل المهن، فالمراجع يؤدي خدمته بكل إخلاص وأمانة ولكنه قطعاً ليس معصوماً من الخطأ، فهو مسؤول أمام العميل وأمام الطرف الثالث عن الإهمال وعدم الإخلاص والأمانة، وهذا ما أكدته العديد من القضايا التي طرحت أمام القضاء.[1]

[1] الدهراوي كمال الدين ، **مرجع سبق ذكره** ، ص 175.

ثانياً: معايير العمل الميداني:

إن توفر الكفاءة والإستقلالية لدى مراجع الحسابات غير كاف إذاً للقيام بمهمته على أحسن وجه وإعطاء الرأي الصحيح حول شرعية وصدق الحسابات. وهي مقاييس يستند إليها من أجل تقييم العمل الذي قام به وبالتالي تحديد مسئوليته فيما إذا قام بما يجب في مراجعة ومراقبة الحسابات .ومن أجل ضمان نوعية جيدة للأعمال يجب على المراجع أن لا يكو ن كفء ومستقل فقط بليجب أن تحقق أعماله مستوى مقبول من حيث انتظام ومصداقية الحسابا ت،وتتمثل معايير العمل الميداني في الإرشادات اللازمة لعملية جمع أدلة الإثبات الفعلية، وتنحصر هذه المعايير التي تحكم العمل الميداني في ثلاثة معايير هي : [1]

1. **الإشراف والتخطيط المناسب:** يعتمد معيار الإشراف والتخطيط المناسب على مفهوم العناية المهنية الواجبة، فالغرض بذل عناية مهنية معقولة ومناسبة في أداء مهمة المراجعة فإن الأمر يتطلب ضرورة قبول مهمة المراجعة والتعاقد عليها في وقت ملائم، فضلاً عن التخطيط المناسب والكافي لإجراءات المراجعة الفعلية، والتعيين والإشراف المناسب على مساعدي المراجع أثناء القيام بمهمة المراجعة وفيما يتعلق بقبول المهمة فإنه من المفضل أن يتم تعيين المراجع في وقت مبكر قبل نهاية السنة المالية للعميل، ذلك لأن عناصر هامة من العمل الميداني يجب أدائها قبل تاريخ إعداد الميزانية (خلال السنة المالية للعميل) ، وبالشكل الذي يمكن المراجع من أن يكون أكثر كفاءة، فالتخطيط يجب أن يشمل إجراءات الفحص التحليلي التمهيدي اللازم للمساعدة على تحديد وتشخيص المشاكل المحتملة والتي تتطلب اهتماماً أكثر خلال عمل المراجعة النهائية، الذي يتم في أو بعد آخر السنة المالية، كما أن الدراسة والتقييم المبدئي للرقابة الداخلية يمثل أمراً هاماً ومفيداً، فهذه الإجراءات تمكن من تحديد مناطق الضعف في نظام الرقابة الداخلية، والتي ستتطلب مزيداً من الإختبارات وتوسيع نطاق الفحص للأرصدة الناتجة عن النظام في هذه الحالة.

---

[1] تريش نجود ، **الخطوات والاجراءات العامة لإنجاز مهمة المراجعة** ، رسالة ماجيستر غير منشورة ،كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة فرحات عباس ،
2002-2003، سطيف ، الجزائر ، ص 12.

2. **تقييم نظام الرقابة الداخلية** :يتعلق هذا المعيار بدراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية للعميل ويتوجب على المراجع الحصول على معلومات عامة حول العميل ثم تقييم نظام الرقابة الداخلية في مرحلة ثانية وفحص الحسابات في مرحلة ثالثة. حيث أظهرت الدراسات التحليلية بأن الحالات المتعلقة بالخسائر كان يمكن تجنبها لو توفرت ، أنظمة رقابة فعالةغير أن أهم هذه المراحل هي تقييمه لنظام الرقابة الداخلية، المتمثل في مجموعة الضمانات التي تساهم في التحكم في العميل، وتتمثل أهمية هذه المرحلة في أنها تساعد المراجع على تحديد طبيعة وتوقيت ونطاق إختبارات المراجعة لأرصدة القوائم المالية .وهذا يتمثل في أن نظام الرقابة الداخلية الجيد ينتج عنه معلومات مالية يمكن الإعتماد عليها، فلكون معظم أرصدة القوائم المالية –لعملاء المراجعة الكبار– تكون نتيجة لآلاف العمليات المالية، فإنه يكون من غير الممكن أو غير الإقتصادي مراجعة كافة هذه العمليات المالي ة 100%، ومن ثم فإن المراجع يجب أن يعتمد على أسلوب العينات الإحصائية، وبالطبع فإن إستخدام أسلوب العينات الإحصائية يجعل هناك دائماً مخاطرة أو إحتمال عدم إكتشاف التحريف والتغير في القوائم المالية من قبل المراجع.[1]

3. **كفاية وصلاحية أدلة (قرائن) الإثبات** : لقد تعددت التعاريف التي تناولت الأدلة أو القرائن، ولكنها تشترك جميعها في أنها تمثل كل ما يعتمد عليهالفرد للوصول إلى حكم معين عن موضوع متنازع عليه. فهي تقدم البرهان وبالتالي المساهمة في تكوين الإعتقاد السليم وإصدار الحكم المطلوب القائم على أسباب موضوعية، بعكس الأحكام التي تعتمد على الميول والنزعات والآمال والعادات وتنبؤات من يتخذ القرار، وكلها عناصر شخصية تختلف من شخص إلى آخر، ومن هذه التعاريف أن الفردية "تمثل جميع الحقائق التي تقدم لعقل الإنسان لتمكينه من اتخاذ قرار معين في موضوع جدلي. وكذلك فالقرينة اصطلاح يدل على نسبة، فهو يبلور علاقة بين عنصرين الأول يراد برهنته، والثاني يستخدم لبرهنة العنصر الأول.[2]

يجب أن يتضمن التدقيق أيضاً التوصيات اللازمة لمعالجة المشاكل والطرق لزيادة الكفاءة والربحية. وهذا المعيار يتطلب من المراجع ضرورة جمع أدلة الإثبات الكافية والتي تمثل أساساً معقولاً لإبداء رأيه فيما يتعلق بالقوائم المالية، ويمثل مفهوم دليل الإثبات مجرد الأساس لعملية المراجع كما أنه يساند ويدعم كافة معايير العمل الميداني . فكافة القرارات التي يصل إليها المراجع تكون مبررة فقط إذا ما كان يدعمها دليل إثبات معقول وملائم،أي أن أدلة الإثبات توفر الأساس المنطقي والرشيد لأحكام وتقديرات المراجع حول عدالة وصدق عرض المعلومات المالية

[1] الرمحي زاهر ، **تطوير أسلوب التدقيق المبني على المخاطر**، أطروحة دكتوراه ، جامعة عمان العربية ، الأردن ، 2003،ص 82.

[2] عبد الله خالد أمين ، **علم تدقيق الحسابات الناحية النظرية والعملية** ، دار وائل للنشر ، الأردن ، ط2 ، 2005 ، ص 226.

كما أن المراجع يستخدم نتائج دراسته لنظام الرقابة الداخلية في تحديد مقدار أدلة الإثبات الواجب الحصول عليها لتدعيم وتأكيد أرصدة القوائم المالية. ويعتمد مفهوم أدلة الإثبات على فرض القابلية للمراجعة والتحقق، فما لم تكن البيانات المالية قابلة للتحقق والمراجعة فإن عملية المراجعة لا يكون لوجودها معنى أو سبب.[1]

ثالثاً: معايير إعداد التقرير:

تمت الإشارة سابقاً إلى أن تقرير المراجعة يمثل المنتج المادي الأساسي للمراجعة، فهو يمثل المعلومات المبلغة من المراجع لأغلب المستخدمين، ومن ثم فإنه يكون من المهم توفير كافة المعلومات اللازمة بهذا التقرير بقدر الإمكان، كما أنه يجب أيضاً أن يكون واضحاً ومختصراً بالإضافة إلى كونه متطابقاً مع النموذج الذي يتبع عادة بمهنة المراجعةوتحقيقاً لذلك فقد حدد مجمع المحاسبين القانونيين الأمريكي أربعة معايير تحكم إعداد تقرير المراجعة وه ي:[2]

1. يجب أن يوضح التقرير ما إذا كانت القوائم المالية قد أعدت طبقاً لمبادئ المحاسبة المتعارف عليها.

2. يجب أن يوضح التقرير ما إذا كانت هذه المبادئ قد طبقت خلال الفترة الحالية بنفس طريقة تطبيقها خلال الفترة السابقة .

3. تعبر القوائم المالية بشكل كاف ومناسب عن ما تتضمنه من معلومات ما لم يشير التقرير إلى خلافـذلك.يجب أن يتضمن التقرير رأي المراجع عن القوائم المالية كوحدة واحدة، أو قد يمتنع عن إبداء الرأي، وفي هذه الحالة فإن التقرير يجب أن يتضمن أسباب ذلك. وفي كل الأحوال التي يرتبط اسم المراجع بالقوائم المالية فإن التقرير يجب أن يوضح خصائص فحص المراجع ودرجة المسؤولية التي يتحملها .وتعتمد هذه المعايير على فرض .

إنالعرض الصادق والعادل للقوائم المالية إنما يعني ضمنياً استخدام مبادئ المحاسبة المتعارف عليها، كما يتجسد في مفهوم العرض الصادق والعادل مفاهيم أخرى كالإفصاح المناسب، التزامات المراجعة، ويعني الإفصاح المناسب صدق وأمانة القوائم المالية في تصوير حقيقة الموارد المالية للمنشأة .وأما التزامات المراجعة فتعني أمانة وإخلاص أو (العناية المهنية الواجبة) في تحمل مسئولية الحكم على الإفصاح المناسب للبيانات المالية.

---

[1] عبد الله خالد أمين،**مرجع سبق ذكره**، ص 226.

[2] الصبان محمد سمير ، وأخرون ، **الأسس العلمية والعملية لمراجعة الحسابات** ، الدار الجامعية ، مصر ،2005 ، ص 166.

الفرع الثاني: إجراءات المراجعة .

تتمثل إجراءات المراجعة فيما يلي: [1]

1. التحقق من الوجود الفعلي عن طريق الجرد:

يتم تحقيق الأصول في نهاية العام المالي عن طريق حضور مراجع الحسابات عملية الجرد سواء بالعد أو المشاهدة أو القياس ،كما يتم الطلب إلى إدارة المنشأة بتزويده بكشوف تفصيلية لهذه الأصول وما طرأ عليه ا من إضافات أو استهلاكات كلية أو جزئية.

2. التحقق من ملكية الأصول:

ويتم التحقق من الملكية بالإطلاع على المستندات الدالة على الملكية للأصول كفاتورة الشراء أو عقد المبادلة أو رخصة السيارة أو سند تمليك الأرض بالإضافة إلى أية مستندات أخرى تتعلق بالإضافات على الأصل والإستهلاكات الكلية أي إستبعاد بعض الأصول من الوجود ويلاحظ أنه عند جرد الأصول في نهاية العام المالي يجب أن يؤخذ على قاعدة الملكية وليس قاعدة الوجود بمعنى أنه يجب إستبعاد الأصول المملوكة للغير وموجودة بمستودعات المنشأة من قوائم الجرد ،بالرغم من عدم وجودها في مستودعات المنشأة.

[1] يوسف محمد جربوع ،**مراجعة الحسابات بين النظرية والتطبيق**، مؤسسة الورق للنشر والتوزيع ،عمان ،الأردن ،2007،ص 62.

3. التحقيق من صحة تقييم الأصول:

-مراجعة سجلات الأصول من حيث صحتها أو شموليتها لجميع مفردات هذه الأصول.

-تحقيق من كافة الإستهلاكات وحسب المعدلات المتعارف عليها والتأكيد من أنها مطبقة من سنة لأخرى بطريقة متجانسة .

-مراعاة عدم الخلط بين المصروفات الإرادية والمصروفات الرأسمالية المتعلقة بالأصول الثابتة.

-مراعاة أن تكلفة الأصل الثابت تتضمن ثمن الشراء مضافا إليها جميع المصاريف إلا أن يصبح صالحا للإستعمال.

4. التحقق من الدقة الحسابية :

يجب على مراجع الحسابات التحقق ممن الدقة الحسابية بين الأرصدة الموجودة بالقوائم المالية وبين المسجل في الدفاتر الأستاذ المساعدة لكافة الحسابات.

5. القيام بالمراجعة المستندية :

إن المراجعة المستندية تمثل لب عملية المراجعة، وأن نجاح أية مراجعة يعتمد على الكيفية التي تتم بها المراجعة المستندية، ولقد عرفت المراجعة المستندية بأنها * أداة فعالة في أيدي مراجع الحسابات لتأكد من دقة العمليات المختلفة المقيدة بالدفاتر وبذلك في لب عملية المراجعة ،وتعني المراجعة المستندية فحص العمليات المالية مع قرائن كافية لإقتناع المراجع عن جديتها ودقتها وسلامتها ،ويعتمد نجاح العملية بأكملها إلى حد كبير على المراجعة المستندية ،لكي يحصل على أفضل النتائج ومن ثم يمكن القول بأن المراجعة المستندية تمثل العمود الفقري لعملية المراجعة *.[1]

6. المراجعة الإنتقادية :

تعتمد هذه الوسيلة من وسائل جمع الأدلة ، أو القرائن على مهارات المراجع وخبرته ،فهي تشمل الفحص السريع للسندات والدفاتر والسجلات والقوائم المالية بهدف إكتشاف النواحي الشاذة أو الغير العادية التي لم يتمكن المراجع من إكتشافها أثناء قيامه بالفحص عن طريق المراجعة المستندية أو الحسابية ،وذلك بسب وجود إسم شخص أو منشأة لم يسبق أن ظهر له حساب بدفتر الأستاذ العام عند ورود المصادقات لمراجع الحسابات وهنا يكتشف المراجع إرسال المنشأة خطابات المصادقات إلى أشخاص وهميين.

---

[1] يوسف محمد جربوع ، **نفس المرجع السابق** ،ص ص 62-68.

7. مراعاة الإكتمال:

يجب على مراجع الحسابات الخارجي المستقبل أن يرعى الإكتمال عند مراجعة القوائم المالية، ويعني الإكتمال أن جميع الحقوق التي للمنشأة قدتم إثباتها بالدفاتر والسجلات في تاريخ الميزانية العمومية.[1]

المطلب الثالث: لجنة المراجعة.[2]

هناك إتجاه متزايد في كثير من الشركات نحو إنشاء ما يطلق عليه لجنة المراجعة من أعضاء مجلس الإدارة غير المتفرغين وذلك بغرض الإشراف على وظيفة المراجعة الداخلية مما يزيد من إستقلالية قسم المراجعة الداخلية عن الإدارة ، وكلما زادت العلاقة بين لجنة المراجعة وقسم المراجعة الداخلية ،كلما زاد إحتمال توافر الإستقلالية والموضوعية في الفحص والتقدير ويجب أن تكون .لجنة المراجعة مسؤول ة على الأقل عن الإشراف على توظيف وترقية، ومكافأة رئيس قسم المراجعة الداخلية (المشرف) ، ويجب أن يتم إعتماد جميع السياسات والمعايير والإجراءات الخاصة بالمراجعة الداخلية عن طريق لجنة المراجعة.

– الشكل رقم (1) :العلاقة بين قسم المراجعة الداخلية والمستويات الإدارية المختلفة بالشركة:

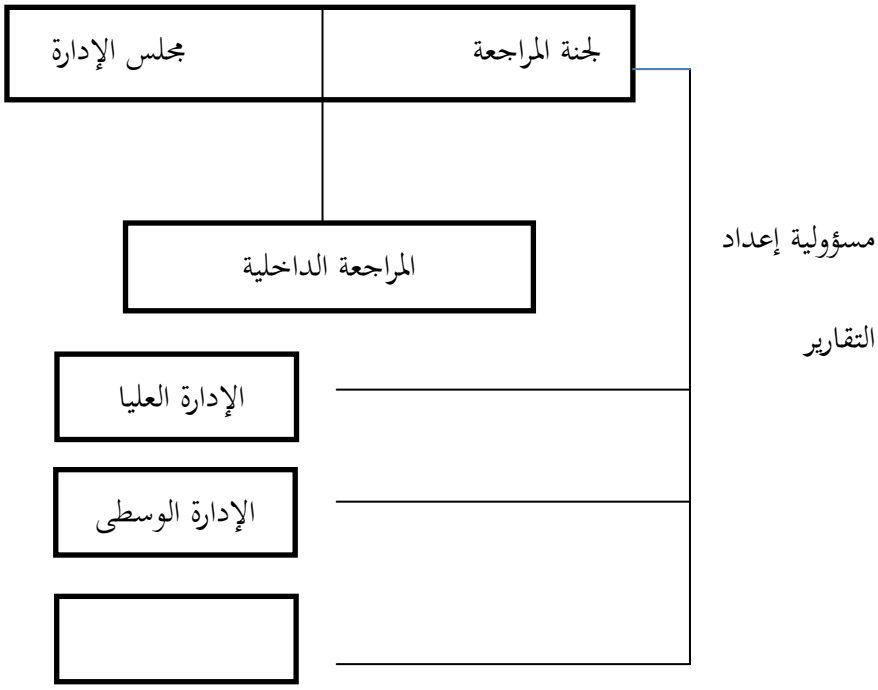

المصدر : عبد الفتاح محمد الصحن، الرقابة والمراجعة الداخلية ،المكتب الجامعي الحديث ،الاسكندرية ،ط1، 2006، ص 23.

---

[1] أمين السيد أحمد لطفي، **التطورات الحديثة في المراجعة** ،الدار الجامعية ،الإسكندرية ، مصر ، 2007، 393.

[2] عبد الفتاح محمد الصحن ، **الرقابة والمراجعة الداخلية**، المكتب الجامعي الحديث ، الإسكندرية، ط1، 2006، ص 23.

المبحث الثاني: ماهية المراجعة الداخلية.

إن تعقد النشاطات وتنوعها في المؤسسات وتضاعف أحجام هذه الأخيرة ،مما أدى إلى تضاعف المعلومات المالية التي ينبغي إعدادها دوريا ،كان من الأسباب المباشرة في ظهور المراجعة الداخلية. إ ذ مع كبر الحجم وضخامة الوسائل البشرية، المادية والمالية المستعملة يصعب التسيير، تكثر العمليات والمعلومات المتدفقة والأخطاء والإنحرافات والتلاعب أحيانا .

المطلب الأول: تطور المراجعة الداخلية ومفهومها .

مرت المراجعة الداخلية بعدت مراحل كان تطوره ا من سنة إلى أخرى إلى أن توصلت إلى مفهوم شامل كالتالي:

الفرع الأول: تطور المراجعة الداخلية.

- المرحلة الأولى: ما قبل سنة 1947.

كان يقصد بالمراجعة الداخلية في هذه الفترة بأنها المراجعة التي يقوم بها مجموعة من موظفي المنشأة و ذلك لتعقب الأخطاء وكان هدف المراجع هنا يعبر عن تصيد الأخطاء. وكان هدف وقائيا ولم يكن هدفا بناءا، وكان الفرق بين المراجعة الداخلية والخارجية في هذه الفترة يتمثل في الجهة التي يقوم بعملية المراجعة.

- المرحلةالثانية: ما بين 1947حتى 1957.

تم إنشاء معهد المراجعة الداخليين الأمريكي في عام 1941،ومنذ ذلك التاريخ عمل هذا المعهد على تدعيم وتطوير المراجعة الداخلية حيث تم إصدار أول توصياته عن المراجعة الداخلية ومسؤوليات المراجع الداخلي سنة 1947،وعرفت المراجعة الداخلية على أنها * النشاط المحايد الذي يتم داخل المنشأة بقصد مراجعة العمليات المحاسبية والمالية كأساس لتقديم خدمات وقائية للإدارة * .وعلى ذلك نجد أن المراجعة الداخلية نوع من أنواع الرقابة تمارس وظيفتها عن طريق قياس وتقييم غيرها من أنواع الرقابة وتهتم أساسا بالجوانب المالية والمحاسبية ويكون العميل الوحيد المستفيد منها هو إدارة المنشأة وهدفها هدف وقائي فقط .[1]

[1] نادر شعبان ابراهيم السواح، **المراجعة الداخلية في ظل التشغيل الالكتروني**، الدار الجامعية ،الاسكندرية ،2006 ،ص ص 24-25.

- المرحلة الثالثة : ما بين 1957حتى 1971.

أصدر معهد المراجعين الداخلين تعريف آخر للمراجعة الداخلية بدلا من التعريف السابق حيث يتم توسيع مجال عمل المراجع الداخلي. وكذلك التوسع في أهداف المراجعة الداخلية حيث لم يقتصر هذا التعريف على الأهداف الوقائية ولكنه تناول الأهداف البناءة وبذلك طلبت الإدارة من المراجع الداخلي التقييم وإقتراح الحلول للمشاكل وإبداء الآراء ومتابعة تنفيذ التوجيهات وقد جاء التعريف كما يلي * المراجعة الداخلية هي ذلك النشاط التقييمي المحايد داخل المنشأة لمراجعة العمليات المحاسبية والمالية وذلك بقصد خدمة الإدارة وتقييم خدمات رقابية بناءة فهي جزء من نظام الرقابة الإدارية يعمل عن طريق قياس وتقييم فعالية نظم الرقابة الأخرى*.[1]

- المرحلة الرابعة: ما بين 1971حتى 1981.

تم وضع تعريف آخر لمراجعة الداخلية سنة 1971،حيث تم تعريف المراجعة الداخلية على أنها "نشاط تقييمي محايد داخل المنشأة لمراجعة عملياتها بقصد خدمة الإدارة ".ويلاحظ هنا أنه إستعمل لفظ "عملياتها " بدلا من العمليات المحاسبية والمالية وبهذا يكون التعريف قد توسع في مجال المراجعة الداخلية سواء المحاسبية والعمليات غير المحاسبية.

- المرحلة الخامسة: ما بين 1981 حتى 1999.

تم إصدار تعريف جديد للمراجعة الداخلية ظهر سنة 1981 جاء فيه أن المراجعة الداخلية هي "ذلك النشاط التقييمي المحايد داخل المنشأة لخدمة المنشأة ،فهي نظام رقابي يعمل عن طريق فحص وتقييم فعالية وكفاية نظم الرقابة الأخرى ". ونلاحظ من هذا التعريف السابق أن المراجعة الداخلية تحولت من أداة لخدمة التنظيم ككل كما نلاحظ أن ذلك سوف يؤثر على كل من مكان قسم المراجعة الداخلية في الهيكل التنظيمي داخل المنشأة وعلى إستقلال المراجع الداخلي.وفي عام 1991 أصدر مجمع المراجعين الداخليين تعريف جديد للمراجعة الداخلية جاء فيه " المراجعة الداخلية هي الوظيفة التقييمية المحايدة التي يتم تشكيلها داخل المنشأة لفحص وتقييم أنشطة المنشأة كخدمة للمنشأة ".[2]

---

[1] العمرات أحمد،**المراجعة الداخلية، الإطار النظري و المحتوى السلوكي**، دار البشير، 1990، ص12 .

[2] نادر شعبان ابراهيم السواح ، **مرجع سبق ذكره**، ص 26.

- المرحلة السادسة والأخيرة من 1999 حتى الآن.

في 1999 أصدر معهد المراجعين الداخليين أحدث تعريف للمراجعة الداخلية وهو " المراجعة الداخلية هي نشاط إستشاري مستقل وتأكيد موضوعي بغرض زيادة عائد وتحسين عمليات المنشأة. أنه ا تساعد المنشأة في تحقيق أهدافها من خلال طريقة منهجية منظمة لتقييم وتحسين فعالية عمليات لإدارة المخاطر و الرقابة والسيطرة". نجد أن هذا التعريف قد أخذ في الإعتبار كافة الأسباب التي أد إلى التطورات والإتجاها ت الحديثة في المراجعة الداخلية ومراعاة إحتياجات العميل الرئيسي للمواجهة الداخلية وهو الإدارة . [1]

الفرع الثاني: مفهوم المراجعة الداخلية.

تعددت تعاريف المراجعة الداخلية من كاتب إلى أخر فسنتعرف عليها من خلال التعاريف التالية :

1. تمثل المراجعة الداخلية وظيفة تقييميۃ مستقلة تنشأ داخل التنظيم المعين بغرض وتقييم الأنشطة التي يقوم بها هذا التنظيم للقيام بالمسؤوليا ت المنوطين بها بدرجة عالية من الكفاءة وذلك عن طريق توفير التحليل والتقييم والتوصيات والمشورة والمعلومات التي تتعلق بالأنشطة التي تتم مراجعتها ويمكنان أن نبين طبيعة المراجعة الداخلية.[2]

2. يعد أول تعريف للمراجعة الداخلية تعريف مجمع المراجعين الداخليين الأمريكي " IIA" سنة 1947. فقد جاء فيه ما يلي:[3]

المراجعة الداخلية هي نشاط تقييمي مستقل يوجد في منظمة الأعمال لمراقبة العمليات المحاسبية والمالية, والعمليات الأخرى, من أجل تقديم خدمات وقائية وعلاجية للإدارة, وهي نوع من الرقابة هدفه فحص وتقييم فعالية وسائل الرقابة الأخرى. وهذا النوع من المراجعة يتعامل أساساً مع الأمور المحاسبية و المالية , ولكنه قد يتعامل بشكل ما مع بعض الأمور ذات الطبيعة التشغيلية.

وعليه فالمراجعة الداخلية تتعامل في الأصل مع الأمور المالية والمحاسبية, للتأكد من صحتها , ولا تتعامل بشكل رئيسي مع الأمور التشغيلية إلا عندما تطلب الإدارة العليا منها ذلك , وهدفها هو خدمة الإدارة العليا فقط .

---

[1] عبد الفتاح محمد الصحن وآخرون ،**مرجع سبق ذكره** ، صص 19-20.

[2] **نفس المرجع أعلاه ،ص 220**.

[3] عبد الوهاب نصر ، شحاتة السيد شحاته، **الرقابة والمراجعة الداخلية الحديثة**، الدار الجامعية ، الإسكندرية، 2005-2006، ص 497.

المطلبالثاني: معايير وأنواع المراجعة الداخلية.

إنالمعاييرالدوليةللمراجعةالداخليةالتيتموضعهامنقبلمعهدالمراجعينالداخليينالأمريكيهي تغطي الجوانبالمختلفةللمراجعةالداخلية.

الفرع الأول: المعايير الدولية للمراجعة الداخلية.

وستعرضالمعاييرالدولية علىالنحوالتالي:[1]

✓ **أولا : معاييرالإستقلال.**

ويعنيإستقلالالمراجعالداخليعنالأنشطةالتييقومبمراجعتها،وتحقيقالإستقلالعندمايقومالمراجعالداخليبأداءعملهبحرية وبموضوعيةويسمحذلكللمراجعالداخليبإعطاءرأيغيرمتحيز،ويتحققالإستقلالبناءعلى معاييرالإستقلال وتشمل علىمعاييرفرعيةوهي:

•**المركزالتنظيمي** : يجبأنيتمتعالمراجعالداخليبمكانةتنظيميةتسمحلهبالقيامبإنجازالأعمالوالمسئولياتالخاصةبهبحرية .

•**الموضوعية**

:يجبأنلايرتبطالمراجعالداخليبأداءأيعمليقومهوبمراجعته،كمايجبأنيكونموضوعياًفيحكمهعلىالأشياءمنخلالقيامهبمراجعتها علىالوضعالتنظيميوالموضوعية.

✓ **ثانيا : معاييرالحرفيةالمهنيةلإدارةالمراجعةالداخلية.**

وتحتويهذهالمعاييرعلىعددمنالمعاييرالفرعيةهي:

•**التشكيل** : يجبأنتقدمالتأكيداتعلىأنالكفاءةالفنيةوالخلفيةالتعليميةللمراجعينالداخليينمناسبةللمراجعاتالتييقومونبها .

•**المعرفةوالمهاراتوالتدريب** :

يجبانيتوافرفيقسمالمراجعةالداخليةالمعرفةوالمهاراتوالتدريباللازملتنفيذمسئولياتالمراجعةالمناطةبه .

•**الإشراف** : يجبأنيتوافرالإشرافعلىتنفيذالمهامفيقسمالمراجعةالداخلية .

•**العلاقاتالإنسانيةوالإتصال** :

يجبأنيتوافرلدىالمراجعالداخليالمعرفةوالمهاراتوالقدراتالمتعلقةبالعلاقاتالإنسانيةوالإتصالاتالفعالةوالمهاراتفيالتعاملمعالأفراد .

[1] محمدعبدالفتاحابراهيم،**نموذجمقترحلتفعيلقواعدحكومةالشركاتفيإطارالمعاييرالدوليةللمراجعةالداخلية**المؤتمرالعربيالاولحولالتدقيقالداخليفيإطار حكومةالشركاتالصناعية،مركزالمشروعاتالدولية، القاهرة ،2005 ،ص 9.

•**التعليمالمستمر**:يجبعلىالمراجعينالداخليينالمحافظةعلىالمستوىالتنافسيلمعلوماتهمالفنية.

• **بذلالعنايةالمهنية**: أنتبذلالقدرالكافيمنالعنايةالمهنيةأثناءأداءعملياتالمراجعةالداخلية.

✓ **ثالثا :معاييرنطاقالعمل (الفحص) الميداني.**[1]

ويتطلبمنالمراجعدراسةوفحصوتقييممدىكفايةوفاعليةنطاقالرقابةالداخلية،ومدىكفاءةأداءالمهاموالمسئولياتقبلتحديدنطاقال عملوذلكبهدفالتحققمنمدىتوفرضماناتوضوابطكافيةلتحقيقالمنشأ

لأهدافهابكفاءةوفعالية،ومدىتطبيقهذهالضوابطوقدرةالمنشأةعلىحمايةأصولهااوإستغلالمواردهاالمتاحة بكفاءةوفاعلية .

✓ **رابعا :معاييرأداءوظيفةالمراجعةالداخلية.**

إنعملالمراجعالداخليلابدأنيشملتخطيطعمليةالمراجعةالداخلية،وفحصوتقييمالمعلومات،وتوصيلالنتائجوعمليةالمتابعة.وتم ثلهذهالمعاييرشرحلكافةالمراحلالمختلفةلعمليةالمراجعةالداخليةوالتيتبدأبعمليةالتخطيطوتنتهيبعمليةالمتابعة.

- **التخطيط** :يجبأنيقومالمراجعالداخليبالتخطيطالدقيقلكلعمليةمراجعة .
- **فحصوتقييمالمعلومات**:

حيثيجبعلىالمراجعينالداخليينجمعوتحليلوتفسيرالمعلوماتوالحصولعلىالأدلةالكافيةالتيتؤيدنتائجالمراجعة .

- **توصيلالنتائج** :يجبعلىالمراجعينالداخليينالتقريرعننتائجاعمالالمراجعة .
- **المتابعة** : يجبعلىالمراجعينالداخليينالقيامبعمليةالمتابعةللتأكدمنإتخاذالإجراءاتالصحيحةالمطلوبةعلىضوءنتائجالمراجعة

.

✓ **خامسا :معاييرإدارةقسمالمراجعةالداخلية.**

يجبأنيديرمديرإدارةالمراجعةالداخليةإدارةبشكلسليم،حيثألزمهذاالمعيارمديرإدارةالمراجعةالداخليةبضرورةالقيامبالآتي:

- **تحديدالأهدافوالسلطاتوالمسئوليات**

:يجبأنيكونلدىمديرقسمالمراجعةالداخليةقائمةبأهدافوسلطاتوصلاحياتومسئولياتقسمالمراجعةالداخلية .

---

[1] محمد عبد الفتاح ابراهيم ، **نفس المرجع السابق** ،ص 10.

- **التخطيط** :يجبأنيقومديرالمراجعةالداخليةبوضعالخططالمناسبةلتنفيذالمهامالمطلوبةمنالقسم .
- **السياساتوالإجراءات:**

ضرورةقيامديرقسمالمراجعةالداخليةبوضعالسياساتوالإجراءاتالمكتوبةلتوجيهالمراجعينالتابعينلهفيتحديدمسئولياتهموأعماله م .[1]

الفرعالثاني: أنواع المراجعة الداخلية:

يمكن تقسيم المراجعة الداخلية إلى قسمين مراجعة إدارية ومراجعة مالية كالآتي:[2]

1) المراجعة الإدارية:

وهي المراجعة التي تشمل فحص الإجراءات الرقابية الخاصة بنواحي النشاطات الأخرى غير الناحية المالية أو الحسابية ولذا فهي تتطلب معرفة السياسات والإجراءات المطبقة في المنشأة.

2) المراجعةالمالية:

وتعني مراجعة العمليات والوثائق المالية والمحاسبية والإجراءات المستخدمة في تسيير هذا الجانب بالإعتماد على التقنيات التالية:

- **منهجية المراجعة الداخلية:** وتوضح كيفية قيام المراجع الداخلي بتقنية مهمته ويتم ذلك من خلال الخطوات التالية :

○ **التخطيطالأول لعملية المراجعة الداخلية:** حيث يقوم المراجع بالإطلاع على أعمال المنشأة والتعرف عليها عن كثب وذلك بغرض تكوين الملف الدائم للمنشأة وذلك من خلال ثلاثة مراحل:

- الدراسة الأولية بالحصول على البيانات الأساسية للمنشأة.
- إعداد برنامج المراجعة (تحديد الأهداف ونطاق العمل المطلوب).
- توزيع الإختصاصات.

○ **القيام بالمراجعة** : وتعني الممارسة الفعلية للمراجعة من قبل المراجع بعد التحقق من صحة العمليات والتحليل والإلتزام والتقييم ويجب أن تتكامل هذه العناصر مع بعضها لتحقيق أهداف المراجعة الداخلية بإعتبارها الحلقة الأخيرة في نظام الرقابة الداخلية.

---

[1] محمد عبد الفتاح ابراهيم، **مرجع سبق ذكره** ، ص 11.

[2] صالح محمد القرا، **مدونة العلوم المالية والإداريةالمحاسبة**، بدون دار النشر ،بدون سنة النشر، ص 120.

المطلب الثالث: مسؤوليات وواجبات المراجع الداخلي.

إن للمراجع الداخلي واجبات ومسؤوليات تتمثل في العمل الذي يقوم به بصفة أخلاقية والتي بدورها تنظم أنشطة الشركة.

الفرع الأول : مسؤوليات المراجع الداخلي.

يمكن تقسيم مسؤوليات المراجع المختلفة إلى الأنواع التالية: [1]

1) مسؤولية فنية:

وهي التي تدخل في صميم عمله كمراجع حسابات قانوني للشركة وتتلخص في مجالين رئيسيين هما:

- مسؤوليته في التحقق من أن الشركة قد طبقت وبشكل سليم القواعد والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها بين المحاسبين والمقبولة قبولا عاما .
- مسؤوليته في التحقق من أن نصوص القوانين واللوائح والأنظمة والعقود وغيرها من الوثائق التي تنظم أعمال وأنشطة الشركة قد طبقت تطبيقا سليما.

2) مسؤولية أخلاقية:

وهي التي تتعلق بالإخلال بأمانة وأخلاقيات المهنة ومن أمثلة ذلك ما يلي:

- إخفاء المراجع حقائق مادية معنية عرفها عند المراجعة .
- تقديم بيانات مضللة وغير حقيقية.
- إخفاء أي تلاعب أو تحريف في المستندات أو السجلات أو الدفاتر.
- الإهمال أو التقاعس في أداء عمله.
- إذا أبدى رأيا معينا غير الحقيقة لمنافقة أحد المسؤولين.
- إذا لم يضمن تقريره كل الإنحرافات التي كشف عنها.

3) مسؤولية مدنية:

تتمثل هذه المسؤولية بالنسبة للمراجع في بعض نواحي القصور التي تتعلق بعمل المراجع ومن أهمها:

- حالة إهمال المراجع في قيامه بأداء عمله وعدم بذل العناية المهنية اللازمة .
- حالة وقوع المراجع في بعض الأخطاء أثناء مراجعته.
- عدم قيامه أصلا بالمراجعة.

[1] محمد السيد سرايا ، **أصول وقواعد المراجعة والتدقيق الشامل**، المكتب الجامعي الحديث ، الإسكندرية، ط1، 2007، ص ص 65- 66.

ولذلك قد يتعرض المراجع نتيجة هذا الإهمال للمسؤولية حيث يسأل عن أي أخطاء يسيرة أو كبيرة وقد يكون عرضة للتحذير أو لفت النظر مما قد يضطره للحرج أمام المسؤولين في الشركة.

4) مسؤولية جنائية:[1]

وهي التي تتمثل في إرتكاب المراجع لبعض التصرفات الضارة بمصلحة الشركة عن عمد ومن هذه التصرفات أو الأفعال التي يترتب عليها المسؤولية الجنائية للمراجع ما يلي:

- تآمر المراجع مع الإدارة على توزيع أرباح صورية على المساهمين حتى لا تظهر نواحي القصور والإهمال في إدارة الشركة.
- تآمر المراجع مع مجلس الإدارة في مجال إتخاذ قرارات معينة في ظاهرها أنها في مصلحة الشركة ولكن في حقيقتها فيها كل الضرر بمصلحة الشركة أو المساهمين .
- إغفال المراجع وتغاضيه عن بعض الإنحرافات التي إرتكبها بعض المسؤولين في الشركة وعدم تضمين تقريره ذلك خوفا على مصالحه الشخصية دون مصلحة باقي الأطراف في الشركة.

الفرع الثاني: واجبات المراجع الداخلي.[2]

1. يجب عليه أن يقوم بالفحص والتدقيق الفعلي لحسابات الشركة ودفاترها بما تحتويه من قيود يومية وحسابات الأستاذ بغرض التحقق من صحتها وسلامتها وكشف أي خطأ والعمل على تصحيحها بالتعاون مع محاسبي الشركة.

2. يجب على المراجع التحقق من القيم المسجلة لعناصر الأصول والإلتزامات المختلفة بأي طريقة من طرق التحقق التي يراها مناسبة بالنسبة لكل عنصر من هذه العناصر، ويمك ن في هذا المجال إستخدام بعض أدوات وأساليب المراجعة الفنية.

3. يجب على المراجع أن يتأكد من مدى قوة نظام الرقابة الداخلية بتقييمه حتى يستطيع إختيار عينات المراجعة بشكل ملائم وسليم ويغطي معظم عمليات الشركة.

4. يجب عل المراجع التأكد إلى جانب الفحص والمراجعة الدفترية أن الشركة تقوم بتطبيق القوانين واللوائح والأنظمة المختلفة وتلتزم بها بطريقة سليمة، كما تلتزم بنصوص بنود العقود المختلفة التي قبلتها ووقعت عليها.

---

[1] محمد السيد سرايا ،**مرجع سبق ذكره** ، ص ص 66-67.

[2] **نفس المرجع اعلاه**، ص 62.

المبحث الثالث: تنفيذ عملية المراجعة الداخلية.

عند القيام بتنفيذ عملية المراجعة الداخلية يجب على المراجع الداخلي إتباع مجموعة من الضوابط تحكم عملية التنفيذ من حيث الطرق والخطوات.ومختلف التقنيات المتبعة من أجل ضمان السير الحسن لعملية التنفيذ .

المطلب الأول: الأدوات و التقنيات المستعملة في عمل المراجعة الداخلية.

يستخدم المراجع الداخلي في إطار مهمته عدة أدوات وآليات لتحقيق الأهداف التي ينبغي التوصل إليها .

الفرع الأول: الأدوات المستعملة في المراجعة الداخلية.

1) أدوات التساؤل: [1]

1-1 تقنيات السبر:

هي عبارة عن عينات تختار بطريقة عشوائية من مجتمع إحصائي، تعمم نتائجها على كل المجتمع. من خلال هذه التقنية يهدف المراجع إلى تحليل ظاهرة معينة (خطأ أو ضعف النظام) أو إستنتاج مدى تأثيره على الوظيفة محل المراجعة، وإنطلاقا من النتائج فإن المراجع الداخلي يرفع ملاحظاته وتوصياته إلى الإدارة ومسؤولي المؤسسة لإتخاذ القرارات المناسبة.

1-2 الحوار:

يستعمل بكثرة في المراجعة الداخلية، ولا يعتبر محادثة أو إستجواب، وللحوار شروط هي:

- يجب إحترام السلم الهرمي بحيث لا يجب على المراجع الداخلي إجراء حوار مع عامل دون أن يكون المسؤول على دراية.
- يجب إبلا غ العامل بأهداف المهمة والأهداف المنتظرة من وراء إجراء هذا الحوار.
- إعلامه عن نقاط الضعف والأخطاء والنقائص التي لاحظها المراجع الداخلي قبل محاورته .
- المراجع الداخلي لا يهتم بالأشخاص بل بالأعمال التي يقومون بها.
- تلخيص مستوى الحوار وإبلاغه للشخص محل الحوار، والحصول على موافقته قبل الإدلاء به إلى مسؤولي المؤسسة.

1-3 استجواب الملف الآلي:

قد يلجأ المراجع إلى إستجواب أو تفحص المعلومات المسجلة آليا والتي لا يمكن إخفاؤها أو إتلافها، نظرا لإمكانية إخفاء بعض المعلومات بإستعمال الوسائل السابقة.

لكن من أجل إستعمال هذه الأداة يجب أن تتوفر ثلاث شروط وهي:

---

[1] jaque Renard, « **Théorie et pratique de l'audit interne** » Edition d'organisation , France – paris, P 309 .

–أن يكون الملف الآلي ناج حا وأن يحتوي على كل المعلومات المراد فحصها على أن يكون هناك أي تأخر في نقل وتسجيل هذه المعلومات.

– إمتلاك أشخاص قادرين على إستجواب الملف الآلي، فإذا قام المراجع بهذا العمل لابد من أن تكون له مؤهلات في الإعلام الآلي، وإلا وجب اصطحاب مختصين في هذا المجال.

1-4 التحقيقات والمقاربات المختلفة:

لا تعتبر أدوات في حد ذاتها، وإنما يلجأ إليها المراجع من أجل التأكد من صدق معلومات يكون قد تحصل عليها في فترة سابقة، هذه التحقيقات أغلبها حسابية يقوم بها المراجع للتأكد من بعض المجاميع التي تحصل عليها، أما المقاربات فهي تسمح للمراجع الداخلي بالحصول على معلومة واحدة من مصدرين مختلفين.

2 – أدوات الوصف:

هناك عدد كبير من أدوات الفحص نذكر منها:

2-1 الملاحظة:

لكي يقوم المراجع الداخلي بعملية الملاحظة يجب أن ينتقل إلى الميدان، وللملاحظة شروط:

- لا يجب أن تتم الملاحظة بطريقة خفية بل يجب على المراجع الداخلي انتهاج نهج أسلوب الشفافية.
- لا يجب أن تكون الملاحظة محدودة في الزمن بل يجب أن تتم بطريقة دورية ومستمرة.
- إن عملية الملاحظة يجب أن تتبع بعملية التحقق ولا يكتفي بها المراجع للخروج بأي نتيجة كانت ويمكن ملاحظة ما يلي:
- مسار عملية الإنتاج أو تقديم الخدمة.
- أملاك المؤسسة للتأكد من سلامة الأصول والتأكد من التطابق الفعلي والمحاسبي.
- الوثائق، إذ أن المراجع لا يكتفي بالشروح التي تقدم له.
- تصرفات العمال عند الأداء بمهامهم.[1]

2-2 الرواية:

هي من أهم الأدوات التي يستعملها المراجع الداخلي، حيث يقوم بسماع الشخص أو العامل محل المراجعة وأخذ النقاط، ولا يتدخل إلا من أجل طلب استفسارات إيضاحية عن معلومات معينة.

2-3 شبكة تحليل المهام:

يقوم المراجع الداخلي أولا بإحصاء وتسجيل مهام الوظيفة محل المراجعة، ثم يقوم بالبحث عن الأشخاص الذين يقومون بتأدية هذه وتسجيلهم على شبكة تحليل المهام، وعند اكتمال ملأ شبكة تحليل المهام يقوم المراجع الداخلي بتحديد الأخطاء والتدخل في أداء المها

---

[1] **نفس المرجع أعلاه** ،ص 309.

2-4 شبكة أو جدول تداول الوثائق:

يسمح هذا الجدول بتمثيل عملية انتقال الوثائق والمعلومات بين مختلف الوظائف ومراكز القرار، كما بالمقارنة مع معظم الأقسام الأخرى، وقد يقتصر الأمر في بعض التنظيمات على وجود مراجع داخلي واحد، تمكن هذه

العملية من معرفة منبع هذه الوثائق والمعلومات والطرف المرسل إليه و بالتالي إعطاء صورة واضحة عن مسار هذه المعلومات.

الفرع الثاني: التقنيات المستعملة في عمل المراجعة الداخلية.

1) قوائم استقصاء لتحصيل المعلومات:

هي عبارة عن أسئلة يطرحها المراجع الداخلي خلال المرحلة التمهيدية التي تدفعه إلى التعريف على الوظيفة محل المراجعة، وهذه الأسئلة تسمح له بتحديد نطاق إشرافه، تنظيم عمله، ثم السماح له بإعداد أسئلة المرحلة الموالية من عمله.

يتم بناء هذا الدليل حسب قدرات وتجربة كل مراجع، كما يتم بناءه حسب المعلومات التي يود معرفتها.

2) قائمة إستقصاء الرقابة الداخلية:

هذه القائمة يتم بناؤها لاحقا عند تحضير برنامج العمل، بحيث يسمح كل سؤال بالتعرف على نقاط الرقابة الداخلية، والتي تقييمها لكشف نقاط الضعف وتقديم البدائل.

يجب الإشارة إلى أن قائمة الإستقصاء هذه ليست مجموعة من الأسئلة المحضرة مسبقا، وإنما تحضير كل قائمة لتكوين خاصة بمهمة معينة، في هذه المرحلة ينتقل المراجع الداخلي من العموميات ويخصص عمله ليتعرف على نقاط الرقابة الداخلية لوظيفة التي هي محل المراجعة.

المطلب الثاني :التخطيط لعملية المراجعة الداخلية.

يعد التخطيط أول الخطوات الضرورية لتحقيق الأهداف الموضوعية لأية وحدة تنظيمية. وهذا الأمر ينطبق على وحدة المراجعة الداخلية كوحدة تنظيمية لها أهدافها.

ومهمة التخطيط لعمليات المراجعة الداخلية تقع على عاتق مدير المراجعة بالدرجة الأولى, فهو الذي يحدد المجالات التي يجب مراجعتها, ويعين فريق العمل الذي يمكن أن يقوم بمراجعة تلك المجالات.

تشمل عملية التخطيط لتنفيذ عمليات المراجعة الداخلية المراحل التالية:[1]

- تحديد الأهداف التي وضعتها وحدة المراجعة الداخلية نصب عينيها خلال الفترة التي تغطيها الخطة.
- وضع جداول عمل محددة لإجراء المراجعات الداخلية خلال تلك الفترة.
- وضع خطط للإحتياجات من الأيدي العاملة اللازمة لوحدة المراجعة الداخلية.
- وضع خطة بالموازنات التقديرية المالية اللازمة لإحتياجات وحدة المراجعة.
- تصميم نماذج تقارير النشاط التي سوف تصدرها وحدة المراجعة الداخلية عن الأنشطة التي سيتم إنجازها داخل هذه الوحدة.

المطلب الثالث : تنفيذ وتصميم عملية المراجعة الداخلية.

لتنفيذ عملية المراجعة الداخلية على المراجع الداخلي أن يقوم بتصميم ووضع خطوات لضمان نجاح العملية.

أولا : التخطيط والإشراف في عملية المراجعة.

1) -الحصول على معلومات عن المؤسسة: مهما كانت المهمة المكلف بها المراجع الداخلي أو الخارجي،فمنطلقها هو دائما نفسه، فعلى المراجع أن يحصل على معلومات حول المؤسسة حول المراجعة، فالمعلومات التي يحصل عليها تسمح لهبوضع علاقة بين المعلومات المحاسبية و الواقع التي تحاول أنتظهر هـ هذه الأخيرة، و بالتالي تسرمح له بالوصول إلى نتائج أكثر صحة و دقة فهذه المعلومات التي تحصل عليها تساعده في وضع برنامج عمل. و لحصر المعلومات التي يحتاجها المراجع و التي يستعملها فعلا، يحاول الإجابة عن الاسئلة التالية:[1]

---

[1] الصبان محمد سمير ،وآخرون، **مرجع سبق ذكره**، ص ص179-180.

- ما هي مختلف أنشطة المؤسسة؟
- من هم المسؤولون عن مختلف الأنشطة العملية و التنظيمية في المؤسسة؟

- – ما هو التطور التاريخي للمؤسسة؟
- – ما هي الوسائل التقنية المستعملة على المستوى العملي ؟

2) برنامج المراجعة.[1]

وضع المراجع لبرنامج مراجعة يعتبرأحد النتائج التي يتوصل إليها في المرحلة التمهيديةبحيث أن هذا الأخير أي البرنامجيجب أن يصادق عليه المسيّرون، فالبرنامج يحتوي على النتائج الأولية لتحليلالإجراءات و المخاطر المتعلقة. فبرنامج المراجعة يعطي الخطوةالعريضة التي تقوم عليها المراجعة،كما ينبغي أن تكون الإجراءات المتعلقة بتقييم نظام الرقابة الداخلية مدونة بالبرنامج،كما يستحسن التعبير عن برنامج المراجعة في شكل خرائط توضح تدفق العمليات الخاصة بالمراجعة. و حتى يكونبرنامج المراجعة ذو جودة عالية فعلى المراجع أنيقوم بتقييم أولي لنظام الرقابة الذي سيتولى فحصه فحصا دقيقا لمعرفة مدى كفايته و سلامته و مدى إمكانية الإعتماد عليه في خطة عمله و تحديد مخاطر المراجعة و المشاكل التي ستواجهه أثناء القيام بمهمته.

3) أوراق العمل:

إنالجزء الكبير من وقت المراجع مخصص لتخطيط و إعداد و مراجعة أوراق العمل لأنها تزيد من الكفاءة المهنية وتساعدهفي أداء مهامه و إعداد تقريرهالمتضمن لرأيه الفنيالمحايد عن القوائم المالية، كما أنالمراجع يستعمل أوراق العمل من سجلات محاسبية و وثائق مالية لتدعيم و إثبات العملالذي قام به.

مما سبق يمكن تعريف أوراق العمل بأ نها:" تشمل كل الأدلة و القرائن التي يتم اتبعها بواسطة المراجع، لإظهار ما قام به من عمل،و الطرق و الإجراءات التي اتبعها، و النتائج التي توصل إليها و بواسطتها يكونلدى المراجع الأسس التي يستند إليها في إعداد التقرير و القرائن لمدى الفحص الذي قام به، و الدليل على إتباع العناية المهنية أثناء عملية الفحص."

4) ملفات المراجعة.

إنالطابع الدائم لمهمة المراجع تجعله ملزما بمسكملفين أساسيين و المتمثلين في الملف الدائم و الملف الجاري، فمسكهاذين الملفين يسمح له ب:

[1] **نفس المرجع أعلاه**، ص 180.

- هيكلة مراحل الرقابة و التحقق من جميع كل العناصر اللازمة للإفصاحبرأيه حول الحسابات السنوية الخاضعة لفحصه.

- تكوين المراجع لمصدر دائم للمعلومات حول المؤسسة المراجعة طوال قيامه بمهمته.
- الحفاظو التسليم عند الحاجة للدليل عن الأعمال المنفذة و الوسائل الموضوعة و المستعملة للوصول إلى الإفصاحعن رأي حول درجة عدالة و صدق الحسابات السنوية.
- التطبيق للمعايير الموضوعة الوطنية منها و العالمية.
- مراقبة العمل المنفذ من طرف المساعدين.

ثانيا: الأدلة و القرائن في عملية المراجعة.[1]

1) أنواع أدلة الإثبات و قرائنه:

هناك العديد من أنواع أدلة الإثبات و القرائن أهمها:

- الفحص الفعلي أو المادي و الذي يتم من طرف المراجع للتأكد من وجود الممتلكات التي تظهرها المؤسسة .
- شهادات شفوية أو تحريرية تم إعدادها داخل المؤسسة أو من طرف خارجي.
- العمليات الحسابية التي يراجعها المراجع.
- سلامة نظام الرقابة الداخلية للمؤسسة.
- سجلات كاملة، مفصلة و منظمة

2) قواعد المفاضلة بين الأدلة و القرائن:

أنتقدير مدى حجيّة الأدلة و القرائن و درجة الإعتماد عليها و المفاضلة بينها يقوم على أ سسمعينة مبنية على الإعتبارات التالية:

- مدى صلاحية الأسلوب الفنيالذي يعتمد عليه المراجع و الوسيلة للحصول على القرينة أو دليل الإثباتحيث يستطيع أنيفقد الدليل حجيته و قوّته في حالة عدم إختيار المراجع للطريقة المناسبة للحصول على الدليل أو القرينة فسنتطرق إلى وسائل الحصول عليها فيما بعد.

---

1) Ordre National Des Experts Comptables, **Commissaires aux comptes et comptables agrées** , Diligences professionnelles du commissaire aux comptes, 1994, P P 9-10.

- مصدر القرينةحيث أنالقرينةذات المصدر الخارجي أكثر قوة منذات المصدر الداخلي.

- طبيعة القرينةحيث هناك نوعانمنها، موضوعية وذاتية، فالموضوعية أكثر قوة من الذاتية نظرا لعدم اعتمادها على التفسير الذاتي للمراجع.
- ارتباطالقرينة أو الدليل بالعنصر أو العملية محل الفحص، فكلما كانالإرتباطقويا و وثيقا كلما كانت حج يتي و درجة الإعتماد أكبر.

3) وسائل جمع الأدلة والقرائن: [1]

تعرضنا فيما سبق إلى أنواع أدلة الإثبات في المراجعة و قواعد المفاضلة بينها، و سنتناول من خلال ما يلي الوسائل المتاحة للمراجع للحصول على هذهالأدلة و التي من أهمها:

- الجرد الفعلي.
- المراجعة المستندية.
- طريقة المصادقات.
- طريقة الإستفسارات.
- المراجعة الحسابية.
- الربط بين المعلومات و المقارنات.

ثالثا: التقرير عن عملية المراجعة.

عند نهاية عملية المراجعة يقوم المراجع بإعداد تقرير يتضمن رأيه الفنيالمحايدبخصوصالقوائم المالية و مدى صحتها و مصداقيتها، كما يحتوي هذا التقرير على النتائج و الملاحظات المسجلة بشأهنا .فالتقرير يعتبر المنتج النهائي لعملية المراجعة لذلك تم وضع معايير لابد من الإلتزام بها أثناء إعداده بحيث تتعلق هذهالمعايير بكيفية ومحتوى التقرير .

[1] عبد الله خالد أمين ،**مرجع سبق ذكره** ، ص 155.

خلاصة:

مما سبق نستطيع أن نعتبر المراجعة الداخلية أداة الإدارة وعينها في قياس فعالية الوسائل الرقابية المطبقة في المشروع، ففي أي مشروع منظم تنظيمها جيد لابد أن تتوافر لديه طرق ووسائل لغرض التأكد من العمل التنفيذي أي للتأكد من الرقابة الداخلية وفعاليتها وتطبيقها.وقد تطورت المراجعة الداخلية وإختلفت من صناعة إلى أخرى بل من شركة لي أخرى داخل نفس الصناعة وأدى التطور إلى إضافة بعد جديد وهو تقييم أداء العمليات للوقوف على مدى كفاءة هذا الأداء ،ومع ذلك فإن هناك بعض المشروعات لازلت ترتكز على المراجعة بمفهومها التقليدي الذي يقتصر على تحقيق التفصيلي للسجلات المحاسبية وحماية الأصول.

فبعد دراسة المراجعة الداخلية سنلجأ في الفصل الثاني بدراسة المردودية وقياسها و معرفة أنواعها وكيف يتم تحديدها ومن خلال ذلك سيتم معرفة دور المراجعة الداخلية في تحسين مردودية المؤسسة.

تمهيد :

تحدثنا في دراسة النظرية عن المراجعة الداخلية والمردودية المالية و العلاقة الموجودة بينهما ، فافي هذا الفصل سنقوم بإسقاط الجانب النظري على الجانب التطبيقي، وذلك بدراسة ميدانية في مؤسسة U.A.B (وحدة أغذية الأنعام) بولاية مستغانم بحيث سنتطرق إلى التعرف على الجانب التاريخي للمؤسسة والحالي لها وتحديد دور المراجعة الداخلية في تحسين المردودية بحيث سنقسم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث كما يلي :

- **المبحث الأول**: عموميات حول المؤسسة.
- **المبحث الثاني**:واقع المراجعة الداخلية بالمؤسسة محل الدراسة.
- **المبحث الثالث**:دور المراجعة الداخلية في تحسين مردودية مؤسسة U.A.B.

المبحث الأول: عموميات حول المؤسسة.

بناء على الوثائق المعتمدة سيتم التعرف على مؤسسة U.A.Bو كيفية تطورها وسنتعرف على مختلف جوانبها التاريخي والاستراتيجي والتنظيمي وكذا مختلف مبيعاتها.

المطلب الأول: الجانب التاريخي لوحدة أغذية الأنعام بمستغانم " UAB":

تعتبر وحدة أغذية الانعام " UAB" من بين الوحدات الاثنين والثلاثون (32) الموزعة عبر الوطن ،والتي ورثت من العهد الاستعماري .

تم تأسيس الوحدة سنة 1952 من طرف الشركة الاسبانية" MALKA " وأممت من طرف الديوان القومي لأغذية الأنعام بتاريخ 4 أفريل 1969، وهذا تحت إشراف وزارة الفلاحة والصيد البحري بشكل مؤسسة عمومية نشاطها انتاج أغذية الأنعام مركزها الرئيسي بالجزائر العاصمة ،كان عدد عمالها 65 عامل بينما قدر متوسط انتاجها بحوالي 3طن /سا وذلك عن طريق فوجين متناوبين وفي الفترة الممتدة ما بين 77/76 أعيدت هيكلة الوحدة بغية رفع قدرتها الانتاجية والتي وصلت الى 10طن/سا ،وكانت عملية مراجعة التجهيزات المتكفل بأعبائها وتحقيقها الاسباني * مارينو قوني * وهذا لأجل توسيعها وإقامة نظام انتاجي للشحن "VRAC" جانب عدد مطامير " SILOS " المواد الغذائية التي شرع في تشييدها يوم 1984/04/15.

ولقد شهدت سنة 1986 عملية اعادة هيكلة الوحدة ،والتي سمحت برفع مستواها، حيث ارتفع عدد المطامير الى 21 مطمورة ،ووصلت القدرة الانتاجية الى 15 طن/سا .

- كما تم انشاء مخازن للاستقبال وحفظ المواد الأولية مع تزويد الوحدة بميزان آلات ومعدات أخرى وضعت من أجل تدعيم ورفع مستوى الانتاج.
- والى غاية 1998/01/01 وكانت الوحدة تابعة للشركة الأم " ONAB " المتواجدة بالعاصمة، لكن بعد هذا التاريخ تخلت هذه الشركة عن الوحدات الانتاجية والتوزيعية وبقيت تتكفل بوحدات التمويل فقط الموجودة في وهران ،الجزائر ،سكيكدة، عنابة ،حيث تم اتفاق بين الديوان القومي لأغذية الأنعام " ONAB " مع الديوان الجهوي لتربية الدواجن " ORAVIO " ،وتشكيل ما سمي مجموعة تربية الدواجن الغرب "GAO*" والتي مقرها في مستغانم ،حيث أصبحت هذه الوحدة تحت سلطة هذه المجموعة ،ونفس الشيء مع الوحدات الانتاجية الموجودة في وسط وشرق البلاد.

* **GAO** : مجموعة تربية الدواجن للغرب

المطلب الثاني : الجانب التنظيمي لوحدة أغذية الأنعام مستغانم.

من خلال دراسة الهيكل التنظيمي لوحدة مستغانم ،يتضح أن هذا الهيكل وضع وفق التقسيم حسب الوظائف كما يتضح وجود نوع من التنسيق بين مختلف الأقسام.

إن حجم هذه الوحدة من النوع المتوسط حيث يبلغ عدد عمالها 154 عامل موزعين حسب أعمالهم وذلك ما يظهره الجدول التالي :

– جدول رقم (02): عدد العمال الموزعين حسب مهمتهم.

البيان	عدد العمال	%
الادارة	88	57
الأمن	25	16
عمال الإنتاج	41	27
المجموع	**154**	**100**

المصدر: وثائق المؤسسة.

التعليق:

نلاحظ أن الأغلبية المقدرة ب 57 من عمال هذه الوحدة يمثلون الإدارة ،كما أن 16 يمثلون الأمن ،في حين أن عمال الانتاج نسبهم ب 27 فقط .وما يمكن ملاحظته هو أن نسبة عمال الانتاج تعتبر قليلة مادامت هذه الوحدة هي انتاجية.

وثائق المؤسسة.

– الشكل رقم (03) : الهيكل التنظيمي للوحدة .

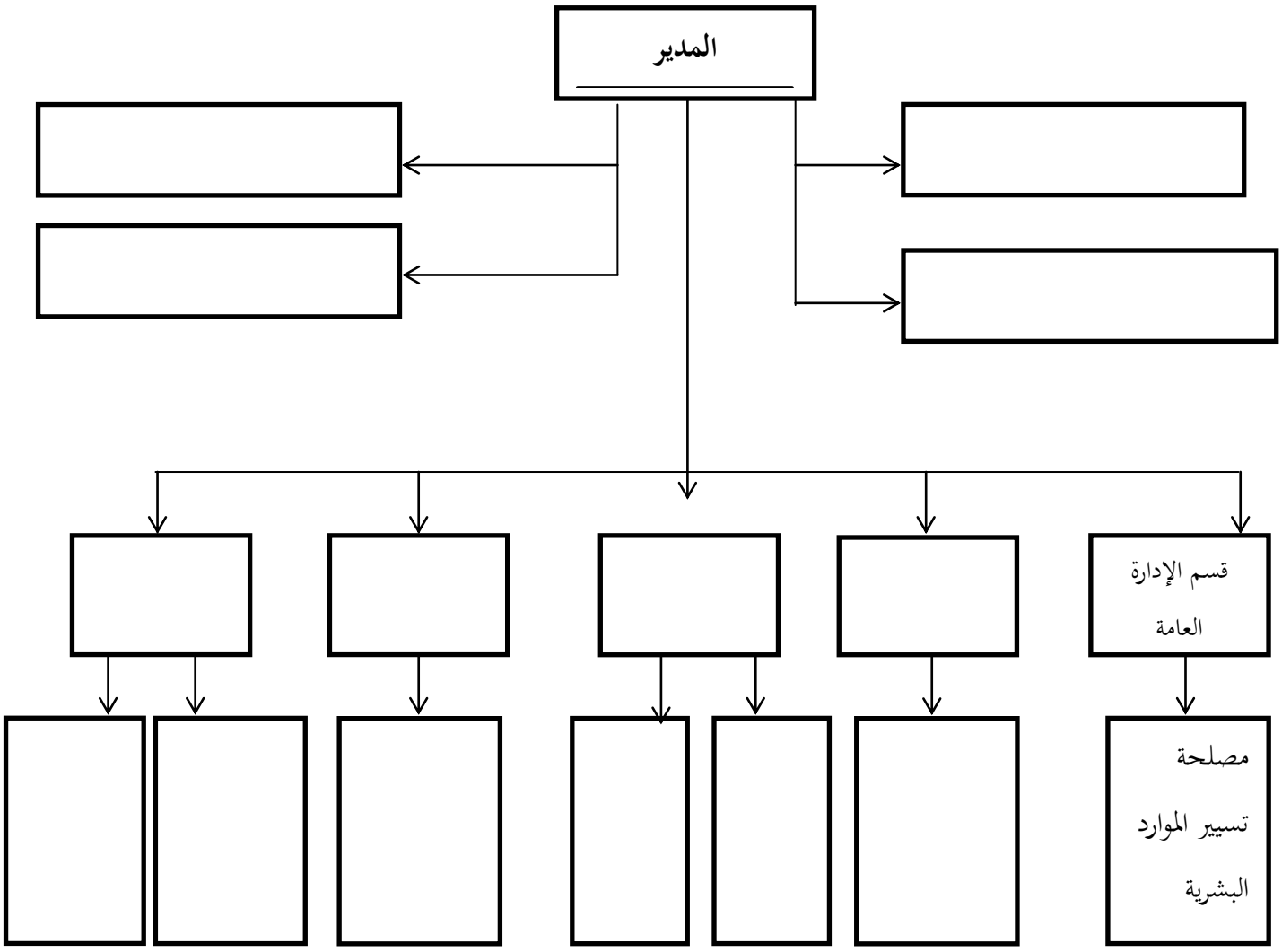

المصدر :وثائق المؤسسة.

المطلب الثالث: الجانب الاستراتيجي لوحدة أغذية الأنعام .

للمؤسسة جانب استراتيجي يبين كل خطوات عملها من حيث ما يلي:

- **عدد المنتوجات :**

هذه الوحدة تنتج ثلاث أنواع من الأغذية الموجهة للأنعام:

- النوع الأول موجه للدجاج المنتج للبيض (ponte).
- النوع الثاني موجه للدجاج الذي يستهلك (chaire).
- النوع الثالث موجه الى المواشي (Bauvin).

- **نوعية المنتوج:**

استثناءا إلى تصريحات مسؤولي الوحدة فإن منتوجهم يتميز بجودة عالية مقارنة بمنتوج القطاع الخاص، وهذا نتيجة للنوعية الجيدة للمواد الأولية المستوردة من الخارج وكذا احترام المقاييس العلمية في تركيبة المنتوج.

- **طبيعة الزبائن وأبعاد السوق:**

الزبائن متعددون وهم التعاونيات والمربيين الخواص وكذا المؤسسات العمومية مثل (ORAVIO)، كما تنشط الوحدة في سوق الجهوي وحصتها تتزايد نسبيا .

- **طبيعة الموردين:**

وهم مؤسسات عمومية وطنية أهمها:

- وحدة الميناء والتي خصصها ال (ONAB) لشراء السلع والمواد الأولية (الذرى ،الصوجة) من الخارج واستقبالها وتوزيعها على الوحدات ،وتتمركز هذه في منطقة وهران .
- مركب الأدوية C.M.V*بتليلات مهمتها صنع الفيتامينات التي تدخل في تركيب الأغذية .
- المؤسسة الوطنية للرخام ENOF (الكلس).
- المؤسسة الوطنية للورق المقوى ENAPAL (الأكياس).
- المطبعة (البطاقات –ETIQUETTE).

- **نوعية طرق البيع:** البيع يتم بطريقة مباشرة حسب الطلبية .

وثائق المؤسسة

* **CMV** : **مركب الأدوية**

- **نوعية التصنيع:** هي تدخل الصناعات الغذائية (الصناعات الخفيفة) وعملية الانتاج تقوم على عملية التمويل والانتاج يعتمد على الطلبيات .
- **حجم الإنتاج:** هي الوحدة تدخل ضمن السلسلة المتوسطة من حيث حجم الإنتاج.
- **مدة دورة الإنتاج ودرجة تقنياته** :تقدر مدة دوران الإنتاج بساعة واحدة حيث العمل هذا هو آلي أكثر من يدوي.
- **حجم المؤسسة**:الوحدة متوسطة الحجم.
- **المنافسة**:يوجد منافسين المتمثلين في المربيين الخواص الذين ينتجون أغذية أنعامهم بأنفسهم ويبيعون الفائض.

– الجدول رقم (03): توزيع وحدات تغذية الأنعام بالغرب حسب الولايات.

وحدات تغذية الأنعام بالغرب	الولايات
وحدة مستغانم	مستغانم
وحدة بني ياحي	مستغانم
وحدة واد تليلات	وهران
وحدة الرمشي	تلمسان
وحدة الرحوية	تيارت
وحدة بوقطاب	البيض
وحدة عبادلة	بشار
وحدة سيدي ابراهيم	سيدي بلعباس

Source : hamadi alla–EddineMohamed, le processus de production, mémoire de fin des pour l'obtention du diplôme de technicien supérieur en * marketing*, institut national spécialisé en formation professionnelle, Mostaganem, promotion : 2004–2007.d'étude.

تصنع المادة الأولية من طرف هذه الوحدات الثمانية التي سبق ذكرها في الجدول أعلاه وتوجه بأفضلية إلى " SPA*" والمتمثلة في فروع "GAO-ORAVIO" ،وتعتمد قدرات إنتاج الأغذية المركبة وهذا بتنوع الحاجيات الغذائية للحيوانات حسب صنفها وسنها والمنتوج المراد استخراجه منها، لذا يوفر المجمع صيغة من النوع الجيد مناسب لمتطلبات المربين .ويكون الغذاء على شكل حبيبات ويحظى باهتمام كبير في خطة المدى المتوسط لأنه بشكل صيغة للأغذية المركبة للحيوان الأكثر استعمالا عالميا في مجال التغذية الحيوانية وله فوائد كثيرة مقارنة بالغذاء بشكل الدقيق ويكون هذا من حيث تحسين الشهية والهضم والوقاية من الامراض التنفسية وكما تعد أحسن طريقة لحفظ هذه المواد وهذا لتحسين مستوى الاستهلاك ونوعية الغذاء مع تخفيض تكاليف المواد لأن معظم الوحدات التابعة للمجمع تملك آلات لصنع هذه الأغذية وزيادة تسويقها بهدف التعريف بها وتعميم استعمالها.

وتأكيد لنظام تسيير النوعية "ISO-9001" طبعة 2000 المحصل عليه أفريل 2004 فيه يتم تمديد شهادة النوعية في أفريل 2007 بالنسبة للمؤسسات PREMIX للشرق والغرب لمدة ثلاثة سنوات عرفنا بالتحكم الجيد في طرق الصنع ،حيث التزمت وحدات أغذية الأنعام بدورها بشروع في مسار النوعية.

واليوم تتكفل المؤسسة بتسيير فروع منها مؤسسة TRADE ONAB وثلاثة مجمعات جهوية لتربية الدواجن ومؤسسة صيانة وفرعين للمزج PREMIX يبلغ عدد الموظفين 75000 عامل وتملك قدرات إنتاجية كبيرة مما يجعلها تحتل الصدارة في ميدان تربية الدواجن أما المجمعات الجهوية فهي تشرف على النشاط بواسطة شركتها المكلفة باللحم والبيض إلى جانب ثلاثة شركات للمذابح كما تقوم بتسيير مباشر لنشاط صنع الأغذية المركبة (وحدات تغذية الأنعام U.A.B).

أما عن مراقبة النوعية فتسعى المؤسسة الأم مجمع ONAB لإعطاء أهمية جوهرية لمنتجاته بحيث يشترط مرورها بشبكة مراقبة النوعية على كافة المستويات انطلاقا من المواد الأولية حتى المنتوج النهائي وزيادة على المراقبة المؤداة في الوحدات المينائية ووحدات الإنتاج تتم مراقبة المنتوج النهائي من طرف وحدة المخبر المستقل عن الوحدات الإنتاج والواقعة في مقر فرع TRADE ONAB تعتبر هذه الوحدة الخاصة بالمخبر مركز أداء الخدمات بوحدات المجمع وكذا للخواص ،وتكمن مهمة هذه الوحدة في مراقبة :

- المواد الأولية الإضافية المستوردة.

وثائقالمؤسسة.

- الأمزجة المسبقة.
- الأغذية.
- وكذا القيام بمراقبة تحاليل المنتوجات التي هي موضع احتجاج.
- تكوين وتأهيل عمال مخابر ووحدات الإنتاج لفروع المجمع ONAB.
- التنسيق الداخلي لكفاءات وخبرات المتواجدة عبر كافة المجالات خاصة منها نوعية المنتجات وتحسين القدرات التقنية والاقتصادية لتمكين خلق ظروف تمنح التقدم في المنافسة.
- الاستثمار في ميادين هامشية للفرع مثل البيع بالتجزئة عبر شبكة من نقاط البيع وتنمية تربية دجاج اللحم والتموين في إطار علاقات الشراكة.
- تطوير وتحسين منتجات التغذية الحيوانية لا سيما الأغذية المحببة ومنتجات جديدة أخرى وذلك بعصرنة مصانع الإنتاج.
- وأخيرا البحث عن الشراكة وهذه الاستراتيجية ترمي في الأخير إلى جعل منتجات المجمع في المستوى المقاييس الدولية مع أسعار مطابقة للمعايير سارية كما تهدف إلى ترشيد إيجابي للجهد الاقتصادي المتوفر لدى المجمع وفروعه.

المطلب الرابع: مبيعات وحدة تغذية الأنعام.

لدى وحدة تغذية الأنعام أصناف مختلفة لمبيعاتها حسب حاجة كل نوع من الحيوانات وحسب رغبة فلاح في المنتج الذي يرغب أن تنتجه وحدة أغذية الأنعام التي يملكها ،وسنذكر في هذا الطلب مختلف هذه الأنواع كما يلي :

1) أغذية الدجاج الموجه ليصبح لحوم بيضاء«chair»:

وهذا الدجاج يكون موجها للاستهلاك مباشرة، بمعنى أنه تخصص مباشرة مجموعة من الدجاج ليصبح لحوما بيضاء فيمر هذا الدجاج من مرحلة الكتكوت إلى أن يصل إلى مرحلة الدجاج الموجه للاستهلاك بنوع من التغذية الخاصة بهذا النوع الذي نرغب في الحصول عليه والمتمثلة فيما يلي:

- تغذية البداية (démarrage) والتي تكون في المرحلة الأولى من عمر الكتكوت.
- تغذية النمو (croissance) وتكون من مرحلة الكتكوت إلى أن يصبح في مرحلة الدجاج.

– تغذية (finition1 و finition 2) وهي تغذية خاصة بهذا الدجاج البالغ لكن من أجل أن يوجه للاستهلاك يجب أولا التخلص من الشحوم التي يحتوي عليها جسم الدجاج وهذه التغذية تساعد على حرق بلك الشحوم وبهذا يصبح الدجاج بعد تناوله لهذه التغذية لفترة معينة جاهزا ليوجه للاستهلاك كلحوم بيضاء.

2) أغذية الدجاج البيوض pont:

وهنا أيضا نستطيع التحكم في المنتج الذي نرغب به، بمعنى نستطيع بتغذية خاصة تعطى لهذا الدجاج كي ينتج البيض لكن حسب ما نرغب به إما بيض موجه للاستهلاك أو بيض ملقح ليصبح كتاكيت ،ومن أجل الحصول على ما ذكرناه علينا اتباع التغذية التالية وطبعا يكون هذا النوع من الدجاج قد مر على مرحلة تغذي البداية في الأسبوعين الأولين (démarrage) :

–تغذية pfp1 وتكون من الأسبوع الثاني يعني بداية مرحلة النمو إلى غاية الأسبوع الثامن.

–تغذية pfp2 وتكون من الأسبوع الثامن إلى غاية الأسبوع الثامن عشر.

–تغذية الدجاج التي ينتج بيض موجه للاستهلاك pondeuse وهو عبارة عن غذاء خاص يتحكم في إنتاج هذا الدجاج لينتج بيض عقيم غير ملقح وهذا من أجل البيض الموجه للاستهلاك.

–تغذية الدجاج المنتج للبيض الملحق الذي يصبح كتاكيت بعد فترة ويسمى ب pont repro وبهذا نحصل على بيض ملقح للحصول على كتاكيت إما تباع مثلما هي أو تخضع لإحدى المرحلتين 1أو 2 التي سبق ذكرها.

3) تغذية البقر ruminant:

وتنقسم هي الأخرى إلى قسمين كما يلي:

–تغذية (bovin) وهو غذاء خاص بالبقرة الحلوب يساعد في إنتاج الحليب ولا يجوز للثور التناول من نفس غذائها لأن كل نوع له غذاء يتوافق حسب حاجته وطبيعة الحيوان بنفسه ما نرغب في الحصول عليه من منتج كما سلف وأن ذكرنا.

–تغذية ovin وهنا يوجه هذا النوع من الغذاء إلى الثور والخروف لأنه يساعد في النمو.

4) تغذية أخرى تدعى ب Divers :

وتخص بالذكر باقي الأنعام التي نذكرها في الأصناف أعلاه ومنها:

–الديك الرومي.

–الحصان.

وثائق المؤسسة .

-الغزلان إذا كنا نتحدث عن الحيوانات الموجودة بحديقة الحيوانات.

-الأرنب .

-وباقي الحيوانات.

المبحث الثاني: واقع المراجعة الداخلية ودورها في تحسين مردودية المؤسسة محل الدراسة.

بعدما قمنا بالتعرف على مسار عمل المؤسسة،سنقوم بدراسة تفصيلية للمراجعة الداخلية وهذا من خلال تقديم منهجية عمل المراجعة الداخلية ودورها في تحسن مردودية المؤسسة.

المطلب الأول:منهجية عمل المراجعة الداخلية محل الدراسة.

لكي تساهم المراجعة الداخلية في تحسين مردودية المؤسسة لابد من القيام بما يلي :[1]

1. يقوم المراجع الداخلي بطلب تقارير من جميع المصالح العاملة داخل المؤسسة والتي تم ذكرها في مخطط الهيكل التنظيمي للمؤسسة بحيث تعد كل مصلحة تقرير شهري خاص بها.

2. كل تقارير مصالح المؤسسة تابعة لبعضها البعض .

3. يستلم المراجع الداخلي تقارير وهنا يبدأ عمله ،بحيث يقوم بفحص كل تقرير بترتيب حسب ترتيب كل مصلحة .

4. إذ كان كل تقرير مختلف عن سابقه فهنا يكون دور المراجع الداخلي في اكتشافه الخطأ الذي سبب ذلك، بحيث يقوم بفحص التقارير بدقة تامة والتحقيق فيها.

5. ثم يتم تسجيلها في الدفاتر المحاسبية ونقلها الى اليومية.

6. يقوم بتحليل النواتج.

7. يبدي رأيه في التقرير .

8. بإعداده لهذا التقرير يتم التعرف على مواطن القوة والضعف بالمؤسسة.

9. في الأخير يتم إعداد تقريره الخاص به ويبين فيه النتيجة التقييمية لنظام الرقابة في مؤسسة وحدة أغذية الأِنعام كما يبين من خلاله نقاط القوة والضعف.

10. وأخيرا يقوم بتدوين التوصيات والاقتراحات لتصحيح الأخطاء وتحسين الأداء ،وإعطاء تقرير مفصل حول حسابات المؤسسة.

[1] من إعداد الطالبة اعتمادا على تقارير المؤسسة.

المطلب الثاني: سير عمليات الشراء والبيع في المؤسسة.

لكل مؤسسة إنتاجية وظيفة بيع وشراء وهذا ما سنتعرف عليه من خلال سير هاتين العمليتين في مؤسسة وحدة أغذية الأنعام.

الفرع الأول :عملية الشراء.

تسير عملية الشراء في مؤسسة إنتاجية لوحدة أغذية الأنعام بمستغانم حسب قواعد وأسس قانونية وذلك للإنتاج الأمثل للمؤسسة.

إن عملية الشراء تتم في المؤسسة خلال كل شهر ولاكن حتى تكون هناك طلبية لإنتاج منتوج تم طلب عليه بحيث يتم إعداد سند طلبية شراء المواد الأولية بالكمية التي يحتاجها في إعداد المنتوج المعني وبنوعية المواد الأولية التي بحاجة إليها، ويتم شرائها من أماكن مختلفة مثلا من مؤسسات خاصة أو مؤسسات حكومية. فبعدما تتحصل المؤسسة على طلبية المواد الاولية يتم إدخالها إلى المؤسسة بعد إستلام سند وصول البضاعة مرفقة بفاتورة البضاعة، يتم إدخال البضاعة إلى المخزن ليتم نقلها إلى معمل الإنتاج بحيث تعرف هذه المؤسسة بأنها لا تقوم بشراء المواد الاولية حتى تكون هناك طلبية بيع ليتم شراء مواد أولية تدخل في إنتاج المنتوج المطلوب وبكمية محددة. وفي الاخير يتم إعداد المنتوج المطلوب بالكمية المطلوبة والنوعية أيضا ويسلم إلى الزبون بعد تسديده ثمن المنتوج.وهنا تنتهي عملية الشراء لتبدأ عملية البيع.

الفرع الثاني: عملية البيع.

تتم عملية البيع في المؤسسة في إنتاجية لوحدة تغذية الأنعام بمستغانم حسب قواعد وأسس قانونية وذلك للتسيير الأمثل للمؤسسة.

إن عملية البيع المواد التامة للزبون تتم عن طريق إيداع ملف مصلحة البيع لتلبية الطلب، والملف متكون من :

- بطاقة فلاح.
- شهادة بيطرية حسب المهنة الموجهة إليه.
- يودع طلبية لتلبية حاجته في المصلحة.

تقوم مصلحة البيع بتوفير الجوّ الملائم للزبون وذلك بإتباعه خطوة بخطوة إتجاه المصالح حيث تعطيه وصل تسليم البضاعة حتى تقوم مصلحة بتحويل المواد الأولية إلى منتوج مصنع.

ثم تقوم مصلحة التخزين مرفقة بالوثائق المعمولة من طرف الزبون لتقوم في النهاية بعملية وزن الحمولة المنتجة ثم تقوم مصلحة البيع بإداعة فاتورة للزبون ثم تقوم مصلحة الأمن الداخلي بتحرير كل ما يوزع من المؤسسة.

المطلب الثالث: طرق تحسين المردودية في المؤسسة.

للحصول على مردودية جيدة للمؤسسة هناك طريقتين تعتمد عليهما مؤسسة وحدة أغذية الأنعام من أجل تحسين مردوديتها.

الفرع الأول: المشاريع الجديدة لرفع من المردودية.

لدى مؤسسة وحدة أغذية الأنعام مشروع جديد من أجل توسع نطاق مؤسستها، ويتمثل هذا المشروع فيما يلي: من أجل التوسع أكثر لمؤسسة U.A.Bقامت بالتفكير في إنجاز مشروع يساعد في تحسين المردودية قامت بفتح فرع تابع لها تم شرائه من طرف مسيرين أجانب (إيطاليين) وتم التعاقد معهم على أن يتم تسيير هذا الفرع من طرفهم ومقر هذا المشروع «**بابن ياحي بلدية عين النويصي بمستغانم** ». وهذا الفرع سيكون تابع لمؤسسة U.A.B ويتم العمل عليه لتوسيع مجال الانتاج في المؤسسة.

هدف المشروع هو تطوير وتوسيع وحدة أغذية الأنعام وجذب زبائن.

الفرع الثاني: تحسين اليد العاملة.

لتحسين المردودية لابد من تطوير اليد العاملة فالهذا انتهجت مؤسسة وحدة أغذية الأنعام بتقديم ما يلي:

- علاوات للعمال.
- ترقيات في مناصب العمل.
- تقديم تحفيزات مالية.
- تقسيم الربح السنوي.

[1]وثائق المؤسسة اعتمادا على معلومات وتقارير .

المبحث الثالث: مراجعة حسابات مؤسسة U.A.B ودراسة مردوديتها.

لمراجعة حسابات المؤسسة يجب دراسة نشاطها من حيث المبيعات من سنة الأساس إلى السنة الحالية وكذا دراسة مردوديتها المالية والاقتصادية.

المطلب الأول : دراسة حجم النشاط للوحدة.

كل مؤسسة تسعى إلى تحقيق رقم أعمال جيد عن طريق مبيعاتها خلال كل دورة.

1) حجم النشاط:

- **تحليل رقم الأعمال:**

رقم الأعمال هو مجموعة مبيعات السلع والموارد أو مجموع الخدمات المحققة والمقدمة من طرف المؤسسة للغير خلال دورة الاستغلال.

– الجدول رقم (04): تطور رقم الأعمال في وحدة U.A.B مستغانم.

السنوات والنسب	2010	2011	%	2012	%	2013	%	2014	%	2015	%
رقم الأعمال	406056387.88	539532222.25	32.87	623089723.98	15.48	748119768.64	20.06	543969987.50	-27.28	551241949.80	1.33

المصدر : من إعداد الطالبة اعتماد على الملاحق رقم(01)،(04)، (06)،(08)،(10).

التعليق :

من خلال الجدول أعلاه الذي يبين لنا تطور رقم الأعمال خلال السنوات المدروسة نلاحظ تزايد مستمر في رقم الأعمال ،هذا الارتفاع ناتج عن توسع السوق التي تغطيها منتوجات الوحدة (زيادة الحصة السوقية)، بينما في سنة 2014 نلاحظ تناقص في رقم الأعمال مقارنة مع السنوات الماضية ثم يعود ويرتفع بنسبة قليلة في سنة ويعود سبب ذلك إلى منافسة المؤسسات الخاصة لها وهذا ما سيوضحه الشكل التالي:

– الشكل رقم (04): نسبة معدل تغير رقم الاعمال من سنة 2011 إلى سنة 2015.

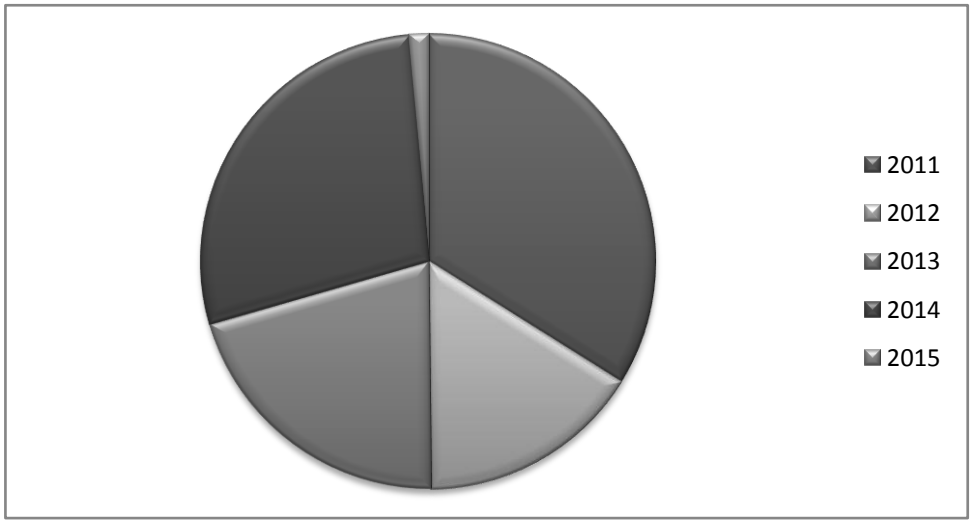

المصدر :من إعداد الطالبةِ اعتماد على معطيات الجدول رقم (04).

المطلبالثاني : مراجعةجدولحساباتالنتائجودراسةالمردودية.

تستعملالمؤسسةللقيامبنشاطهاالإنتاجيمجموعةمنالأصولوالخصوموسيتمشرحهافيجدولحساباتالنتائج التالي.

الفرع الأول: مراجعة جدول حسابات النتائج.

– الجدول رقم (05): تحليل مكونات جدول حسابات النتائج.

البيانات	2010	2011	2012	2013	2014	2015
إنتاج الدورة	46056387.88	621561188.96	741552608.41	748119768.64	543969987.50	551241949.80
استهلاكات الدورة	316429485.66	516940906.65	588622990.74	600211280.84	422937467.14	445747039.97
القيمة الاقتصادية المضافة	89626700.99	104620282.32	125929617.67	141247468.87	113683354.62	10549499.83
فائض الاستغلال الاجمالي	41705967.56	49644050.00	53346377.46	58272726.00	38563329.26	33966265.14
النتيجة العملية	22232264.99	30411395.37	24098917.94	45928420.27	154184305.74	27031926.55
النتيجة المالية	/	/	/	/	/	/
النتيجة العادية قبل الضريبة	22232264.99	31619373.61	24098917.94	45928420.77	154184305.74	27031926.55
النتيجة الصافية للعمليات العادية	2288520.30	31619373.61	-22671548.76	46227457.70	153486054.67	56397345.79
نتيجة الاستثنائية	/	/	/	/	/	/
نتيجة الصافية	22885620.30	31619373.61	-2267154876	46227457.70	153486054.67	56397345.79

المصدر :اعتمادا على الملاحق من رقم (01)، (04)،(06)،(08)،(10).

من خلال جدول حسابات نتائج الخاص بالمؤسسة من سنة 2010 إلى 2015 نستخلص منه مايلي:

- **إنتاج الدورة:**

إن إنتاج الدورة في وحدة U.A.B تعتبر مؤشرا هاما في تحليل نشاطها، فمن خلال القيم المتحصل عليها في السنوات المدروسة يتضح أن نشاط الوحدة يرتكز على الجانب الإنتاجي باعتبارها وحدة تنتج أغذية للأنعام، وهذا الإنتاج يشهد تزايد باستمرار في جميع السنوات المذكورة في الجدول أعلاه.

- **إستهلاكات الدورة:**

تمثل الإستهلاكات كل ما تستعمله المؤسسة للقيام بنشاطها الإنتاجي ،وهي متزايدة خلال سنوات الدراسة ، وهذا راجع لإرتفاع إنتاج الدورة.

- **القيمة المضافة للإستغلال:**

تمثل القيمة المضافة للإستغلال الفرق بين إنتاج الدورة وإستهلاك الدورة وهو يشهد إرتفاع من السنة 2010 إلى2011 ثم إلى 2012 وبالنسبة لسنة 2014 ثم 2015 نلاحظ إنخفاض كذلك في القيمة .

- **فائض الإستغلال الإجمالي:**

نلاحظ أن فائض الإستغلال الإجمالي يرتفع من سنة إلى أخرى حسب ارتفاع القيمة المضافة وتشهد سنة 2014 و2015 انخفاضا .

- **النتيجة العملية:**

نلاحظ أن النتيجة ترتفع إلى سنة 2013ثم تشهد انخفاضا ملحوظا في سنة 2014 بحيث تكون عاجزة عن تغطية تكاليفها وتحقق نتيجة سالبة ، لتعود وترتفع بنسبة قليلة في سنة 2015.

- **النتيجة المالية:**

نلاحظ أن الوحدة لا تقوم بأي عمليات مالية لذلك فالنتيجة للعمليات المالية معدومة.

- **النتيجة العادية قبل الضريبة:**

النتيجة العادية قبل الضريبة هي نفسها النتيجة العملية لأن قيمة النتيجة العملية معدومة.

- **النتيجة الاستثنائية:**نلاحظ أن النتيجة الاستثنائية معدومة.

- **النتيجة الصافية:**

بما أن الوحدة غير فرع لمؤسسة فلا توجد ضريبة على أرباح الشركات والنتيجة الصافية هي نفسها النتيجة العادية قبل الضريبة.

- **التدفق النقدي(cash*flow):**

إن اعتبار النتيجة وحدها كمصدر لتمويل المؤسسة ذاتيا لا يمكن أن يكون كاملا وصحيحا نظرا لأن المؤسسة تستعل طرق معينة من الاهتلاكات تؤثر على تقييم النتيجة النهائية للمؤسسة وهذه الاهتلاكات هي في نفس الوقت إيراد داخلي للمؤسسة وليس مصروفا عاديا ،وهذا يجعل من المهم حساب التدفق النقدي والذي يتفرع إلى:

1 -تدفق نقدي إجمالي= النتيجة الإجمالية + مؤونات+ إهتلاكات.

2 -تدفق نقدي صافي= النتيجة الصافية +مؤونات +إهتلاكات.

3 -التمويل الذاتي = التدفق النقدي – النتيجة الصافية الموزعة.

– الجدول رقم (06):التدفق النقدي والتمويل الذاتي في الوحدة لسنة 2010إلى 2012.

السنوات والنسب	2010	2011	%	2012	%
النتيجة الاجمالية	22232264.99	31619373.61	42.22	94.-113734812	176.22
مؤوناتوإهتلاكات	214803714.86	228730861.97	6.48	291130744.03	27.28
تدفق نقدي إجمالي	237035979.8	260350235.58	9.48	288720962.97	10.9
نتيجة الصافية	22885620.30	31619373.61	38.16	-112307443.76	171.7
تدفق نقدي صافي	237689335.16	260350235.58	9.53	268459195.79	3.11
أرباح موزعة	/	/	/	/	/
تمويل ذاتي	237689335.16	260.350235.58	9.53	268459195.79	3.11

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على الملاحق رقم:(02)،(03)،(05).

نلاحظ من خلال الجدول أن التدفق الاجمالي (الصافي) يتزايد خلال سنوات الدراسة بالنسب التالية 10.84% و10.90%على التوالي وهذا راجع إلى انخفاض التكاليف بالإضافة إلى زيادة الحصة السوقية للوحدة وزيادة أسعار البيع، وتقريبا نفس التحليل ينطبق على التمويل الذاتي.

– الجدول رقم (07): التدفق النقدي والتمويل الذاتي في الوحدة لسنة 2013 إلى 2015.

السنوات والنسب	2013	%	2014	%	2015	%
النتيجة الاجمالية	45928420.77	90.58	154184305.74	235.70	27031926.55	82.46
مؤونات وإهتلاكات	374473182.95	28.62	262101513.07	30.00	271943826.31	-3.75
تدفق النقدي الإجمالي	420401603.72	45.60	416285818.81	0.97	298.975752.86	28.18
نتيجة الصافية	46227457.70	303.90	153486054.67	232.02	26397345.79	82.80
تدفق النقدي الصافي	420700640.65	-56.70	415587567.74	1.21	298341172.1	28.21
أرباح موزعة	/	/	/	/	/	/
تمويل ذاتي	420700640.65	-56.70	415587567.74	1.21	298341172.1	28.21

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على الملاحق رقم:(05)،(07)،(09).

التعليق: .

نلاحظ من خلال الجدول الثاني أن التدفق الإجمالي (الصافي) قد تزايد خلال سنوات الدراسة على التوالي وهذا راجع إلى انخفاض التكاليف بالإضافة إلى زيادة الحصة السوقية للوحدة وزيادة أسعار البيع ، فهو نفس التحليل السابق للسنوات الماضية ،ونلاحظ في السنتين الأخيرتين 2014 و 2015 انخفاض في التدفق النقدي الاجمالي بعكس السنوات السابقة وهذا راجع إلى انخفاض رقم الأعمال وذلك أدى إلى ارتفاع التكاليف وبالتالي انخفاض الحصة السوقية للوحدة وأسعار البيع. والشكل التالي يوضح ذلك بالنسبة للجدولين:

– الشكل رقم (05) : تطور التدفق النقدي الاجمالي (الصافي) للمؤسسة من سنة 2010إلى 2015.

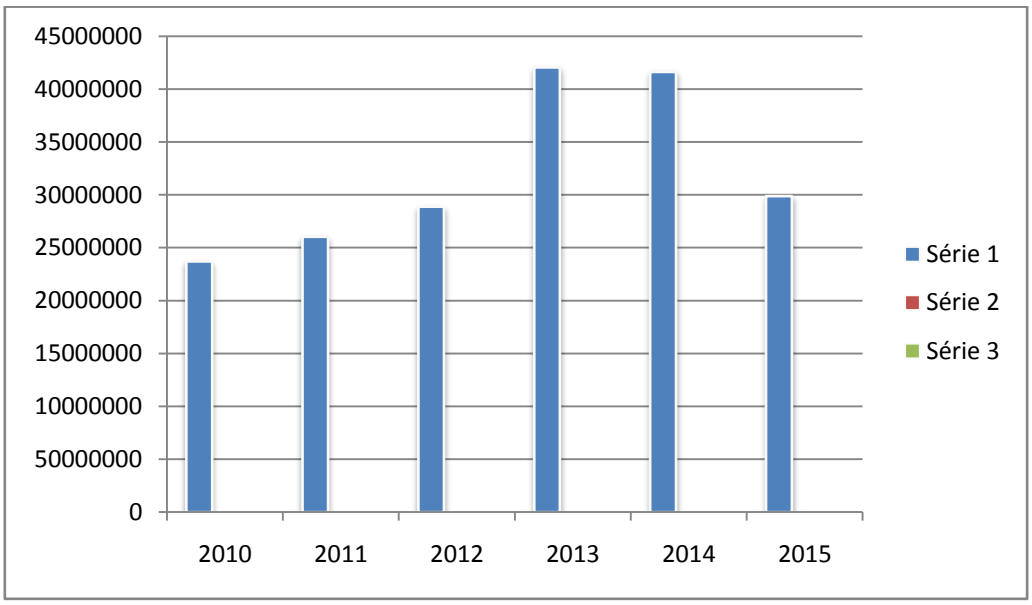

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على معطيات الجدول رقم (07).

الفرع الثاني: دراسة المردودية.

تعني المردودية معدل الربح العائد من رؤوس الأموال المستثمرة أو بمعنى آخر هي النتيجة المحصل عليها بالمقارنة مع الإمكانيات المالية المستعملة للحصول عليها، وعموما فإن المردودية تتجسد في العلاقة التالية:

المردودية = النتيجة / الوسائل

1) المردودية المالية:

تقيس المردودية المالية قدرة المؤسسة على تحصيل عائد من وراء توظيف أموالها وتنقسم ألى:

- **المردودية المالية من حيث الربح:**

– الجدول رقم (08) :المردودية المالية من حيث الربح.

المردودية والسنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015
مردودية المبيعات = النتيجة الصافية / المبيعات	0.056	0.057	0.036	0.061	0.28	0.47
مردودية الأموال الخاصة = النتيجة الصافية / أموال الخاصة	0.027	0.033	-0.2	0.067	0.20	0.031
مردودية الأصول = النتيجة الصافية / الأصول	0.021	0.024	0.018	0.048	0.13	0.020

المصدر : من إعداد الطالبة اعتمادا على الملاحق من رقم:(01) إلى (10).

التعليق:

نلاحظ أن نسب المردودية كانت موجبة ومتزايدة خلال السنتين الأوليتين وهذا راجع لنفس الأسباب التي تم ذكرها سابقا وهي زيادة الحصة السوقية للوحدة وانخفاض التكاليف ،أما في سنة 2012 نلاحظ انخفاضا ملحوظا.ثم عادت في سنة 2013 و 2015 بنسب مرتفعة وهذا راجع لتنفس السبب، أما في سنة 2014 فنلاحظ انخفاض. فنقول في الأخير أن المردودية المالية في حالة تذبذب وذلك راجع إلى زيادة وانخفاض الحصة السوقية للوحدة. والشكل التالي يوضح ذلك:

– الشكل رقم (06): المردودية المالية من حيث الربح للمؤسسة من سنة 2010 /2015 .

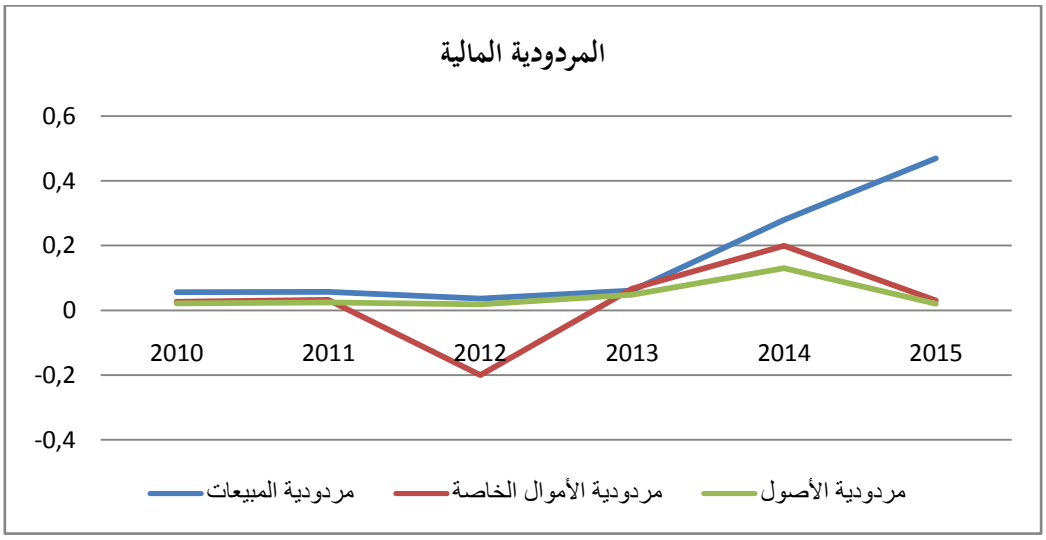

المصدر :من إعداد الطالبة اعتمادا على معطيات الجدول رقم (08).

- **المردودية المالية من حيث التمويل:**

– الجدول رقم (09): المردودية المالية من حيث التمويل.

المردودية والسنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015
مردودية المبيعات = التدفق النقدي / المبيعات	0.5853	0.4696	0.4236	0.5623	0.7639	0.5412
مردودية الأموال الخاصة = التدفق النقدي / الأموال الخاصة	0.2781	0.2798	0.2411	0.6176	0.5514	0.3529
مردودية الأصول = التدفق النقدي / الأصول	0.2138	0.1979	0.2123	0.4386	0.3739	0.2297

المصدر :من إعداد الطالبة اعتمادا على الملاحق من رقم:(01) إلى (10).

يبدو من خلال الجدول أعلا أن المردودية المالية من حيث التمويل مرتبطة ارتباطا وثيقا وطرديا بالتدفق النقدي، حيث نلاحظ أن هذه المردودية شهدت انخفاض خلال السنوات المدروسة. مثلما ما هو موضح في الشكل التالي:

– الشكل رقم(07): المردودية المالية من حيث التمويل للمؤسسة خلال سنة 2010/ 2015.

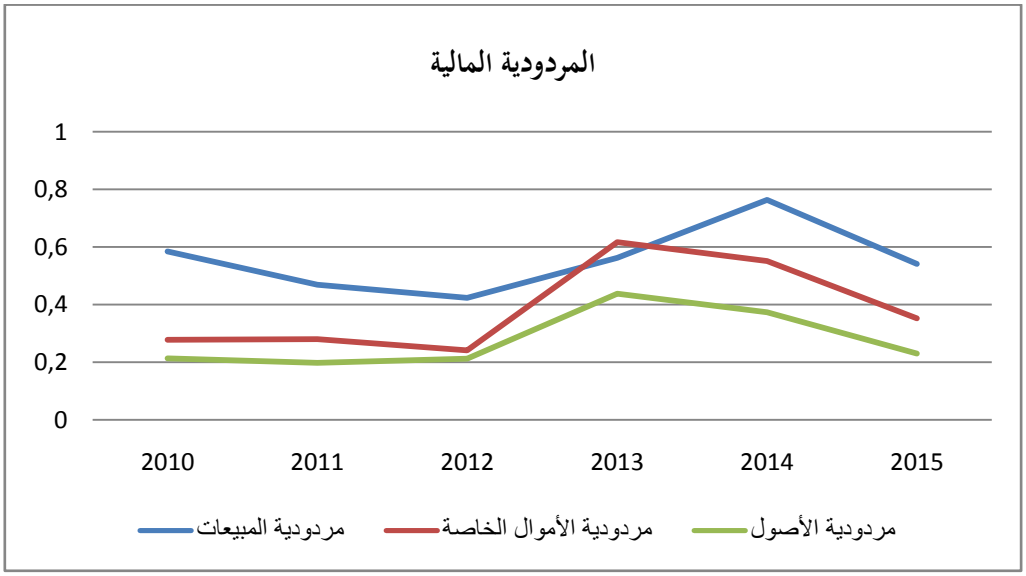

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على معطيات الجدول رقم (09).

2) المردودية الإقتصادية:

تعتبر مرجع ومصدر لمختلف أشكال مساهمة في المحيط الاقتصادي ومن هذه الزاوية فإنها تعتبر وسيلة أو دليل التطور الاقتصادي لمعناه الأوسع الذي حققته المؤسسة ،وتعطى بالعلاقة التالية:

$$\text{المردودية الإقتصادية} = \frac{\text{فائض الاستغلال الإجمالي}}{\text{الموارد الإقتصادية}}$$

– الجدول رقم (10): مقدار عناصر المردودية الإقتصادية للوحدة.

السنوات والبيان	2010	2011	2012	2013	2014	2015
فائض الإستغلال الإجمالي	41705967.56	49644050.00	53346377.46	58272726.00	38563329.26	33966265.14
الموارد الإقتصادية	1111501566.26	1315693183.36	1267056965.36	959028015.81	1111279265.11	1298449131.31
المردودية الإقتصادية	0.037	0.038	0.042	0.061	0.035	0.026

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على الملاحق رقم:(02)،(04)،(06)،(08)،(10).

التعليق:

نلاحظ أن المردودية الاقتصادية للوحدة شهدت تزايد بنسبة 0.037 ثم 0.038 ثم 0.042 ثم 0.061. وهذا الارتفاع راجع إلى ارتفاع قيمة كل من فائض الاستغلال الاجمالي وإجمالي الأصول ،أما في سنتين الأخيرتين(2014 و 2015) فنلاحظ أنها انخفضت بنسبتين 0.035 ثم 0.026، وهذا راجع لانخفاض فائض الاستغلال الاجمالي وإجمالي الأصول. والشكل التالي يوضح ذلك:

– الشكل رقم (08): نسبة تطور المردودية الاقتصادية لوحدة المؤسسة من سنة 2010 إلى 2015.

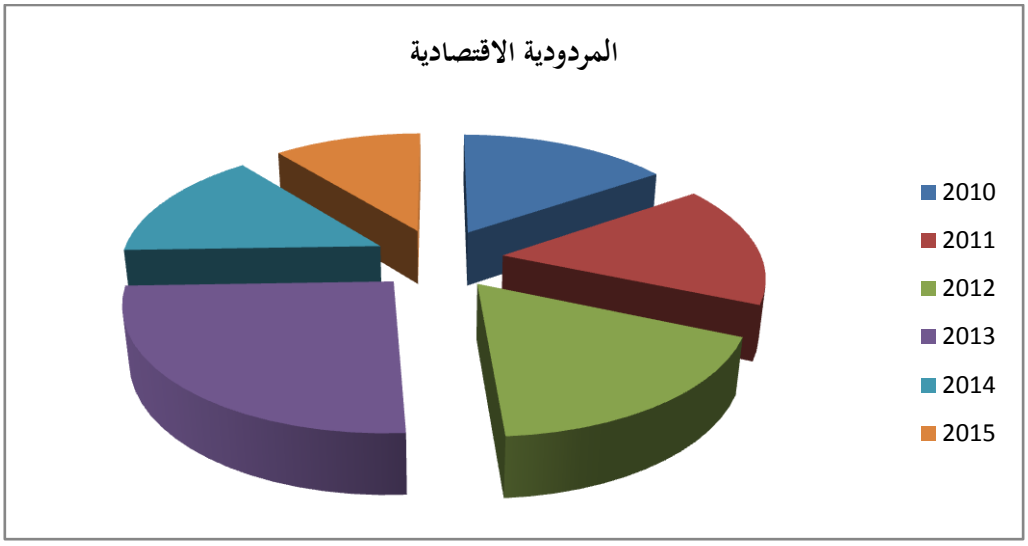

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على معطيات الجدول رقم (10).

المطلب الثالث: دور المراجعة الداخلية في الحد من عملية الغش والأخطاء والاحتيال.

إن للمراجعة الداخلية دور فعال في الحد من اكتشاف الخطاء والاحتيال والغش ومن هنا نستنتج بأن المراجعة الداخلية تساعد في تحسين المردودية وذلك لأن نطاق عمل المراجع الداخلي في مؤسسة وحدة أغذية الأنعام فيما يلي:

1 –فحص وتقييم نظام الرقابة بالمؤسسة.

2 –فحص المعلومات التي ينتهجها نظام الرقابة المحاسبية لتحديد مدى مصداقيتها.

3 –مراجعة وتقييم الخدمات واليد العاملة.

4 –مراجعة التعليمات المالية واقتراح ما يلزم من تعديلات، ومراقبة تنفيذها.

5 –التأكد من سلامة الأموال والعهد وأثاث والأدوات والمباني والموجودات الأخرى التي تملكها المؤسسة.

خلاصة:

من خلال هذا الفصل حاولنا تسليط الضوء على مؤسسة وحدة تغذية الأنعام بمستغانم وتطبيق ما درسناه في الجانب النظري وكانت النتيجة هي أن المؤسسة تحاول مواكبة التطور الاقتصادي والتكنولوجي من خلال إعادة هيكلتها والتطور المستمر لها وتأكدنا بمدى فعالية المراجعة الداخلية في تحسين مردودية المؤسسة التي تساعدها على النمو والتطور وتحقيق الاستقلالية المالية، فلمراجعة الداخلية تلعب دورا كبيرا في تحقيق الربح للمؤسسة وذلك من خلال تحسين ورفع مردوديتها بحيث أنها تؤثر عليها وتساعد كذلك في كشف الاخطاء والاحتيال الذي تتعرض له المؤسسة.

تمهيد:

إن الهدف الأساسي من إنشاء المؤسسة هو تحقيق أقصى حجم ممكن من الأرباح لملاكها بواسطة الأنشطة التي تقوم بها ،فإذا أصبحت هذه الأنشطة لا تساهم في خلق أرباح كافية ومستديمة للملاك فيدل ذلك على أن المؤسسة لا تحقق مردودية من أموالها المستثمرة، وعليه لا يمكن الحديث عن الأداء المالي للمؤسسة دون تناول المردودية ذلك أن النظرية المالية بحد ذاتها إهتمت في الماضي(قبل سنة 1995) بمؤشرات الأرباح (الفوائض) لتهتم بعدها في (1995) بمؤشرات المردودية وصولا إلى المؤشرات الإقتصادية ،حيث أصبحت المردودية مؤشرا مهما للدلالة على مدى قدرة المؤسسة على إتخاذ القرارات المالية السليمة والصائبة ،ويتم التوصل إلى تحديد ماهية المردودية ودراستها من خلال نمذجة علاقة منطقية تتخللها نسب مالية، كما هو الشأن بالنسبة لمعدل المردودية الإقتصادية والمردودية المالية التي تعد المرآة العاكسة لمستوى مردودية المؤسسة .

حيث يهدف هذا الفصل إلى دراسة المردودية المالية وعلاقتها بالمراجعة الداخلية ، وارتئينا إلى تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث كالتالي :

- **المبحث الأول**: ماهية المردودية.
- **المبحث الثاني**: دراسة المردودية المالية ووسائلها.
- **المبحث الثالث**: العلاقة بين المراجعة الداخلية والمردودية المالية.

المبحث الأول: ماهية المردودية.

المردودية مفهوما واسعا تتعدد إستخداماتها من كونها أداة لقياس وتقييم نشاط المؤسسات الإقتصادية وتحقيق أرباح تضمن بقائها وإستمرارها وتختلف من مجال إلى آخر.

المطلب الأول: مفهوم وأهمية المردودية.

إن الهدف الأساسي من إنشاء مؤسسة هو تحقيق أقصى حجم ممكن من أرباح وتدل هذه الأرباح أن المؤسسة تحقق مردودية جيدة.

الفرع الأول: مفهوم المردودية.

أولا : حسب "P. Drucker" يبدو أن رجال الأعمال يجهلون ما وراء مفهومي الربحية والمردودية حسب رأيه لا يوجد أي ربح في الواقع وإنما توجد تكاليف التي تترتب على ثلاثة أبعاد : [1]

- تكلفة رأس المال.
- تكلفة المخاطرة وهنا يجب أن يطرح السؤال التالي : "ما هي أدنى مردودية لتغطية كل المخاطرات المستقبلية للمؤسسة؟".
- الشغل والتقاعدات المستقبلية.

ثانيا :يعرفها "Guérin"على أن " المردودية هي التعبير المالي للعقبة الإستراتيجية المتمثلة في تحديد مردودية أعلى من تلك التي تم إستخدامها ".[2]

ثالثا: إن المردودية عبارة عن مركب ينشأ عدّة عناصر معتمدا على هدفها ، تعريفها و مقياسها كذلك ف إن خاصيتها حركية أي ديناميكية ينتهي تحليل المردودية إلى أن كل عملية منفذة تترجم عن طريق مواجهة من الإيرادات و النفقات ومن جانب أخر المقبوضات و المدفوعات ومن ثم تؤدي إلى ربح أو خسارة ، إن المرد ودية تمثل في الواقع مفهوما مؤسسيا لأنها تمثل أنشطة المؤسسة دون إستثناء. [3]

---

[1] عبد الرزاق حبيب ،**اقتصاد وتسيير المؤسسة**، ديوان المطبوعات الجامعية ، بن عكنون ، الجزائر،2002، ص 119 .

[2] بوطغان حنان ،**تحليل المردودية المحاسبية للمؤسسة الاقتصادية** ،مذكرة تخرج ماجيستر، جامعةسكيكدة ، 2007.ص 62.

[3] سعيد فرحات جمعة ، **الأداء المالي للمنظمات**، دار النشر الرياض ، المملكة العربية السعودية، 2000، ص63.

الفرع الثاني: أهمية المردودية.

يمكن حصر أهمية المردودية في النقاط التالية :[1]

1 -المردودية من أجل إستقلالية الشركة ودوامها ويتجلى ذلك فيما يلي:

- إعطاء حرية أكثر للمساهمين حتى يصبحوا في إطمئنان .
- تجديد الإستثمارات القديمة دون اللجوء أو الإعتماد على القروض بنسبة كبيرة .
- تحقيق التوازن المالي (الإستقلالية المالية لرفع رأس المال العامل للشركة).

2 -المردودية من أجل ضمان تطور الشركة ويتجلى ذلك فيما يلي:

- زيادة الإستثمار وتنمية المشاريع وبالتالي يصبح للشركة برنامج مالي قوي .
- التفكير في مشاريع جديدة من أجل تطوير نشاط الشركة .
- انخفاض التكاليف (مصدر تمويل خارجي)، وبالتالي الإستقلالية المالية.

3 -**هدف الشركة هو تحقيق الربح** :وذلك بإعتبار الشركة هي العنصر الحيوي والهام في تنشيط وتنمية إقتصاد بلد ما، لذلك يجب عليها تحقيق الأهداف المسطرة في برنامجها من بينها تحقيق الربح و إعطاء ذلك أهمية بالغة لمسايرة التطورات الاقتصادية الحديثة في العالم المنافسة والتقدم الموجود.

المطلب الثاني :مكونات المردودية.

تتمثل مكونات المردودية في مجموعة العناصر التالية التي تساهم في تحقيق المردودية نذكرها كالتالي :

– الفرع الأول: الإنتاجية.

تعني تحقيق أكبر نسبة من المخرجات من قيمة محددة من المدخلات، فالمخرجات تشمل على المبيعات ،الدخل، الحصة السوقية ،أما المدخلات فتشمل على ساعات العمل أو تكلفتها وتكاليف الإنتاج .والإنتاجية هي مؤشر يوضح قدرة عناصر الإنتاج المختلفة على تحقيق مستوى معين من المخرجات. قياسا بالمدخلات التي تم استثمارها لغرض إنتاجي، وتحقيق إنتاجية جيدة من عنصر العمل و رأس المال يؤدي إلى تحقيق مردودية جيدة.[2]

---

1) Patrick Piget, **gestion financière de l'entreprise**, 2 emeédition, paris, France, 2005, p105.

2) وجيه عبد الرسول العلي ، **الإنتاجية (مفهومها وقياسها والعوامل المؤثرة فيها)**، دار الطليعة للطباعة والنشر ، بيروت ، ط 1 ، 1983،ص 14.

– الفرع الثاني: الربحية.

تعرف الربحية على أنها العلاقة بين النتائج التي تحققها المؤسسة و رقم الأعمال الخاص بها، بحيث يعتبر رقم الأعمال في هذه الحالة المتغير المعبر عن نشاط المؤسسة.[1]

أي أن الربحية تعبر عن مقدار الأرباح التي تحققها المؤسسة مقابل كل وحدة واحدة من إجمالي رقم الأعمال.

– الفرع الثالث: الفعالية.

بأنها درجة تحقيق الأهدافالتنظيم الفعال هو القادر على تحقيق الأهداف التي قام من أجلها، ويعني ذلك قدرة المؤسسة على تحقيق أهدافها بناء على المعطيات الموضوعية التي إعتمدتها لتقسيم مواردها المادية والبشرية والتقنية ، ويشير " كوربيد " إلى أن الفعالية هي تعظيم العائد للمنظمة بجميع الوسائل وهي مقياس للأداء نسب ة للأهداف.[2]

– الفرع الرابع :المكونات المالية.

إن المردودية من الوجهة المالية ترتكز على مفهومين:

1) التدفقات النقدية : وهي رصيد التدفقات النقديةالمتعلقة بالمشروع خلال فترة زمنية معينة ،ويقصد بذلك الفرق بين التدفقات النقدية الداخلة والخارجة والذي يمثل التغيير الذي طرأ على رصيد النقدية.

كما أن قائمة التدفقات النقدية تهدف إلى تتبع تدفق الأموال عبر الشركة ،إذ تبين من أين تأتي النقدية وأين تذهب وتعد أداة هامة لتفسير التطورات التي تطرأ على نسب السيولة.[3]

2) الهامش الإجمالي للتمويل الذاتي: التمويل الذاتي هو تدفق نقدي مخصص لأنشطة الإستغلال للمؤسسة و هو وسيلة تمويلية جد هامة وتعد الأكثر إستعمالا حيث تسمح للمؤسسة تمويل نشاطها دون اللجوء أطراف خارجية.و يعبر عن مجموعة الأموال الأصلية الداخلية التي تمإنشاؤها بواسطة نشاط المؤسسة خلال فترة معينة والتي تستخدم بالتأكيد لتمويل نموها و إثراء أموالها الخاصة.[4]

---

[1] عبد الحليم كراجه و أخرون ،**الإدارة و التحليل المالي(أسس،مفاهيم،تطبيقات)** ،دار صفاء للنشر و التوزيع،عمان، ط2 ، 2009،ص 26.

[2] علي السلمي ،**تطور الفكر التنظيمي** ، وكالة المطبوعات ، الكويت ،ط2 ، 1980 ،ص 128.

[3] محمد فتوح،**أهم النسب والمؤشرات في عالم المال والأعمال**، شعاع للنشر والعلوم، بدون بلد النشر، 2010، ص 156.

[4] Chiha.k, **finance d'entreprise approche stratégique**, édition Houma , Alger, 2009,p 92.

المطلب الثالث: أنواع المردودية.

تنقسم أنواع المردودية الى أنواع مختلفة وذلك بإختلاف مجالات تطبيقها ولذلك إختلاف وجهات نظر المفكرين وفيما يليسنتطرق الى بعض أنواع المردودية:

أ. **المردودية التجارية (الإستغلالية):** وهي المردودية من وجهة نظر الإستغلال العادي الذي تمارسه المؤسسة، وهي عبارة عن مقدار الأرباح التي حققت مقابل كل وحدة من صافي المبيعات ،مما يسمح لإدارة المؤسسة على تحديد سعر البيع الواجب للوحدة، كما يمكن مقارنة النسبة بالنسبة مجمل الربح إلى صافي المبيعات (هامش الربح الإجمالي) للحكم على كفاءة إدارة المؤسسة في الرقابة على المبيعات .[1]

ب. **المردودية المالية:** تعتبر المردودية المالية بمثابة المحدد المالي للمردودية العامة في المؤسسة ،حيث أنها تقيس قدرة الأموال الخاصة أو المملوكة على تحقيق أرباح صافية وبالتالي فهي تقدم لنا صورة حقيقة عن مدى إستخدام الأموال سواء من الناحية الإنتاجية أو ناحية توظيف الأموال ،كما تمكن من معرفة منابع التمويل الدائم للمؤسسة وإمكانية إعادة التمويل بدون تكلفة إضافية والمردودية المالية مفهوم يهم أساس المساهمين لأنهم بصفتهم أصحاب المؤسسة يريدون أو يهدفون إلى الربح الذي يؤجرهم مساهماتهم في رأس مال المؤسسة على المستوى التقني تكون هذه العلاقة أو التشكيلة تدعو عدة تعليقات.[2]

ج. **المردودية**

الإقتصادية: تسمكذلكبالعائدعلىالموجودات،حيثتعكسهذهالنسبةقدرةالمؤسسةعلىتوليدالأرباحمنجميع موجوداتها وأصولها،وتقيسأيضامدىنجاحالإدارةفيإستعمالهاتهالأصولالتيعهدتإليها.[3]

---

1) Josette Peyrard, **Analyse financière**. librairie Vuibert, 8eme édition , Paris , 1999,p p 181-182.

[2] مفلحمحمدعقل،**مقدمةفيالإدارةالماليةوالتحليلالمالي** .دارالمستقبلللنشروالتوزيع،عمان، ط2، 2000، ص 384.

[3] الياس بن ساسي، يوسف قريشي ،**التسيير المالي (الإدارة المالية)** ، دار وائل للنشر ،الأردن، ط2 ، 2006، ص 268.

المبحث الثاني: دراسة المردودية المالية ووسائلها.

إنالمردوديةالماليةليستمجردهدففقط،بلهيأيضاوسيلةلتحقيق الإستراتيجية كتطويروتوسيعالمؤسسةمثلا،أوخلقمنتجاتجديدة ،ولهادورتكميليللحفاظعلىتوازنالمؤسسةوهيأساسلتقييمهاوبالتاليالتعرفعلىمراكزالقوةوالضعففيها .

المطلب الأول: مفهوم المردودية المالية وكيفية قياسها.

فالمردوديةالماليةهدفتبتغيهكلمؤسسةسواءكانتجاريةأوصناعية،فتحقيقهايُعبرعنسلامةمركزها الماليمنجهةوصحةأسلوبالتسييرالذيتنتهجهمنجهةأخرى .

الفرع الأول: مفهوم المردودية المالية.[1]

وتسمى كذلك بالعائد على حقوق الملكية أو على الأموال الخاصة ،حيث تهتم هذه النسبة بالدرجة الأولى المساهمين والمستثمرين المحتملين بالإضافة إلى المسيرين، وهي مؤشر على قدرة المؤسسة على مكافئة المساهمين وزيادة ثروتهم الصافية الناتجة عن أنشطتها العادية ،سواء على شكل أرباح موزعة أو على شكل تخصيص في الإحتياطات من شأنه رفع القيمة الجوهرية للأسهم التي يحملونها، وحتى يرضى المساهم أو المستثمر ويقبل بوضع وعهد مدخراته لدى المؤسسة يجب أن تكون مردوديتها المالية مرتفعة ،وتحسب بالعلاقة التالية:

المردودية المالية =النتيجة الصافية /الأموال الخاصة×100

الفرع الثاني: قياس المردودية المالية.

تقاس المردودية المالية حسب العلاقات التالية:

1) المردودية المالية من حيث الربح:

- مردودية المبيعات = النتيجة الصافية/ المبيعات .
- مردودية الأموال الخاصة= النتيجة الصافية / الأموال الخاصة.
- مردودية الأصول =النتيجة الصافية /الأصول.

---

[1] Patrick piget, op cit ,p 105.

.

2) المردودية المالية من حيث التمويل:[1]

- مردودية المبيعات = التدفق النقدي /المبيعات.
- مردودية الأموال الخاصة= التدفق النقدي/ الأموال الخاصة.
- مردودية الأصول =التدفق النقدي/ الأصول .

المطلب الثاني : محددات المردودية المالية والعوامل المؤثرة فيها.

للمردودية المالية محددات تساعد في تحقيق غاية المؤسسة ولها عوامل تؤثر فيه سنتحدث عنها في الفرع الثاني.

الفرع الأول : محددات المردودية المالية.

منخلالالعلاقةالسابقةالذكرنستطيعأننستخرجمحدداتالمردوديةالمالية،ألاوهيالنتيجةوالأموالالخاصة،والتيتصدرمنالقوائمالمال يةحيثتسمحبقياسومتابعةنتائجأعمالالمؤسسةويتعلقالأمربالميزانيةوجدولحساباتالنتائجوجدولتغيراتالأموالالخاصة.

1.النتيجة: فهيالفرقبينالأموالالخاصةفيبدايةالسنةونهايةالسنة،وهيالفرقبينالإيراداتوالتكاليفوالتيتكونممثلةفيجدولحساباتالنت ائج(قائمةالدخل)علىالشكلالتالي:

[1] محمد صالح الحناوي، وآخرون، **الإدارة المالية مدخل اتخاذ القرارات** ،الدار الجامعية الإسكندرية، بدون طبعة ،2008 ،ص77.

– الجدول رقم (01) : جدول حسابات النتائج:

البيان	ملاحظة	المبالغ

رقم الأعمال . كلفة المبيعات. **هامش الربح الإجمالي**. منتجات أخرى عملياتية. التكاليف التجارية. الأعباء الإدارية. **أعباء أخرى عملياتية**. **النتيجة العملياتية .** تقديم تفاصيل الأعباء حسب الطبيعة. (مصاريف المستخدمين، التخصصات ،الاشتراكات). منتجات مالية. الأعباء المالية. **النتيجة العادية قبل الضريبة**. الضرائب الواجبة على النتائج العادية . الضرائب المؤجلة على الضرائب العادية (التغيرات). **النتيجة الصافية للأنشطة العادية**. الأعباء غير العادية. المنتوجات الغير عادية . **النتيجة الصافية للسنة المالية**. حصة الشركات الموضوعة موضع المعادلة في النتائج الصافية. النتيجة الصافية للمجموع المدمج. منها حصة ذوي الأقلية. حصة المجمع.		

المصدر: القرار المؤرخفي26جويلية 2008،يحددقواعدالتقييموالمحاسبةومحتوىالكشوفالماليةوعرضهاوكذامدونة الحساباتوقواعدسيرها،الجريدةالرسميةللجمهوريةالجزائرية رقم19لسنة2009،ص31.

2 . الأموال الخاصة:

تظهرفيالميزانية،حيثعرفناهاعلىأنهافائضالأصولعلىالخصوموتشمل: [1]

3 رأسالمالالصادر

(**أوحسابالمستغل**): هومجموعالمبالغالموضوعةبصفةدائمةتحتتصرفالمؤسسةوتكونعلىشكلمساهماتنقديةأومادية، كماتمثلال قيمةالاسميةلأسهمالشركةأوحصصها.

4 رأسالمالغيرالمطلوب: وهورأسمالغيرمستعانبه.

5 العلاواتوالاحتياطات:

– **فارقالتقييم**: يسجل فيهرصيدالأرباحوالخسائرغيرالمقيدةفيالنتيجةوالناتجةعنتقييممبعض عناصرالميزانيةبقيمتهاالحقيقية(الأصولالثابتةالمالية) .

– **الاحتياطات**(**القانونية،القانونيةالأساسية،العاديةوالمقنن**): وهيعبارةعنأرباحمخصصةبشكل دائمللمؤسسة.

6 فارقإعادةالتقييم: يسجلفيهفوائضالقيمةلإعادةالتقييمالملحوظفيالأصولالثابتةالتيتكونموضوعإعادةتقييم.

7 فارقالمعادلة

(**يستعملفيالحساباتالمجمعةفقط**): وهوالفارقالملحوظعندماتكونالقيمةالإجماليةللسنداتالمقومةعنطريقالمعادلةأعلىمنسعر الشراء.

8 النتيجةالصافية.

9 الترحيلمنجديد :

وهوجزءمنالنتيجةأرجأتالجمعيةالعامةتخصيصهإلىقرارتخصيصنهائيلاحق، ويُسجلفيهذاالحسابأيضاآثارتغييرالطرقالمحاسبيةوت صحيحالأخطاء.

---

(1) القرار المؤرخفي26جويلية2008، يحددقواعدالتقييموالمحاسبةومحتوىالكشوفالماليةوعرضهاوكذامدونةالحساباتوقواعدسيرها، **الجريدةالرسميةللجمهوريةالجزائرية رقم 19 لسنة2009**، ص ص33 -53.

الفرع الثاني :العوامل المؤثرة في المردودية المالية.

رغم أن المردودية المالية تسعى إلى تحقيق ربح للمؤسسة إلى أن هناك عوامل تؤثر عليها وهي كالآتي:

1. إرتفاعالتكاليف:

يعودارتفاعالتكاليفإلىالارتفاعفيكلالتكاليفالمتغيرةوالتكاليفالثابتة كالاتي: [1]

أولا:إرتفاعالتكاليفالمتغيرة:

تعرفالتكاليفالمتغيرةعلى أنها التكاليفالتيتتغيرمعتغيرحجمالنشاطوبنفسالنسبة.

ومنأهمالأسبابالتيتؤثرعلىالتكاليفالمتغيرةبالإرتفاعما يلي:

- إرتفاع الأجور.

-زيادةأسعارالموادالمستعملةفيدورالإنتاج.

-إرتفاعحجمالمبيعات.

ثانيا:إرتفاعالتكاليفالثابتة:

نعرفها على أنها

التكاليفالتيتتحملهاشركةالتأمينبصرفالنظرعلىحجمالانتاجالتيتبقيمبالغهاثابتةدونتغير.رغمالتغيراتالحاصلةفيحجمالإنتاجإ

لاأنالتكاليفالثابتةتبقيعلىحالهاحيثأنالأسبابالتيتؤديإلىإرتفاعالتكاليفالثابتةهي: [2]

-التغيرفينشاطالشركةوهذايحتاجإلىتكاليفكبيرة.

-زيادةالضرائب.

-زيادةالفوائدعلىالقروض.

-إرتفاعأجورالعمالذويالدخلالثابت.

-التقدمالتقني.

2. ضعفرقمالأعمال:

يتأثررقمالأعمالبتغيرحجمالمبيعاتوسعرالبيع،فإذاانخفضحجمالمبيعاتوسعرالبيعيؤديإلىانخفاض

رقمالأعمال كما يلي: [3]

---

[1] عليالشريف،**اقتصادياتالادارة "منهجاتخاذالقرارات"**،دارالنهضةالعربية،بيروت، 1986 ،ص 104.

[2] سميرمحمدعبدالعزيز،**الاقتصادالاداري "مدخلكمي"**،مكتبةالاشعاعللطبعةوالنشروالتوزيع،عمان، 1997 ،ص 63.

[3] **نفس المرجع أعلاه** ،ص 64.

أولا :إنخفاض حجم المبيعات.

الأسبابالتيتخفضمنحجمالمبيعاتهي:

-إنخفاضحجمالطلبعلىالمبيعاتلعدمتوافرالجودةوعدمموافقةالسعر.

-إنتشارالخدماتالمنافسةأوالبديلةفيسوقالتأمين.

-إرتفاعتكاليفالموادالأولية.

ثانيا: إنخفاضالسعر:

أهمالأسبابالتيتؤديإلىانخفاضسعرالخدمةهي:

-إرتفاعالمنافسةفيالسوق.

-إنتشارالخدماتالمعروضةفيالسوقالتأمينيبكمياتكبيرة.

- إقبالالمؤمنلهمعلىالخدماتذاتالسعرالمنخفض.

ثالثا:بطئدورانالأصولالإقتصادية.

المقصودبكلمةبطئهوطولفترةتحويلأصولشركةالتأمينإلىسيولة،والأسبابالإقتصاديةهي:

- وجودإستثماراتضخمةغيرمستغلة،أي عبارة عن أموال مجمدة.

-وجودكمياتكبيرةمنالمنتجاتفيالمخازنلسببمامثلسوءالتسويق.

-صعوبةتحصيلالديون.

إنطلاقامنالشكلنستنتجأنالعواملالمؤثرةفيالمردوديةتتمثلفيمايلي:

– شكل رقم(02): العوامل المؤثرة في المردودية.

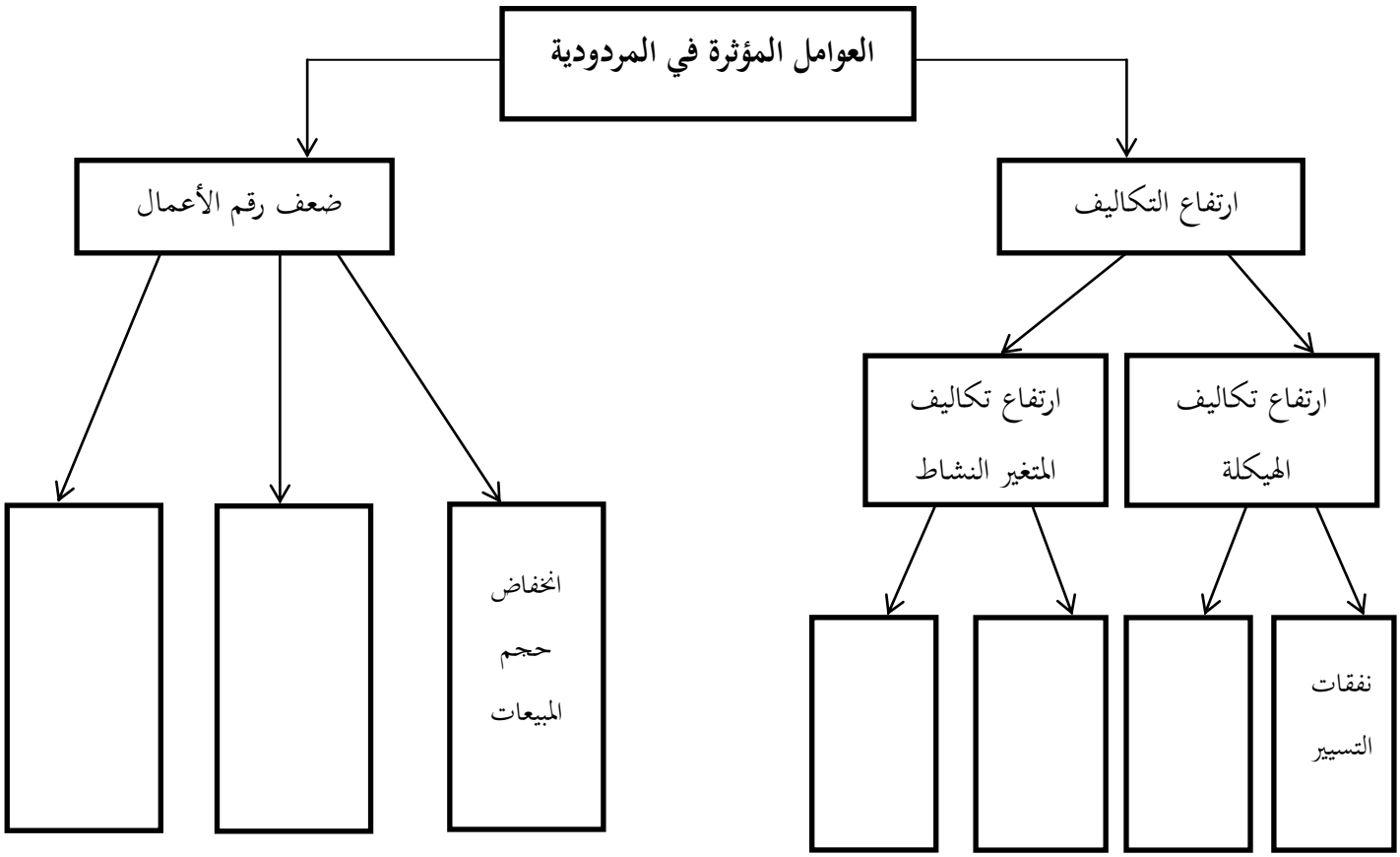

المصدر :

محمدبولحية،العجزالماليومشاكلتمويلالمؤسسةالاقتصاديةالجزائرية،مذكرةلنيلشهادةالماجيستر،كليةالعلومالاقتصاديةوالتجاريةوعلومالتسيير،جامع ةمنتوري،قسنطينة، 2000 ،ص1.

المطلب الثالث: أليات التحكم في المردودية المالية.

من خلال ما سبق رأينا أن المردودية المالية تتحدد بالعلاقات التالية:[1]

المردودية المالية = المردودية الإقتصادية × درجة الاستدانة .

وبالتالي علينا التحكم في المردودية الإقتصادية ودرجة الإستدانة للحصول على مردودية مالية جيدة.

أولا: آليات التحكم في المردودية الإقتصادية .

لكي تتمكن المؤسسة من التحكم بفعالية في مردوديتها الإقتصادية يجب عليها بمراقبة محدداتها والتحكم فيها وذلك من خلال :

أ. أليات التحكم في هامش النتيجة:

على المؤسسة تحقيق أعلى مستوى لمعدل الهامش الصافي للإستغلال، وذلك من خلال توسيع النشاط وتخفيض التكاليف إلى أقصى درجة ممكنة ويتم ذلك على المستوى القصير والمتوسط والطويل.

- **على المدى القصير:**

في هذه الحالة تقوم المؤسسة بتوسيع حجم الإنتاج والمبيعات على المدى القصير وذلك من خلال التخطيط الجيد وإتباع السياسات الناجحة والعمل على توفير مختلف متطلبات عملية الإنتاج لتفادي الإختلالات التي تتسبب في تعطيل تنفيذ مخططات عملية الإنتاج والعمل على المراقبة المستمرة لمنع التهاون والإهمال من أجل تحقيق الجودة المطلوبة للمنتجات والقيام بتخفيض تكاليف البيع ورفع الأسعار إلى أقصى الحدود المعقولة والممكنة إضافة ما سبق على المؤسسة التحكم في تكاليف الإنتاج ومختلف المصاريف وتخفيضها إلى أقصى حد ممكن من الأرباح وذلك من خلال التخطيط الجيد بإستعمال مختلف التحليلات المتعلقة بالعملين الإنتاجية داخليا وخارجيا.

- **على المدى المتوسط والطويل:**

يجب أن ينصب إهتمام المؤسسة على مدى المتوسط والطويل خاصة في البحث عن تحقيق نمو متجانس لأنشطتها المبرمجة وذلك من خلال:

-العمل على توجيه الإستثمارات إلى الأنشطة الأكثر ربحية والتخلي تدريجيا عن الأنشطة ذات المردودية والعمل على تطوير القدرات الإنتاجية والإستغلال الأمثل للموارد المتاحة والإهتمام بالبحث العلمي لمسايرة متطلبات وأذواق المستهلكين وتحقيق رغباتهم حسب رضاهم وذلك بدراسة الأسواق لإكتشاف الإستثمارات المربحة .

[1)]Deppallens.G,« **gestion financière de l'entreprise** »**siruy**, paris, 1980 ,pp270-271.

– إتباع سياسة التوسيع الخارجي، بحيث يمكن لمؤسسات أخرى ويمكن أن تجعلها تابعة لها ويندرج هذا العمل في *إطار التكامل والإدماج الأفقي* أي التوسيع الجغرافي للأنشطة أو ذلك في *إطار التكامل أو الإدماج العمودي* أي التوسيع نحو الأنشطة الأمامية أو الخلفية للنشاط الرئيسي و المالي للمؤسسة. وعملية التوسيع الخارجي تهدف إلى تحقيق أقصى ربح ممكن وليس الهدف هو الهيمنة والسلطة لأن الحجم الرئيسي والمالي للمؤسسة وعملية التوسيع الخارجي تهدف إلى تحقيق أقصى ربح ممكن وليس الهدف هو الهيمنة والسلطة لأن حجم المؤسسات لا يعبر عن مدى قدرة المؤسسة على تحقيق مردودية جيدة.

ب. أليات التحكم في حجم الأعمال:

وذلك من خلال توسيع دوران عناصر الأصول لضمان التسيير المالي الجيد على المدى القصير والمتوسط والطويل وذلك يتلخص فيما يلي:

- **على المدى القصير:**

إن الإستغلال والإستعمال الجيد لأصول المؤسسة يحقق لها نتائج جيدة، وفي حين وجود أصول عاطلة وغير مستغلة ينتج عنها خسارة تتحملها المؤسسة. فابلنسبة للمخزونات من الضروري أن تكون دائما محفظة قدر الإمكان وذلك حسب ما تتطلبه دورة الإستغلال أكثر،كما يجب على مصلحة البيع العمل على تحقيق أعلى مستوى ممكن لرقم الأعمال بواسطة أدنى المستويات الممكنة للمخزونات.

أما بالنسبة لحقوق المؤسسة على زبائنها على الإدارة وبالضبط مصلحة المبيعات العمل على تحديد الزبائن الرئيسيين والأكثر وفاء إحتراما لآجال التسديد و خاصة التسديد الفوري ،وفيما يخص الأصول الجاهزة (في صندوق المؤسسة أو حساباتها) من الأفضل أن تقوم بإستغلالها في توسيع نشاطها من أجل الحصول على مردودية أكبر.

- **على المدى المتوسط والطويل:**

تتركز عملية تحويل الأصول الثابتة إلى سيولة خاصة على تطبيق الإهتلاكات (وإطفاء المصاريف الإعدادية)،من أجل تعزيز طاقة التمويل الذاتي للمؤسسة ،كما تعمل على تقليص وعاء الأرباح الخاضعة للضريبة .ويجب على المؤسسة التخلص من الأصول العاطلة والغير قادرة على تحقيق نتائج جيدة وذلك عن طريق بيعها والعمل على تجديدها.

ثانيا :آليات التحكم في درجة الإستدانة.

على المؤسسة أن تلجأ إلى الإستدانة بالشكل الذي يحقق لها التوازن المالي ويجعل أثر الاستدانة إيجابيا على مردوديتها المالية، وهذا يتطلب تحقيق مردودية اقتصادية قادرة على تغطية القروض وفوائدها وعلى المؤسسة أن تكون في مركز مالي جيد وليست واقعة في إختناق لكي تحصل على القروض المطلوبة بشروط معقولة بدون سيطرة من طرف المقرض وذلك للحفاظ على إستقلاليتها المالية.

المبحث الثالث: العلاقة بين المراجعة الداخلية والمردودية المالية.

تكمن العلاقة بين المراجعة الداخلية والمردودية المالية من خلال قيام المراجعة الداخلية بمختلف عمليات المراجعة الداخلية في المؤسسة من أجل إكتظاظ مختلف الإنحرافات ونقاط الضعف الموجودة داخلها من أجل تحسين المردودية المالية لها.

المطلب الأول: دور المراجعة الداخلية في إكتشاف الأخطاء والغش.

مسؤولية المدقق تكمن في إبداء الرأي في عدالة القوائم المالية المقدمة له وهي تمثل حقيقة الواقع المالي للمنشأة، وحتى يقوم المدقق بإبداء رأيه في تلك القوائم فإنه يتعين عليه التحقق من عدم وجود أخطاء أو غش في البيانات المقدمة له حيث أن هذه الأخطاء أو الغش تؤثر بشكل جوهري على صدق وعدالة القوائم المالية وحتى لو لم تكن ذات تأثير جوهري فإنه من واجبه أن يرفع الأمر إلى الإدارة مع تقديم إرشاداته بخصوصية.

1) الأخطاء:[1]

تعرف الأخطاء وفقا لمعايير المراجعة الدولية بأنها التحريفات غير مقصودة في البيانات المالية كما في ذلك حذف مبلغ أو خطاء في جميع البيانات أو معالجته، أو تقدير محاسبي غير صحيح ناتج عن السهو أوتفسير خاطئ للحقائق أو خطاء في تطبيق المبادئ المحاسبية المتعلقة بالقياس أو الإعتراف أو التصنيف أو العرض أو الإفصاح.

ومن الأسباب التي تؤدي إلى وقوع الأخطاء منها:

- الجهل بالمبادئ المحاسبية المتعارف عليها نتيجة نقص أو إنعدام الخبرة المحاسبية لديهم.
- تقصير وإهمال الموظفين في تأدية الواجبات المنوطة بهم.
- الرغبة في إخفاء إختلاس أو عجز مما يؤدي بهم إلى ارتكاب الأخطاء لإخفاء تلك المخالفات .
- رغبة الإدارة وإستعدادها لإرتكاب الأخطاءلتحقيق غرض معين مثل التهرب الضريبي.
- الرغبة في إختلاس بعض أصول المنشأة.

[1] غسان فلاح المطارنة، **تدقيق الحسابات المعاصرة، الناحيةالنظرية**، دار الميسرة للنشر والتوزيع ،عمان، ط1، 2006، ص 147.

وفيما يلي سنتطرقإلى أنواع الأخطاء:[1]

1-2 أنواع الأخطاء:

يمكن تقسيم الأخطاء من ناحية قصد الإرتكاب هي:

– أخطاء عمدية: وهي التي تتم مع التدبير المسبق بهدف إخفاء حقيقة معينة أو إختلاس معين.

– أخطاء غير عمدية: وهي الأخطاء التي ترتكب عن غير قصد دون تسيير مسبق بالإضافة إلى التقييم السابق

يمكن تقييم الأخطاء من الناحية المحاسبية إلى الأنواع التالية:

- **أخطاء الحذف (السهو)**:يمكن أن ترتكب أخطاء الحذف أو السهو إما عن قصد أو عن غير قصد، وهي تنتج عن عدم قيد عملية بالكامل أو حذف أحد طرفيها دفتر اليومية، أو عدم ترحيلها إلى دفتر الأستاذ كليا أو جزئيا، أو حذف العملية بالكامل وفي هذه الحالة فإن الحذف الكلي لا يؤثر على توازن ميزان المراجعة أما الحذف أو السهو الجزئي يمكن إكتشافه بسهولة لأنه يؤدي إلى عدم توازن ميزان المراجعة مما يسهل معه إكتشاف الخطأ.
- **الأخطاء الإرتكابية**: هي الأخطاء التي تحدث في العمليات الحسابية ،أو نتيجة إجراء القيود الحسابية للعمليات بطريقة غير صحيحة كليا أو جزئيا ويمكن أن تكون على الأشكال التالية:

– جمع الأرقام.

– قلب الأرقام.

– أخطاء الترحيل.

- **الأخطاء الفنية** :(**أخطاء تطبيق المبادئ**): وتحدث نتيجة عدم فهم المبادئ المحاسبية وطرق تطبيقها وقد تكون عمدية أو غير عمدية وتنتج عند التسجيل في دفتر اليومية كالخلط بين المصروف الإرادي والرأسمالي، عدم إحتساب الأملاك للأصول الثابتة ،عدم تكوين إحتياطات وهي لا تؤثر في توازن ميزان المراجعة.
- **الأخطاء الكتابية**: تنشأ هذه الأخطاء نتيجة الترحيل لمبلغ بنفس الجانب ولكن لحساب آخر وفي حالة أخرى ترحيل نفس المبلغ إلى نفس الحساب ولكن إلى الجانب المعاكس.

[1] غسان فلاح المطارنة، **مرجع سبق ذكره** ، ص ص 147- 148.

2) الغش (الإحتيال):

إن الغش في ظاهره يشبه الخطأ خاصة في جانبه المادي ويتميز عنه بإضافة عنصر النية أو الهدف من إرتكابه ويمكن تصنيف الغش حسب معياريين هما:[1]

2-1 تصنيف الغش حسب الهدف:

- **إختلاس الأصول** : يتمثل الإختلاس في حصول الغير (داخل المؤسسة أو خارجها) عن الممتلكات وأصول بغير وجه حق ومن بين الممتلكات أكثر عرضة للإختلاس :المخزونات، النقديات.

ويمكن أن تأخذ العملية عدة أشكال:

– تحويل صك معه لتسديد ديون الموردين بنفس المبالغ الموجودة في الفواتير وتحصيله لفائدة طرف دون المعني في حالة عدم الإشارة فيه على إسم المستفيد.

– الخصول على صك من عميل للتحصيل وعدم تحويله إلى حساب المؤسسات بل إلى حساب القائم بعملية الإختلاس .

- **تزوير الوثائق المحاسبية:**

يتم تزوير الوثائق المحاسبية بهدف إظهارها بغير أو بدون وجهها الحقيقي وتختلف عمليات التزوير بإختلاف الهدف من ذلك، فيمكن أن يأخذ هذا النوع شكل إنقاص الضرائب قصد تسديد أقل مبلغ ممكن ،كما أن تأخذ العملية بشكل عام تسجيل النواتج أي فواتير البيع قصد إظهار رقم الأعمال أقل مما هو عليه ،كذلك.

يمكن تسجيل عمليات غير مدعمة بوثائق خاصة بالتكاليف، وذلك لإنقاص من الأرباح بهدف التقليل من الضرائب، ويمكن أن تأخذ العملية شكلا آخر بإظهار المؤسسة في المركز مالي أحسن من المركز الحقيقي وذلك لتحقيق أرباح وأهمية قصد توزيعها أو تحقيق رقم أعمال وهمي قصد الحصول علوات المردودية.

2-2 تصنيف الغش حسب القائم به:

- **عمليات غش يقوم بها المستخدمون:** يمكن لهذه العمليات أن تأخذ شكل الإختلاس أكثر من شكل التزوير وتأتي عملية التزوير لتغطية ذلك.

---

[1] غسان فلاح مطارنة، **نفس المرجع أعلاه** ،ص ص 149-150.

- **عمليات غش يقوم بها المسيرون:** يمكن لهذا النوع من العمليات إعطاء وضعية غير حقيقة للمؤسسة من طرف المسيرين قصد الحفاظ على المنصب أو تغطية مواد التسيير أو الحصول على امتيازات للمسيرين أو للمؤسسة وفي حالة المؤسسة التي لها أسهم أو مسجلة في البورصة يقصد بها ارتفاع قيمة أسهمها خاصة عند البيع أو إدخال شركاء جدد.

أما بالنسبة لعمليات الاختلاس بالنسبة لهذه الفئة يمكن القول أنها قليلة جدا او منعدمة، وعلى العموم يمكن لأي نوع من أنواع الغش أن يتم إلا بمشاركة طرفين أو أكثر سواء بشكل إيجابي أي يقصد تقييم النتائج أو بشكل سلبي من طرف المسيرين وذلك لعدم القيام بواجبهم كما ينبغي وعدم وضع ميكانيزمات أو وسائل وإمكانيات للتحليل وإلغاء عملية الغش.

المطلب الثاني:دور المراجعة الداخلية في تحسين وظيفة الشراء والبيع.

للمراجعة داخلية أثر على وظيفة الشراء ووظيفة البيع بحيث تساعد على تحسينالوظيفتين .

الفرعالأول: وظيفة الشراء.[1]

تقوم المراجعة الداخلية بالتأكد من تماشي الشراء الفعلي مع برنامج الشراء طبقا لموازنة المشتريات وأي اختلاف يجب أن يبحث عن سببه ويبلغ لمستويات الإدارة المناسبة.

وتتأكد المراجعة الداخلية من سلامة إجراءات الشراء واستلام ودخول البضاعة من بوابة المشروع حتى المخزون وأن الإجراءات مستمرة في إتباعها.

حيث يقوم المراجع الداخلي بفحص دفتر يومية المشتريات مع الفواتير والاستعارات المدينة والدائنة والمستندات الداخلية المناسبة وبعد الفحص يترك على المستند ما يفيد فحصه كما يترك علامة مراجعته على دفتر يومية المشتريات ويتحقق من النواحي الحسابية ويفحص في الفاتورة أو الإشعار ما يلي:

- أن البضاعة من الأصناف المناسبة التي يتعامل فيها المشروع.
- أن الفاتورة تتعلق بالفترة المحاسبة الجارية.
- أن الفاتورة مطابقة للكميات المستلمة بعنوانه.
- أن قيمة الفاتورة تتناسب مع الكميات المستلمة وأسعار الشراء المتفق عليه.

كما تتحقق المراجعة الداخلية من عمل إدارة البضاعة الداخلية من حيث:

- أن كل صور أوامر الشراء تستلم فورا وأن البضاعة الواردة يحرر عنها محاضر استلام بدون تأخير.

[1] عبد الفتاح الصحن، محمد السيد سرايا، **مرجع سبق ذكره** ،ص ص 242- 244.

– أن يفحص نظام حفظ أوامر الشراء التي نفذت والتي لم تنفذ.

– أن يتم فحص البضاعة والتأكد من سلامتها من طرفين فنيين.

– أن لا تبقى البضاعة في إدارة البضاعة الداخلة وقت طويل نسبيا، وأن وسائل النقل الداخلي على درجة من الكفاية.

– ويقوم المراجع الداخلي بفحص فواتير الشراء مع أوامر الشراء من حيث وصف البضاعة ودليلها الرقمي والسعر وشروط الخصم، وأن يستفسر عن الحالات التي سدد فسها أسعار أعلى من تلك المذكورة بأمر الشراء، ويجب أن يسجل رقم الفاتورة على صورة أمر الشراء كما يسجل رقم أمر الشراء على الفاتورة.

ويفحص الفواتير مع إشعارات البضاعة المستلمة من حيث:

– أن الكميات الواردة تتماثل مع المطلوبة والمستلمة.

– في حالة رخص بضاعة لعيوب فيها أو في حالة عجز في التسليم فإنه يتحقق من الإشعار المدين.

– وفي حالة قيام المورد بتوريد العجز فإن المراجع الداخلي يتحقق من عدم تسجيل الفاتورة حتى يتم توريد العجز.

➢ **فحص الإشعارات المدينة:** حيث يقوم المراجع الداخلي بملاحظة الإشعارات لمعرفة ما يلي:[1]

– أن البضاعة التي رفضت قبل استلامها بالمخزن تجعل مدينة في حساب المورد بالإشعار المدين المحرر داخليا وعند استلام * الإشعار الدائن * من المورد يرفق مع الإشعار المدين للحفظ.

– تراجع الإشعارات المدينة الخاصة بالمسموحات والاستقطاعات مع الإنفاق الخاص بها.

– في حالة رفض البضاعة في المخزن يجب إعداد مذكرة بالرفض مطابقة مع الإشعار المدين المرسل للمورد والإشعار الدائن الوارد منه.

الفرع الثاني: وظيفة البيع.

إن عملية البيع تبدأ في قسم المبيعات باستلام بأمر الزبون ليس له شكل معياري و ممكن أن لا يكون مستندا ماديا حيث الأوامر ممكن أن تصل بواسطة البريد، الهاتف، أو من أي شخص يمثل الزبون.

وعليهيقوم المراجع الداخلي بعملية مراجعة لعملية البيع من أجل التحقق من صحة مختلف عمليات البيع وذلك من خلال فحص ما يلي:

---

[1] ابراهيم الجزراوي، عامر الجنابي ،**أساسيات نظم المعلومات المحاسبية** ،دار اليازوري العلمية للنشر، عمان، 2009، ص 135.

- **التحقق من المبيعات:** ويتم ذلكعن طريق قيام المراجع الداخلي بفحص المستندات التالية:[1]

- صور فواتير البيع.
- العقد أو طلب البضاعة.
- اعتماد البيع والأسعار والشروط.

وتراجع صور الفواتير مع دفتر يومية المبيعات لفترة أو عدة فترات من أجل التحقق من صدق العمليات ولذلك يقوم بمطابقة قسائم البيع لفترة معينة من المبالغ الواردة عنها في الخزينة وبذلك المؤسسة، كما يقوم بالتحقق من أنواع المبيعات المختلفة قد سجلت في دفتر يومية المبيعات ومن خلال عملية فحص الفواتير يقوم بمطابقتها لما هو محدد من أسعار البيع من جانب المنشأة.

وفي حالة مراجعة مبيعات الأصول الثابتة يجب أن يطلع المراجع على صورة فاتورة البيع وعلى الاعتماد الخاص بالبيع ويطلع على العقد والمراسلات الخاصة بعمليات البيع.

ويجب أيضا فحص مبيعات الشهر الأخير في السنة بالنسبة للمبيعات التي تمت وتتبع خروج البضاعة المباعة بدفتر البضاعة الخارجة وحسابات المخازن للتأكد من تصديرها وعدم إدراجها ضمن بضاعة أخرى، ومن خلال قيامه بالتحقق من صحة عمليات البيع يستنتج كميات المخزون الموجودة.

- **مراجعة الترحيل والعمليات الحسابية:**

يفحص المراجع الداخلي ما يلي: [2]

1 -الترحيلات من دفتر يومية المبيعات إلى الحسابات الشخصية للعملاء بدفتر أستاذ العملاء لنفس المدة التي رجحت مستنديا مع مراعات صحة ترحيل المبالغ وأنها مرحلة إلى حسابات العملاء الصحيحة.

2 -مبيعات الأصول الثابتة وصحة ترحيلها إلى الحسابات الخاصة بها مع مراعاة الربح أو الخسارة الناشئة في بيع الأصول.

3 -العمليات الحسابية لمختلف الفواتير.

4 -صحة وسلامة المبالغ.

---

[1] عبد الفتاح محمد الصحن ، محمد سمير الصبان، **أسس المراجعة** ،الدار الجامعية للنشر ،الاسكندرية ،2004، ص ص 195- 197.

2) نفس المرجع أعلاه ، ص 197.

- **مراجعة مردودات المبيعات:**

وذلك لأن عملية رد البضاعة لا تكون إلا لوجود أسباب لذلك فيجب على المؤسسة تخصيص دفتر يومية لمردودات المبيعات يقيد فيه وذلك من أجل عدم التلاعب في البضاعة المردودة.

وعليه يقوم المراجع الداخلي بفحص مردودات المبيعات والبحث عن الأسباب والقيام بالتحقق منها.

- **مراجعة الترحيل والعمليات الحسابية:**

يقوم المراجع الداخلي بمراجعة المجاميع المتعلقة بمختلف العمليات التي قامت بها المنشأة من عمليات البيع للتحقق من صحتها من حيث المبالغ والحسابات الخاصة.

ومن خلال عملية المراجعة الداخلية يقوم المراجع الداخلي بالتحقق من عمليات البيع عن طريق مختلف الوثائق والمستندات الخاصة بالبضاعة الموجودة في المخازن والتي هي في قيد الإنجاز بحيث أن كل مصلحة مسؤولة عن تسجيل العمليات التي تقوم بها طبقا لمستندات رسمية تثبت صحة ذلك.[1]

المطلب الثالث: دور المراجعة الداخلية في تطوير النظم.

إن الدور الذي تقوم به المراجعة الداخلية في المؤسسة يتمثل فيما يلي:[2]

1 -**التأكيد:** التأكيد على الإدارة بأن آلياتتطوير النظمتقوم بالعمل بفعالية.

2 -**التنبيه والتحديد:** تقوم المراجعة الداخلية بالقيام باكتشاف المخاطر والعمل على تنبيه إدارة المؤسسة من أجل تفادي حدوثها ومعالجتها خاصة المخاطر الجوهرية الهامة.

3 -**النصيحة:** عند اكتشاف المخاطر يقوم المراجع الداخلي بإعطاء نصائح وإرشادات حول كيفية إدارة هذه المخاطر .

4 -**التصرف:** تنشيط التصرف لتأمين الإدارة الجيدة لتلك المخاطر وذلك عن الطريق التصرف السريع وعدم التهاون والإهمال للمخاطر المتعلقة بنشاط المؤسسة.

---

[1] عبد الفتاح محمد الصحن، **مرجع سبق ذكره**، ص 197.

[2] أمين السيد أحمد لطفي، **مراجعة وتدقيق نظم المعلومات**، الدار الجامعية للنشر، الاسكندرية، يدون سنة النشر، ص 19.

وعملية تطوير النظم يطلق عليها على أنها مراجعة سابقة للحدث من حيث:[1]

- يجب أن يؤكد المراجع على أن عملية التطوير سليمة في حد ذاتها.
- لا يمكن أن يتم دراسة عملية الاستقلال عند كافة التكاليف، ومن الجدير بالذكر بأنها ذات قيمة مرتفعة عند الارتباط بتطوير النظم.
- يجب أن يعد المراجع ليعطي نصيحة مهنية وإذا لم يتأسس ذلك على دليل إثبات حاسم فإن الرأي يجب أن يكون مقيدا أو محتفظا تبعا لذلك.
- يجب أن يكون تطوير النظم متسقا مع سياسات الشركة بالتنظيم.
- يجب أن يتم تنفيذ التقييم الرقابي المطلوب قبل أن يتم التوقيع على العقد.

1) أمين السيد محمد لطفي ،**مرجع سبق ذكره** ،ص 19.

خلاصة:

تعبر المردودية المالية عن مدى كفاءة نشاط المؤسسة الاقتصادية ومدى قدرتها على خلق نتيجة إجابيه (نتيجة السنة المالية) تكون على قدر أهمية الموارد المالية (الأموال الخاصة) التي استعملت بغرض الحصول عليها خلال فترة معينة ،غالبا تكون في سنة مالية واحدة ،وقيامها يكون من خلال المقارنة بين النتيجة والموارد.

أما المحددات الأساسية للمردودية المالية فيمكن حصرها في المردودية الاقتصادية (أي هامش النتيجة وحجم الأعمال في أن واحد) ودرجة المديونية ،بحيث تتطلب عملية مراقبة تطورها وتوجيهها نحو أمثل المستويات الممكنة أن يتم التحكم جيدا في تطور هاته المحددات على المدى القصير والمتوسط والطويل.

ومن خلال الدراسة النظرية التي قمنا بها هناك علاقة تجمع بين المراجعة الداخلية والمردودية المالية، بحيث أن المراجعة الداخلية تساهم في اكتشاف الاخطاء والغش بمختلفها وتساعد على تحسين كل من وظيفة الشراء والبيع وتساعد على تطوير نظام الداخلي للمؤسسة وهذا كله بدوره يساهم في تحقيق مردودية مالية جيدة للمؤسسة وينتج عنها تحقيق الربح للمؤسسة وهذا هو الهدف الرئيسي لكل مؤسسة اقتصادية .

وأخيرا ومن خلال تلك الدراسات التي قمنا بجمعها سأقوم بإسقاط الجانب النظري على الجانب التطبيقي في الفصل الثالث بحيث سيتم دراستها تطبيقيا في أحد المؤسسات الاقتصادية لتعرف أكثر بهدف الموضوع الذي نتناوله، بحيث سنحدد الدور الذي تلعبه المراجعة الداخلية في تحسين مردودية المؤسسة.

الفهرس

الإهداء .

شكر و تقدير.

قائمة الجداول والأشكال والملاحق.

خطة البحث.

المقدمة

الفصل الأول: مدخل إلى المراجعة الداخلية.....**1**

المبحث الاول:طبيعة المراجعة.....**2**

المطلب الأول: ماهية المراجعة.....**2**

-لمحة تاريخية عن المراجعة وطبيعة مفهومها.....**2**

-أنواع وأهداف المراجعة.....**4**

المطلب الثاني: معايير وإجراءات المراجعة.....**11**

-معايير المراجعة.....**11**

-إجراءات المراجعة.....**18**

المطلب الثالث: لجنة المراجعة.....**20**

المبحث الثاني: ماهية المراجعة الداخلية.....**21**

المطلب الأول: تطور المراجعة الداخلية ومفهومها.....**21**

-تطور المراجعة الداخلية.....**21**

-مفهوم المراجعة الداخلية.....**23**

المطلب الثاني: معايير وأنواع المراجعة الداخلية.....**24**

-المعايير الدولية للمراجعة الداخلية.....**24**

-أنواع المراجعة الداخلية.....**26**

المطلب الثالث: مسؤوليات وواجبات المراجع الداخلي.....**27**

-مسؤوليات المراجع الداخلي.....**27**

-واجبات المراجع الداخلي.....**28**

المبحث الثالث: تنفيذ عملية المراجعة الداخلية.....**29**

المطلب الأول: الأدوات والتقنيات المستعملة في عمل المراجعة الداخلية**...**.....**29**

-الأدوات المستعملة في المراجعة الداخلية.....**29**

-التقنيات المستعملة في عمل المراجعة الداخلية.....**31**

المطلب الثاني: التخطيط لعملية المراجعة الداخلية **32**

المطلب الثالث: تنفيذ وتصميم عملية المراجعة الداخلية.....**32**

خلاصة الفصل الأول.....**36**

➢ **الفصل الثاني: أثر المراجعة الداخلية على واقع المردودية**
.....**37**

المبحث الأول: ماهية المردودية **38**

المطلب الأول: مفهوم وأهمية المردودية **38**

-مفهوم المردودية.....**38**

-أهمية المردودية.....**39**

المطلب الثاني :مكونات المردودية.....**39**

-الإنتاجية.....**39**

-الربحية.....**40**

-الفعالية.....**40**

-المكونات المالية.....**40**

المطلب الثالث :أنواع المردودية..... .....**41**

المبحث الثاني: دراسة المردودية المالية

ووسائلها.....**42**

المطلب الأول: مفهوم المردودية المالية وكيفية قياسها **42**

-مفهوم المردودية المالية.....**42**

-قياس المردودية المالية.....**42**

المطلب الثاني: محددات المردودية المالية والعوامل المؤثر فيها

.....**43**

-محددات المردودية المالية..... **43**

-العوامل المؤثرة في المردودية المالية.....**46**

المطلب الثالث: آليات التحكم في المردودية

المالية.....**49**

المبحث الثالث: العلاقة بين المراجعة الداخلية والمردودية

المالية.....**51**

المطلب الأول::دور المراجعة الداخلية في اكتشاف الأخطاء والغش.....**51**

المطلب الثاني: دور المراجعة الداخلية في تحسين وظيفة الشراء

والبيع.....**54**

-وظيفة الشراء.....**54**

-وظيفة البيع.....**55**

المطلب الثالث: دور المراجعة الداخلية في تطوير النظم.....**57**

خلاصة الفصل الثاني.....**59**

➢ **الفصل الثالث: دراسة حالة وحدة أغذية الأِنعام مستغانم**

U.A.B.....**60**

المبحث الأول: عموميات حول المؤسسة.....**61**

المطلب الأول: الجانب التاريخي للمؤسسة **61**

المطلب الثاني: الجانب التنظيمي للمؤسسة.....**62**

المطلب الثالث: الجانب الإستراتيجي للمؤسسة.....**64**

المطلب الرابع: مبيعات وحدة أغذية الأنعام **67**

المبحث الثاني: واقع المراجعة الداخلية ودورها في تحسين مردودية المؤسسة محل الدراسة.....69

المطلب الأول: منهجية عمل المراجعة الداخليةمحل الدراسة.....**69**

المطلب الثاني: سير عمليات الشراء والبيع في المؤسسة.....**70**

-عملية الشراء.....**70**

-عملية البيع.....**70**

المطلب الثالث: طرق تحسين المردودية في المؤسسة.....**71**

-المشاريع الجديدة لرفع من المردودية.....**71**

-تحسين اليد العاملة.....**71**

المبحث الثالث: مراجعة حسابات مؤسسة U.A.B ودراسة مردوديتها.....72

المطلب الأول: دراسة حجم النشاط للوحدة.....**72**

المطلب الثاني: مراجعة جدول حسابات النتائج ودراسة المردودية.....**73**

-مراجعة جدول حسابات النتائج.....**74**

-دراسة المردودية.....**78**

المطلب الثالث: دور المراجعة الداخلية في الحد من عملية الغش والأخطاء والاحتيال.....**82**

خلاصة الفصل الثالث.....83

الخاتمة.....86

لقد عرف العالم تطورا كبيرا في المجال الإقتصادي خاصة بعد التحولات السياسية ، الإجتماعية وخاصة الإقتصادية التي شهدها خلال القرن الماضي، فكانت لهذه التحولات آثار مباشرة على المحيط الإقتصادي والإجتماعي للمنظمات المالية والمؤسسات الإقتصادية والذي شهد بدوره تطورا ملحوظا بعد النكبة المالية التي شهدها العالم في أواخر العشرينات في القرن التاسع عشر.

بحيث قد عرف العلم الإقتصادي تطورا كبيرا في العديد من المجالات التي من بينها حجم المؤسسات الإقتصادية التي أصبحت تتميز في الوقت الحاضر بكبرها وتعدد وظائفها ،وهذا ما أدى إلى اللجوء والإهتمام أكثر بعملية المراجعة الداخلية ، والتي تعتبر أداة أساسية وضرورية لعملية التسيير من أجل حماية أصول المؤسسة والتأكد من أن العمل يتم فعلا وفقا للسياسات والإجراءات المحاسبية والموضوعية المتبعة ،حيث كانت المراجعة تتسم بنطاق ضيق يقتصر على مراجعة القيود المحاسبية والسجلات المالية وهو المجال الطبيعي لها، ثم اتجهت بعد ذلك إلى المجلات الإدارية نتيجة لتطور الظروف الإقتصادية وتنوع نشطات وكانت أهداف المراجعة الداخلية في بدايتها إكتشاف الأخطاء والغش والعمل على الحد من حدوثها ،فوظيفة المراجعة الداخلية تعتبر كنشاط تقييمي مستقل نسبيا بالمؤسسة ،يهدف إلى مراجعة العمليات المالية والمحاسبية وغيرها من العمليات لخدمة الإدارة من خلال متابعة مدى فعالية الأدوات الرقابية المستخدمة ،كما تهدف المراجعة الداخلية إلى التحقق من الدقة المحاسبية والمحافظة على الأصول وكذلك مراجعة أنشطة المؤسسة .وأصبحت تقوم على فحص وتقييم كافة الأنشطة والعمليات لتحقيق أهداف المؤسسة عن طريق إكتشاف نقاط القوة والضعف الموجودة وإقتراحالتوصيات من أجل معالجة نقاط القوة والضعف وكذلك مراجعة البيانات المالية والمحاسبية و إعطاء صورة حقيقية للمركز المالي للمؤسسة، وهذا من أجل توفير المعلومات اللازمة حول وضعية المؤسسة لمختلف المتعاملين ،وذلك من خلال التقرير الذي يقوم بإعداده المراجع الداخلي من خلال فحص وتقييم مختلف العمليات ومنه الخروج برأي فني محايد ويكون معبرا عن مدى مصداقية القوائم المالية. وعلى هذا الأساس نجد أن دور المراجعة الداخلية في المؤسسة الإقتصادية تساعد في تحقيق مردودية جيدة تضمن الإستمرارية للمؤسسة. وبناء على ما سبق فقدتمصياغة الإشكالية الرئيسية التالية:

❖ **طرحالإشكالية:**

– ما مدى مساهمة المراجعة الداخلية في رفع وتحسين مردودية المؤسسة الاقتصادية ؟

وعلى ضوء هذا التساؤل يمكن الإشارة إلى مجموعة من الإشكاليات الفرعية المتعلقة بالموضوع كالآتي:

- ما المقصود بالمراجعة الداخلية ؟
- فيما تكمن مكانة وظيفة المراجعة الداخلية مقارنة بالوظائف الأخرى في المؤسسة؟
- هل تساهم المراجعة الداخلية في تحسين المردودية المالية لمؤسسة وحدة أغذية الأنعام؟

❖ **فرضيات الدراسة:**

- المراجعة الداخلية هي حتمية إقتصادية بنظر إلى الدور الذي تلعبه في تحسين أداء وفعالية المؤسسة وبالتالي تحقيق المردودية والكفاءة الإنتاجية.
- إن تحديد المكانة التنظيمية لوظيفة المراجعة الداخلية تعتبر أفضل طريقة لرفع من أهمية هذه الوظيفة بالنسبة للمؤسسة.
- تساهم المراجعة الداخلية في تحسين المردودية المالية وتطويرها بمؤسسة وحدة أغذية الأنعام بمستغانم.

❖ **دوافع إختيار الدراسة:**

تبرز مبررات إختيار الموضوع من خلال ما يلي:

- أهمية الموضوع وخاصة ما تمر به المؤسسات الجزائرية.
- الرغبة في معرفة دور الذي تلعبه المراجعة الداخلية في المؤسسة وتأثيرها على المردودية المالية في المؤسسات الإقتصادية.
- العمل على التكوين العلمي والعملي عن طريق دراسة الشاملة لهاذا الموضوع.

❖ **أهمية الدراسة:**

تكمن أهمية الدراسة في تناول ما يلي:

- الأهمية الكبيرة التي تعرف بها المراجعة الداخلية في المؤسسات الإقتصادية نتيجة للدور الذي تلعبه في تطوير المؤسسة.
- حاجة المؤسسات الإقتصادية لعملية المراجعة الداخلية لمساعدتها في تحقيق أهدافها.

❖ **حدود الدراسة:**

- الإطار المكاني: تمت الدراسة في مؤسسة وحدة أغذية الأنعام بمستغانم.
- الإطار الزمني: كانت حدود الدراسة من سنة 2010 إلى غاية 2015 لعمل إحصائيات خاصة بحسابات المؤسسة اعتمادا على مختلف وثائقها.

❖ **أهداف الدراسة:**

- معرفة أهمية المراجعة الداخلية في تسيير المؤسسة .
- محاولة معرفة كيفية إعداد عملية المراجعة الداخلية.
- معرفة كيف تتعامل المراجعة الداخلية مع الإنحرافات والأخطاء في القوائم المالية.
- تبيان طرق قياس وتحسين المردودية ومدى مساهمة المراجعة الداخلية في ذلك.

❖ **منهج الدراسة:**

-قصد دراسة الموضوع وتحليله وبلوغ أهدافه تم الإعتماد على المناهج المعتمدة في الدراسات من بينها المنهج الوصفي التحليلي الذي يمكن من وصف وتحليل الجوانب النظرية للموضوع، بالإضافة إلى منهج دراسة حالة التي تمكننا من التعمق في الموضوع من خلال الزيارة الميداني ة لمؤسسة وحدة أغذية الأنعام بمستغانم والقيام بإحصائيات سنوية للمؤسسة.

❖ **هيكل الدراسة :**

قصد استفتاء الموضوع بما يوفر منهجا يؤدي إلى إختيار فرضياته تم الإعتماد على جانبين أحدهما نظري والآخر تطبيقي، يتطرق إلى موضوع المراجعة الداخلية ودورها في تحسين مردودية المؤسسة بالجزائر، حيث يشمل الجانب النظري فصلين أما الفصل الثالث فخصص للجانب التطبيقي، وعموما جاءت الخطة معتمدة كما يلي:

حيث تناولنا في الفصل الأول والذي يعتبر نقطة بداية الدراسة ،عموميات حول المراجعة من خلال تطورها التاريخي وإبراز أهم المفاهيم الأساسية لها ومعاييرها ،وسنتطرق في هذا أيضا إلى ماهية المراجعة الداخلية من خلال أهم المفاهيم المختلفة لها وأهم أهدافها ،وكيفية تنفيذ عملية المراجعة الداخلية من خلال الأدوات والتقنيات المستعملة.

أما في الفصل الثاني يتم التطرق إلى المردودية المالية من خلال الإلمام بمفهوم المردودية والمكونات الأساسية لها والأنواع المختلفة لها، إضافة إلى دراسة المردودية المالية وسيتم التطرق إلى العلاقة بين المراجعة الداخلية والمردودية المالية.

وبهدف تثمين البحث قمنا بإسقاط الدراسة النظرية على واقع المؤسسة وذلك من خلال دراسة حالة مؤسسة وحدة أغذية الأنعام بمستغانم في الفصل الثالث بهدف التعرف على واقع المراجعة الداخلية في المؤسسة ،للوصول إلى ذلك تناولنا في هذا الفصل التعريف بالمؤسسة .وماهي أهم مكوناتها التنظيمية والهيكلية والاستراتيجية لكي يتسنى لنا معرفة أهمية المراجعة الداخلية في هذه المؤسسة ومدى الحاجة إليها.

-الملخص :

تعد المراجعة الداخلية من أهم الوظائف في تنظيم المؤسسة، إذ أنها تساعد في بلوغ أهدافها المسطرة من خلال تقديم لها معلومات ذات مصداقية ،كما تحظا المراجعة الداخلية بمكانة هامة وبارزة في تنظيم المؤسسة. ومن هنا نجد أن للمراجعة الداخلية دور في تحقيق المردودية والتي هي بدورها تعبر عن مدى كفاءة نشاط المؤسسة الإقتصادية ومدى قدرتها على خلق نتيجة إجابية ،وبحيث يمكن حصر محدداتها في المردودية الإقتصادية ودرجة المديونية .ولتعمق أكثر في الموضوع تم دراسة حالة وحدة أغذية الأنعام بمستغانم ومن خلال هذا تم التعرف أكثر على دور المراجعة الداخلية في تحسين المردودية المالية بحيث أنها تساهم في تحقيق الربح للمؤسسة وفعاليتها وبالتالي تحقيق المردودية والكفاءة الإنتاجية.

- Résumé:

L'audit interneParmi les travaux les plus importants dans l'organisation de l’entreprise, Comme il contribuera à la réalisation des objectifs de la règle en leur fournissant des informations crédibles, Comme sont la vérification interne position importante et de premier plan dans l'organisation de l’entreprise.Par conséquent, nous constatons que le rôle de l'audit interne dans la réalisation de la rentabilité, ce qui reflète la mesure de l'efficacité économique de l'activité de l'entreprise et l'étendue de leur capacité à créer une réaction positive.Et il peut donc être déterminants infinies dans la rentabilité économique et le degré d'endettement .oltamq plus sur le sujet a été le cas des bovines alimentaires unitaires études Bmstganm et à travers ce fut pour en apprendre davantage sur le rôle de l'audit interne dans l'amélioration de la rentabilité financière afin qu'ils contribuent au profit de l'institution et de son efficacité et de réaliser ainsi la productivité et l'efficacité de la rentabilité.

- الكلمات المفتاحية:

المراجعة ، المراجعة الداخلية ،المردودية .

خطة البحث

مقدمة.

- **الفصل الأول : مدخل إلى المراجعة الداخلية.**

المبحث الأول :طبيعة المراجعة.

–المطلب الأول: ماهية المراجعة.

–المطلب الثاني :معايير وإجراءات المراجعة.

–المطلب الثالث: لجنة المراجعة .

المبحث الثاني : ماهية المراجعة الداخلية.

–المطلب الأول: تطور المراجعة الداخلية ومفهومها .

–المطلب الثاني : معايير وأنواع المراجعة الداخلية .

–المطلب الثالث :مسؤوليات وواجبات المراجع الداخلي .

المبحث الثالث: تنفيذ عملية المراجعة الداخلية.

–المطلب الأول: الأدوات والتقنيات المستعملة في عمل المراجعة الداخلية.

–المطلب الثاني: التخطيط لعملية المراجعة الداخلية .

–المطلب الثالث : تنفيذ وتصميم عملية المراجعة الداخلية .

- **الفصل الثاني: أثر المراجعة الداخلية على واقع المردودية المالية.**

المبحث الأول: ماهية المردودية.

–المطلب الأول : مفهوم وأهمية المردودية .

–المطلب الثاني : مكونات المردودية .

– المطلب الثالث: أنواع المردودية.

المبحث الثاني: دراسة المردودية المالية ووسائلها.

-المطلب الأول: مفهوم المردودية المالية وكيفية قياسها.

-المطلب الثاني: محددات المردودية المالية والعوامل المؤثرة فيها.

-المطلب الثالث: آليات التحكم في المردودية المالية.

المبحث الثالث: العلاقة بين المراجعة الداخلية والمردودية المالية.

-المطلب الأول : دور المراجعة الداخلية في إكتشاف الأخطاء والغش .

-المطلب الثاني: دور المراجعة الداخلية في تحسين وظيفة الشراء والبيع .

-المطلب الثالث : دور المراجعة الداخلية في تطوير النظم .

❖ **الفصل الثالث: دراسة حالة وحدة أغذية الأنعام بمستغانم.**

المبحث الأول: عموميات حول المؤسسة.

-المطلب الأول: الجانب التاريخي للمؤسسة .

-المطلب الثاني: الجانب التنظيمي للمؤسسة .

-المطلب الثالث: الجانب الإستراتيجي للمؤسسة .

-المطلب الرابع: مبيعات وحدة أغذية الأنعام .

المبحث الثاني: واقع المراجعة الداخلية ودورها في تحسين مردودية المؤسسة محل الدراسة.

-المطلب الأول: منهجية عمل المراجعة الداخلية محل الدراسة.

-المطلب الثاني: سير عملية الشراء والبيع في المؤسسة.

-المطلب الثالث: طرق تحسين المردودية في المؤسسة.

المبحث الثالث: مراجعة حسابات مؤسسة وحدة أغذية الأنعام ودراسة مردوديتها.

-المطلب الأول : دراسة حجم النشاط للوحدة.

-المطلب الثاني: مراجعة جدول حسابات النتائج ودراسة المردودية.

-المطلب الثالث: دور المراجعة الداخلية في الحد من عملية الغش والأخطاء والإحتيال.

خاتمة.

قائمة المراجع

❖ **المر اجع باللغة العربية :**

1. ألفين أريز ، جيمس لوك ، **المراجعة مدخل متكامل** ، دار المريخ للنشر الرياضي ،2000.
2. أمين السيد محمد لطفي، **التطورات الحديثة في المراجعة** ،الدار الجامعية ،الاسكندرية ، مصر ، 2007.
3. أمين السيد محمد لطفي، **مراجعة وتدقيق نظم المعلومات** ، الدار الجامعية للنشر، الاسكندرية، يدون سنة النشر.
4. السقا السيد أحمد ، **المراجعة الداخلية الجوانب المالية والتشغيلية** ، الجمعيةالسعودية للنشر ، السعودية ،ط1 ، 1997.
5. الصبان محمد سمير ، وأخرون ، **الأسس العلمية والعملية لمراجعة الحسابات** ، الدار الجامعية ، مصر ،2005.
6. العمرات أحمد،**المراجعة الداخلية، الإطار النظري و المحتوى السلوكي**، دار البشير، 1990.
7. إبراهيم الجزراوي، عامر الجنابي ،**أساسيات نظم المعلومات المحاسبية** ،دار اليازوري العلمية للنشر، عمان، 2009.
8. إلياس بن ساسي، يوسف قريشي ، **التسيير المالي (الإدارة المالية)** ، دار وائل للنشر ،الأردن، ط 2 ، 2006.
9. لقماس ، وآخرون ، **المراجعة بين النظرية والتطبيق** ، تعريب : حجاج ، أحمد و سعيد ، دار المريخ ، السعودية ، ط1 ، 1989.
10. حمدي السقا، **أصول المراجعة**، الجزء الأول، مطبعة ابن حيان، دمشق، 1978-1979.
11. حاتم محمد الشيشيني، **أساسيات المراجعة مدخل معاصر** ، كلية التجارة ،جامعة طنطا ،دار النشر المكتبة العصرية ،2007 .
12. حامد منصور والطحان، محمد والحموي محمد، **المراجعة الداخلية**، جامعة القاهرة، مصر، 1994.
13. سعيد فرحات جمعة ،**الأداء المالي للمنظمات** ، دار النشر الرياض ، المملكة العربية السعودية، 2000.
14. سمير محمدعبدالعزيز،**الاقتصادالاداري "مدخلكمي"**،مكتبةالاشعاعللطبعةوالنشروالتوزيع ،عمان، 1997.
15. صالح محمد القرا، **مدونة العلو م المالية والاداريةالمحاسبة**، بدون دار النشر ،بدون سنة النشر.
16. عبد الفتاح محمد الصحن و آخرون، **أسس المراجعة**، دار الشباب الجامعية، الإسكندرية، 2003.
17. عبد الله خالد أمين ،**علم تدقيق الحسابات** ، الناحية النظرية، مطبعة الاتحاد ،عمان ، 1980.
18. عبد الله خالد أمين ، **علم تدقيق الحسابات الناحية النظرية والعملية** ، دار وائل للنشر ، الأردن ، ط 2، 2005.

قائمة المراجع

19.عبد الفتاح محمد الصحن ، **الرقابة والمراجعة الداخلية** ، المكتب الجامعي الحديث ، الاسكندرية، ط 1، 2006.

20.عبد الوهاب نصر ، شحاتة السيد شحاته، **الرقابة والمراجعة الداخلية الحديثة** ، الدار الجامعية ، الاسكندرية، 2005-2006.

21.عبد الرزاق حبيب ،**اقتصاد وتسيير المؤسسة**، ديوان المطبوعات الجامعية ، بن عكنون ، الجزائر،2002.

22.عبد الحليم كراجه و أخرون ، **الإدارة و التحليل المالي(أسس،مفاهيم،تطبيقات)** ،دار صفاء للنشر و التوزيع،عمان، ط2 ، 2009.

23.علي السلمي ،**تطور الفكر التنظيمي** ، وكالة المطبوعات ، الكويت ،ط2 ، 1980.

24.عليالشريف،**اقتصادياتالادارة "منهجاتخاذالقرارات"**،دارالنهضةالعربية،بيروت، 1986.

25.غسان فلاح المطارنة، **تدقيق الحسابات المعاصرة ، الناحية النظرية** ، دار الميسرة للنشر والتوزيع ،عمان، ط1، 2006.

26. كمال الدين المصطفىالدهراوي،وآخرون ،**المحاسبة والمراجعة** ، الدار الجامعية ،مصر ،2002.

27.لبيب عوض ، الفيومي محمد ، **أصول المراجعة** ، المكتب الجامعي الحديث ، الأزا ريطة، الإسكندرية، 1998.

28.محمد بوتين، **المراجعة والمراقبة الحسابات من النظرية إلى التطبيق** ، ديوان المطبوعات الجامعية ، بن عكنون، 2003.

29.منصور حامد محمود، محمد أبو العلا الطحان ،**أساسيات المراجعة**، مركز التعليم المفتوح ،1998.

30.محمد ياسين غادر، **تقييم دور أجهزة الرقابة في المجال تحقيق أهداف عملية المراجعة بشكل عام**، المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، 2003.

31.محمد التهامي طواهر، صديقي مسعود،**المراجعة وتدقيق الحسابات** ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، ط1، 2005.

32.محمدسمير الصبان، محمد الفيومي محمد ،**المراجعة بين التنظير والتطبيق** ، دار الجامعية، 1990.

33.محمد السيد سرايا ، **أصول وقواعد المراجعة والتدقيق الشامل** ، المكتب الجامعي الحديث ، الإسكندرية، ط1، 2007.

34.محمدفتوح، **أهم النسب والمؤشرات في عالم المال والأعمال** ، شعاع للنشر والعلوم، بدون بلد النشر، 2010.

35.مفلحمحمدعقل،**مقدمةفيالإدارةالماليةوالتحليلالمالي** .دارالمستقبللللنشروالتوزيع ،عمان، ط2، 2000.

36. محمد صالح الحناوي، وآخرون، **الإدارة المالية مدخل اتخاذ القرارات** ،الدار الجامعية الإسكندرية، بدون طبعة ،2008.

37. نادر شعبان ابراهيم السواح ، **المراجعة الداخلية في ظل التشغيل الالكتروني**، الدار الجامعية ،الاسكندرية ،2006.

38. وجيه عبد الرسول العلي ، **الانتاجية (مفهومها و قياسها والعوامل المؤثرة فيها)**، دار الطليعة للطباعة والنشر ، بيروت ، ط1 ، 1983..

39. يوسف محمد جربوع ، **مراجعة الحسابات بين النظرية والتطبيق** ، مؤسسة الورق للنشر والتوزيع ،عمان ،الاردن ،2007.

❖ **المراجع باللغة الفرنسية:**

1. Chiha.k, **finance d'entreprise approche stratégique**, édition Houma ,Alger, 2009.

2. Deppallens.G, « **gestion financière de l'entreprise** »siruy, paris, 1980 .

3. jaque Renard, « **Théorie et pratique de l'audit interne** » Edition d'organisation , France – paris.

4. Josette Peyrard, **Analyse financière**. librairie Vuibert, 8eme édition , Paris ,1999.

5. Patrick Piget, **gestion financière de l'entreprise**, 2 eme édition, paris, France, 2005.

❖ **الجرائد والمجلات:**

– القرار المؤرخفي26 جويلية2008،يحددقواعدالتقييموالمحاسبةومحتوىالكشوفالماليةوعرضهاوكذامدونةالحساباتوقواعدسيرها،**الجريدةالرسمي ةللجمهوريةالجزائرية رقم 19 لسنة2009**.

– Ordre National Des Experts Comptables, **Commissaires aux comptes et comptables agréés** , Diligences professionnelles du commissaire aux comptes, 1994.

❖ **المذكرات :**

– الرمحي زاهر ، **تطوير أسلوب التدقيق المبني على المخاطر** ، أطروحة دكتوراه ، جامعة عمان العربية ، الأردن ، 2003.

– بوطغان حنان ، **تحليل المردودية المحاسبية للمؤسسة الاقتصادية** ،مذكرة تخرج ماجيستر، جامعة سكيكدة ، 2007.

– تريش نجود ، **الخطوات والاجراءات العامة لإنجاز مهمة المراجعة** ، رسالة ماجيستر غير منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة فرحات عباس، 2002 -2003، سطيف ، الجزائر .

– محمدبولحية، **العجزالماليومشاكلتمويلالمؤسسةالاقتصاديةالجزائرية**، مذكرةلنيلشهادةالماجيستر، كليةالعلوم الاقتصاديةوالتجاريةوعلومالتسيير، جامعةمتنوري، قسنطينة، 2000 .

❖ **الملتقيات :**

– محمدعبدالفتاحابراهيم، **نموذجمقترحلتفعيلقواعدحكومةالشركاتفياطارالمعاييرالدوليةللمراجعةالداخلية**، المؤتمر العربيالاولحولالتدقيقالداخليفياطارحكومةالشركاتالصناعية، مركزالمشروعاتالدولية، القاهرة ، 2005.